جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم : الاقتصاد

الريع النفطي وأثره على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ما بعد 2003

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل

أميرة نور ياسين العلاق

بإشراف

أ .م .د . . نادية خضير كناوي الجليحاوي

1442 هـ 2021م

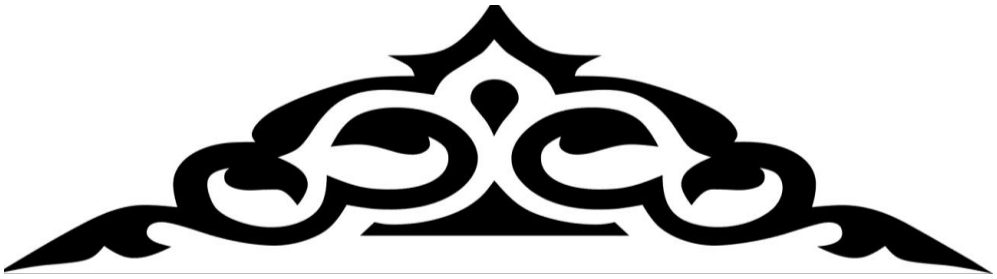

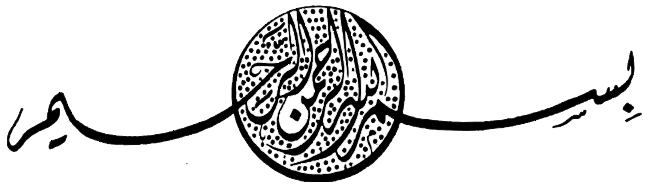

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة ، الآية (32)

إقـــــرار المشـرف

اشهد ان اعداد الرسالة الموسومة (الريع النفطي واثره على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ما بعد 2003) قد جرى تحت اشراف في كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل شهاة الماجستير في العلوم الاقتصادية .

التوقيع :

المشرف : أ .م .د .نادية خضير كناوي

المرتبة العلمية :

التاريخ :/ / 2021

إقرار رئيس القسم

بناء على التوصيات التي تقدم بها الأستاذ المشرفه والمقوم اللغوي أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

رئيس قسم الاقتصاد : أ.م.سندس جاسم شعيب

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

إقـــرار المـــقـوم اللغـــوي

اشهد ان الرسالة الموسومة (الريع النفطي واثره على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ما بعد 2003) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بأسلوب علمي سليم خال من الأخطاء اللغوية قدر تعلق الامر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير ولآجلة وقعت .

التوقيع :

الاسم :

المرتبة العلمية :

التاريخ : / / 2021

الإهـــــداء

إلى نور حياتي ... ورفيق دربي... الى اعز الناس

زوجي الحبيب

إلى من هم أقرب الى من روحي وبهم استمد عزيمتي واصراري

اخواتي واخواني الأعزاء

الى شموع عمري اولادي كل من احمد ومنتظر وبناتي رسل ونبأ

اهدي لهم جهدي المتواضع هذا

الباحثة

الشكر والامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين وبعد... ابدا بشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني ويسر لي انجاز هذه الرسالة واتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الخالص والتقدير الفائق للأستاذة الفاضلة الدكتورة نادية خضير كناوي الجليحاوي لأشرافها ورعايتها العلمية المخلصة طيلة مدة الكتابة سائلة الله تعالى ان يمن عليها بوافر الصحة والسعادة الدائمة، كما اتوجه بخالص شكري وتقديري لأساتذتي الكرام الذين غمروني بفيض محبتهم وكبير رعايتهم وواسع علمهم وفي مقدمتهم الدكتورة سوسن كريم هودان الجبوري لما تقدمة من النصائح وجهود مبذولة وموازرة في حل الإشكالات التي اعترضتنا في طريق البحث العلمي، كما لا يفوقني ان أتقدم بالشكر الى رئيس قسم الاقتصاد ا.م سندس جاسم شعيب التي لم تبخل علينا بنصية او معلومة فلها فائق الشكر والامتنان

ولا يفوتني ان أسجل امتناني وتقديري للأساتذة الأعضاء رئيس وأعضاء لجنة المناقشة

واتقدم بالشكر الجزيل الى جميع منتسبي كلية الإدارة والاقتصاد لما بذلوه من تشجيع ومساعدة، لهم جميعا كل الشكر والتقدير.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر الى جميع الأساتذة ولا أنسي الى كل من ساعدني من زملائي وأتمنى لهم الموفقية وجزاهم الله خير الجزاء

المستخلص

يُعّد العراق أحد الدول التي يعتمد اقتصاده على النفط اعتمادا كلياً في توفير مستلزمات ما تحتاجه الدولة ، ويشير هذا الامر الى خطورة الوضع ليس من بالنسبة للعراق فحسب بل لكل الدول التي أضحت معتمدة في أعداد خططها وبرامجها على النفط في ظل التراجع الحاد في أسعار النفط نتيجة، لاسباب سياسية واقتصادية من جهة ولعدم الاستفادة من الوفرة المالية التي تحققت من الارتفاع المفرط لسنوات خلت لبناء قاعدة قوية تسهم إسهاما فاعلا في رفد الناتج المحلي الإجمالي ، ونلاحظ ان العراق قد أكتسب ميزة نسبية في انتاج وتصدير النفط ، حتى استحوذ النفط على معظم القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

شكلت الصادرات النفطية نسية 98% من اجمالي الصادرات ، وتبين لذلك فقد أصبحت العوائد النفطية هي المصدر الأساسي في دعم الميزانية العامة ، وبالرغم من ان هذا يشكل نقطة إيجابية من خلال زيادة نسبه هذه العوائد في الناتج المحلي الإجمالي ، الا انه هناك تداعيات سلبيه كبيرة ناجمه عن ريعية الاقتصاد . ويتبين من ذلك ان الدراسة تنطلق من فرضية مفادها ان اعتماد على العراق على العائد النفطي أدى الى تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية ، وقد هدفت الدراسة الى تحليل مسارات الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وقياس أثر الريع النفطي على هذه الاختلالات ، كما توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات منها يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية ،اذ يعتمد بشكل رئيس على القطاع النفطي ، فيما تنخفض مساهمة القطاعات الاخرى في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا من شأنه ان يعرض الاقتصاد الى الصدمات الخارجية نتيجة تغير الاسعار العالمية للنفط الخام ، وعلى الرغم مما يمتلكه العراق من موارد مادية وبشرية ومالية الا انه يعاني من الاختلالات الهيكلية ، الامر الذي يتطلب اعادة هيكلة الاقتصاد على المستوين الكلي والقطاعي من اجل تحقيق النمو السريع والمرونة من اجل مواجهة التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي .

واوصت الدراسة بالعمل على تنويع الاقتصاد من خلال رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وكذلك دعم القطاع الخاص واعطائه الفرصة لممارسة العمل الاقتصادي ومن ثم زيادة اسهامه في عملية التنمية لما له من دور كبير في عملية تنويع الاقتصاد ، مما ينعكس بشكل مباشر في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج غير النفطي وتقليل البطالة وتقليل الاعتماد على الريع النفطي .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
اقرار المشرف	ب
اقرار المقوم اللغوي	ج
الاهداء	د
الشكر والامتنان	هـ
الخلاصة	و
المحتويات	ز – ح
فهرست الجداول	ح – ط
فهرست الأشكال	ط – ي
المقدمة	3-1
الفصل الأول : اطار نظري ومفاهيمي/ الاقتصاد الريعي والاختلالات الهيكلية	41 – 4
المبحث الاول: الاقتصاد الريعي / التطور . المفهوم . الانواع:	19 – 5
1. تطور الاقتصاد الريعي	8 – 5
2 . ماهية الاقتصاد الريعي	13 – 9
3 . انواع الاقتصاد الريعي	17 – 13
4 . اسباب نشوء الاقتصاد الريعي	19 – 18
المبحث الثاني: المدارس الفكرية المفسرة للاقتصاد الريعي	31 – 20
المبحث الثالث / الاختلالات الهيكلية/ المفهوم والانواع	41 – 32
1. مفهوم الهيكل الاقتصاد	34 – 32
2. ماهية الاختلال الهيكلي	36 – 34
3 . انواع الاختلالات الهيكلية	41 – 36
الفصل الثاني/ واقع القطاع النفطي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي	79 – 42
المبحث الاول / طبيعة الاقتصاد الريعي في العراق وسماته الاساسية	49 – 43
1. طبيعة الاقتصاد العراقي	45 – 43
2. سمات الاقتصاد العراقي	49 – 45
المبحث الثاني/ تحليل مسار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي	66 – 50

المبحث الثالث/ اثر الريع النفطي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية	74 – 67
المبحث الرابع/ رؤية مستقبلية لتنويع الاقتصاد العراقي	79 – 75
الفصل الثالث / الجانب القياسي لبيان أثر العوائد النفطية على الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي	117 – 80
المبحث الاول: توصيف وبناء النموذج القياسي	83 – 81
المبحث الثاني : التحليل الوصفي واستقراريه السلاسل الزمنية	90 – 84
المبحث الثالث / تقدير النماذج وتحليل النتائج	117 – 91
المصادر	125 – 118

فهرس الجداول

الجداول	العنوان	رقم الصفحة
1	التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي	31
2	الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه في العراق للمدة(2004 – 2019)	46
3	معدلات البطالة في العراق للمدة (2004 – 2019)	49
4	الاسهام النسبي لقطاع النفط والزراعة والصناعة من GDP بالأسعار الثابتة لسنة اساس 2007 للمدة(2004 – 2019)	52
5	هيكل النفقات العامة في العراق للمدة(2004 – 2019) مليون دينار	55
6	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة(2004 –2019)	58
7	مؤشر اجمالي الدين العام الى GDP في العراق للمدة(2004–2018) مليار دينار	60
8	اجمالي الصادرات والصادرات النفطية للمدة (2004 –2019) مليار دينار	63
9	اسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للفترة (2004 –2019)	65
10	التوصيف الاحصائي	84
11	مصفوفة معاملات الارتباط	85
12	استقرارية المتغيرات وفق اختبار فليبس بيرن(pp)	86
13	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	91
14	اختبار الحدود للتكامل المشترك	93
15	تقدير العلاقة في الاجل القصير	94
16	تقدير العلاقة الطويلة الاجل	95

17	مشكلة اختلاف التباين	96
18	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	96
19	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL)	99
20	نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL .	101
21	تقدير العلاقة القصيرة الاجل	102
22	تقدير العلاقة طويلة الاجل	103
23	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي جدول	104
24	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين جدول	104
25	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	107
26	اختبار الحدود للتكامل المشترك	108
27	تقدير العلاقة قصيرة الاجل	109
28	.تقدير العلاقة طويلة الاجل	110
29	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	111
30	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين	111

فهرس الاشكال

الاشكال	العنوان	رقم الصفحة
1	انواع الاقتصاد الريعي	17
2	نسبة الناتج النفطي من GDPثابتة %	47
3	معدلات البطالة في العراق (2004-2019)	49
4	الاسهام النسبي لقطاع النفط والزراعة والصناعة من GDP بالأسعار الثابتة لسنة اساس 2007 للمدة(2004 – 2019)	53
5	نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية والنفقات الجارية من العامة	56
6	معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2019)	58
7	اجمالي الدين العام الى GDP في العراق للمدة(2004-2018)	60
8	اسهام الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الكلية للمدة (2004-2019)	63
9	السعر الرسمي للمدة (2004-2019)	66
10	استقراريه الريع النفطي	87
11	استقرارية نسبة مساهمة قطاع الصناعة في GDP	87

12	استقراريه نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات	88
13	استقراريه نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات	88
14	Akaika Information Criteria	92
15	المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) (The Cumulative Sum of the recursive residuals)	97
16	بواقي النموذج المقدرة والفعلية	98
17	Akaika Information Criteria	100
18	المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) (The Cumulative Sum of the recursive residuals	105
19	بواقي النموذج المقدرة والفعلية	106
20	المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) (The Cumulative Sum of the recursive residuals – 2010	112
21	بواقي النموذج المقدرة والفعلية	113

المقدمة

المقدمة

يُعّد العراق من البلدان الغنية بالموارد الاقتصادية الطبيعية ووفرة الموارد المعدنية وبخاصة النفط الخام والغاز والكبريت والفوسفات والقصدير والحديد والزئبق ، إلّا إن النفط تصدر الاولوية من حيث الاهمية العالمية كمصدر للطاقة ، وان وفرة الموارد البترولية بالإضافة الى كبر حجم الاحتياطي النفطي لدى العراق قد اعطى ميزة نسبية في انتاج وتصدير النفط ، حتى استحوذ النفط على معظم القيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي في العراق . ونلاحظ ان الصادرات النفطية شكلت حوالي نسبة 98% من اجمالي الصادرات العراقية ، لذلك تُعّد العائدات النفطية هي المصدر الوحيد والرئيس في دعم الميزانية العامة للاقتصاد العراقي . وبالرغم من الدور الايجابي الذي تؤديه العوائد النفطية للاقتصاد العراقي من خلال مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتمويل الموازنة العامة ورفع حجم الصادرات الكلية إلّا إن تلك العوائد كانت لها تداعيات سلبية كبيرة وخطيرة ادت الى تعميق الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي وزجه باتجاه مزيد من الاعتماد على العوائد النفطية من جهة ورفع معدلات البطالة من جهة أُخرى ، وذلك عن طريق تعرض الاقتصاد العراقي للمرض الهولندي الذي أُدى الى تراجع حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي بسبب العزوف عن الاستثمار في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية . وهذا يعني وجود اختلال هيكلي في بنية الاقتصاد ، وبالتالي انعدام تعدد مصادر الدخل والانتاج .وزيادة الاستيراد واحادية التصدير وضعف تراكم رأس المال وتمويل ايرادات الميزانية من تلك العوائد بالإضافة الى توسع القطاع العام لامتصاص البطالة وتراجع إمكانية القطاع الخاص، وبالمقابل غياب النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية واِقتصاره على قطاع واحد فقط وهو قطاع النفط ، أي ان الاقتصاد مرهون بالعوائد النفطية ، الامر الذي يشكل تهديدا خطيرا للاقتصاد الوطني ، لكون المورد النفطي موردا ناضبًا كما ان أسعاره معرضة للتقلبات المستمرة لأسباب اقتصادية وسياسية ..الخ ، مما يحتم علينا توجيه تلك العوائد النفطية نحو الاستخدام الامثل لها ، وما يتطلبه ذلك من دراسة علمية لدور السياسة النفطية في التركيز على القطاعات الاقتصادية الاخرى لرفد الموازنة بمصادر متعددة من الايرادات العامة ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الريع النفطي واثره على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003.

ـ أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة من كون الريع النفطي هو المصدر الرئيس لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق ومن ثم تفعيل حركة النشاط الاقتصادي ، وبما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ، لذلك جاءت أهمية الدراسة لتواضع كيفية تقليل الاعتماد على الريع النفطي والعمل على تنويع الاقتصاد العراقي من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى (غير النفطية) في التاتج المحلي الإجمالي.

مشكلة البحث :

هل ان اعتماد العراق على العوائد النفطية يؤدي الى تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ؟

ـ فرضية البحث

إنْ الدراسة تنطلق من فرضية مفادها ان اعتماد العراق على العائد النفطي أدى إلى تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بسبب تأثر النفط بالتقلبات الاقتصادية في الاسعار العالمية .

ـ هدف البحث

1. تاثيرالريع النفطي في الاختلالات الهيكلي .
2. قياس اثر الريع النفطي على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .

ـ حدود البحث

الحدود المكانية : العراق

الحدود الزمنية : المدة(2004-2019)

ـ منهج البحث :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي : استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في وصف وتحليل الريع النفطي ، إذ تناولت مفهوم وتطور وأنواع الريع النفطي وكذلك تناولت مفهوم وانواع الاختلالات الهيكلية واخيرا تطرقت إلى أثر الريع النفطي على الاختلالات الهيكلية في العراق . وقد استخدمت الباحثة الاسلوب الاستقرائي في التحليل .

ـ هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول تناول الفصل الاول الاقتصاد الريعي والاختلالات الهيكلية / اطار نظري ومفاهيمي وقد تضمن ثلاثة مباحث فقد تطرق المبحث الاول الى الاقتصاد الريعي /التطور والمفهوم والانواع اما المبحث الثاني فتناول المدارس الفكرية المفسرة للاقتصاد الريعي اما المبحث الثالث فأشار الى الاختلالات الهيكلية / المفهوم والانواع ، في حين تطرق الفصل الثاني الى واقع القطاع النفطي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، وتضمن ثلاثة مباحث فقد تناول المبحث الاول طبيعة الاقتصاد الريعي في العراق وسماته الاساسية ،اما المبحث الثاني فتناول تحليل مسار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، والمبحث الثالث اشار الى اثر الريع النفطي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ، واشار الفصل الثالث الى قياس اثر الريع النفطي على الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، وتضمن ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول توصيف وبناء النموذج القياسي، اما المبحث الثاني التحليل الوصفي واستقرارية السلاسل الزمنيه، والمبحث الثالث اختبار النماذج وتحليل النتائج .

الفصل الأول

الاقتصاد الريعي والاختلالات الهيكلية

إطار نظري ومفاهيمي

تمهيد

يتضمن هذا الفصل الجانب النظري للبحث والذي يسلط الضوء على اهم الجوانب التي تخص الاقتصاد الريعي والاختلالات الهيكلية ووجهات النظر الخاصة بالمدارس الفكرية وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول: الاقتصاد الريعي (التطور، المفهوم، الانواع)

المبحث الثاني: المدارس الفكرية المفسرة للاقتصاد الريعي.

المبحث الثالث: الاختلالات الهيكلية (المفهوم والانواع) .

المبحث الأول

الاقتصاد الريعي (التطور، المفهوم، الانواع)

1/ تطور الاقتصاد الريعي

تُعّد معظم البلدان المنتجة للموارد الطبيعية الخام والتي من أبرزها النفط والغاز الطبيعي هي اقتصادات وحيدة الجانب ، كونها تعتمد بشكل كبير على صادرات المورد الريعي في تمويل الموازنة العامة لها وتوفير مستلزماتها، و هذه الحالة اجبرت البلدان النامية على الدوران في فلك أسواق النفط العالمية المتقلبة ، الأمر الذي جعلها تعاني من مشاكل مزمنة بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية ، وعلى الرغم من الطفرات الهائلة في أسعار النفط الخام خلال العقود الماضية فان معظم هذه الدول لم تستفد من الموارد المالية الكبيرة في اقامة مشاريع كافية لتنويع اقتصاداتها سواء في تطوير القطاعات الانتاجية كالصناعات التحويلية والزراعة او في قطاع السياحة ، الأمر الذي جعلها تعاني من اختلالات هائلة في قطاعتها الاقتصادية لتصبح اقتصادات متكاسلة تعاني من مختلف المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والفقر كما هي الحال في العراق وفنزويلا.

تعود الجذور التاريخية لظاهرة الاقتصاد الريعي الى حقبة التجاريين(الميركنتيلييه)التي امتدت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، إذ كان الأمراء والملوك يقيسون مدى نجاح سياساتهم الاقتصادية بحجم أكوام الفضة والذهب التي يجمعونها [1]، وكان الاستيلاء على الذهب والفضة من قارة امريكا الجنوبية أضخم عملية منفردة للتراكم الرأسمالي حتى ذلك الوقت رافعة النظام التجاري بحسب آدم سميث " الى درجة من البهاء والمجد ما كان ليبلغها قط لولا ذلك" وكتب الاقتصادي كنيز " في تلك السنوات الذهبية ولدت الرأسمالية الحديثة " ، وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج واذربيجان ظاهرة الاقتصاد الريعي نتيجة اكتشاف النفط والغاز في اراضيها .كذلك ظهرت تلك الاعراض نفسها في افريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل ما وهبتها

[1] سيمون فونت واخرون، ترجمة خليل ابو عياش ، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية ،مؤسسة فريدرش ابيرت، برلين، 2013 ، ص16 .

الطبيعة من ثروات سخية من الطاقة الهيدروكربونية، وفي العقود الاخيرة ظهرت ملامح الاقتصاد الريعي في معظم الاقتصادات العربية والدول النفطية على وجه الخصوص [1].

ونلاحظ ان البلدان النفطية قد عانت من المرض الهولندي الذي يشير الى المشاكل الهيكلية الخطيرة التي تعرض لها الاقتصاد الهولندي نتيجة للازدهار الكبير في العوائد النفطية بعد تطوير حقول النفط والغاز الطبيعي فيها خلال العقد السابع من القرن الماضي وادت الى تباطؤ كبير في نشاطات الصادرات التقليدية (الزراعة والصناعة التحويلية)، بالرغم من ان ظهور هذا المصطلح قد ارتبط بازدهار العوائد النفطية الهولندية [2].وتتلخص ظاهرة المرض الهولندي بانه الانتعاش الاقتصادي الناتج عن الارتفاع المفاجئ في الدخل والناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة ، او الارتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية الموجودة ، الامر الذي ادى الى آثار وخيمة على القطاعات الإنتاجية وبخاصة الأنشطة الزراعية والصناعية مما يؤدي الى تدهورها وتراجع انتاجها [3] .

إنْ النمط الذي قدمه نموذج المرض الهولندي الذي نوقش على نطاق واسع ، يصور هذا الوضع المرضي الذي عرفه الاقتصاد الهولندي في عام 1970 ، بعد الاستغلال الهائل لقطاع الغاز، إذ إن استغلال قطاع الغاز ، مدعوماً بارتفاع أسعار الوقود إلى مستويات قياسية تاريخية عقب الصدمة النفطية الأولى، أتاح للاقتصاد الهولندي تحقيق نتائج خارجية قوية ناتجة عن استغلال الغاز الطبيعي، والتي تجسدها تدفق العملات الصعبة ، إلا إن هذه النتائج القوية ترافقت مع نتائج سلبية على المستوى المحلي انعكست في ركود اقتصادي عام أثر على قطاعات أخرى من الاقتصاد وخاصة قطاع الصناعة التحويلية[4] .

---

[1] سعد محمود الكواز، عبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الاكاديمية الجامعة نوروز، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2018 ، ص64 .

[2] مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق ، مجلد3 ، 2010 ، ص25 .

[3] ميكل موريس، الاقتصاد السياسي للعنة الموارد في النفط والاستبداد (الاقتصاد السياسي للدولة الريعية) معهد الدراسات الاستراتيجية ، العراق ، 2007 ، ص77 .

[4] لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري ، أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية و القانونية العدد 10،2013 . ص5.

ففي عقد السبعينات من القرن العشرين وبعد الطفرة النفطية تدفق الريع النفطي بشكل ضخم على البلدان المنتجة للنفط فقد تجدد النقاش حول هذا الموضوع من منطلق ماذا يعني هذا الدخل الكبير المتأتي من إنتاج النفط بالنسبة إلى هذه البلدان؟ ومن بين المقاربات المنهجية لفهم وظيفة هذا الدخل هي مقاربة الباحث الايراني حسين مهداوي عام 1970 إذ طرح مفهوما يستند إلى نقطتين أساسيتين :الأولى هي أن الدولة الريعية لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين، فتصبح "مستقلة سياسياً" انطلاقاً من "استقلالها الضريبي" أما الثانية

فتبين أن هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعية بدلآ عن السياسات الإنتاجية التي تؤدّي في نهاية الأمر إلى اخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من نطاق المطالبة بالديموقراطية [1] .

على أية حال تُعدّ الصفة الريعية من أعقد المشاكل التي تواجهها الاقتصادات النامية في السنوات الاخيرة ، إذ إن الطريقة السهلة في الحصول على العوائد المالية السهلة والوفيرة التي تحصل عليها الدولة الريعية تجعلها مهتمة جدا في القطاع الريعي وتهمل القاعات الانتاجية ، ويغيب الاهتمام بالجوانب الايرادية الاخرى ، الامر الذي ينعكس سلبا على بنية الاقتصاد الوطني ،على عكس البلدان المتقدمة والناشئة والتي نجحت في استثمار هذا الريع في بناء استثمارات مستدامة من أجل ضمان حقوق الاجيال القادمة وكذلك تجاوز المشاكل التي تحدث نتيجة للتقلبات التي تتعرض لها أسعار المورد الريعي .

ونلاحظ ان الريع ينقسم الى جزئين:

الريع الطبيعي: وهو صافي الفائض الذي يحصل عليه مقابل استعمال الارض للعامل الانتاجي وان الارض (الموارد الطبيعي) يمثل كل ما موجود على سطحها من انهار وبحار ومحيطات وغابات ومزارع واشجار وكل ما موجود في باطنها من المواد الفلزية واللافلزية مثل الحديد والماس والطاقة الاحفورية التي تكون في اعماق المناجم[2]. وهذا الريع أو العائد الذي تسببه الارض نتيجة اشتراكها في العملية الانتاجية في العرض الاقتصادي ويكون اقل مرونة كلما استهلكنا اراضي جديدة والتي

---

[1] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق ، مؤسسة فريدريش إيبرت ، مكتب الأردن والعراق، 2013 ، ص5 .

[2] محمد بن خيتان، والدولة الريعية،النشر غير موجود، مجلس التعاون الخليجي نحو ذجا ، الشرقية الاوسط والعدد 1811، يوليوص1 .

تحصل عليها الدولة بسبب توفر الموارد الطبيعية مثل المعادن الفضة والذهب والماس والغابات والحقول والمحاصيل الاستوائية والنفط والخام الذي يعتبر من الموارد الطبيعية المهمة واكثرها انتشاراً قد اصبح الريع هو المردود المادي المتأتي من عوائد الموارد الطبيعية وغير المرتبطة بصنع الانسان[1].

. الريع الموقعي STRAAGIC: هو الريع التي تحصل علية الدولة بسبب مكانها الاستراتيجي التي تحصل علية من استخدام دول أخرى للموقع هذا ،مثلا قد يكون موانئ بحرية وقنوات مائية حيوية تجارية كقناة السويس او تحصل عليها بسبب تحالفات عسكرية على موقعها الاستراتيجي الذي يكون مهما للدولة مما تقوم بدفع مبالغ بسبب استخدام مكانها الاستراتيجي والريع سيكون بطريقة دعم مادي مثل المساعدات والمعونات الذي تصل الى نصف الميزانية في بعض الأحيان وتكون بصورة دعم لوجستي ومعلومات التي تحافظ على مكانة النظام واستمراره او يأخذ شكل الريع العقاري االذي يتم الحصول عليه بسبب تأخير العقار الذي يعود الى الفرد او الدولة [2]. وعرف الريع في الاسلام على انه الثمن الذي يدفع الى مالك الأرض جراء استخدام ارضه في العملية الإنتاجية وسوف يكون أمّا ايجاراً نقدياً او عينيا وقد عرف الاقتصاد الوضعي الريع هو مقدار النقود التي تدفع مقابل استعمال الشيء بمدة زمنية معينة والشيء هذا اما يكون ارضا زراعية او ارض خالية او مباني او مساكن او مخازن [3].

وأشار الطبيعيون الى ان الريع يحصل من خلال الزراعة فقط بوصفها الحرفة المنتجة الوحيدة وباقي الأنشطة الاقتصادية عقيمة لا تنتج ريعاً ، ونلاحظ ان ما يستهلكه الفلاح من غذاء ومستلزمات زراعية مثل البذور وما تستخرجه الأرض من ناتج والفرق بينهما هو الريع واما الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والتجارة انها غير منتجة، لان عملها فقط التبادل والتجديد.

---

[1] كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد بيروت ، والطبعة الاولى، المؤسسة البنانية للكتاب الاكاديمي، 2011، ص234 .

[2] د. محمد التميمي، مستقبل التنمية والديمقراطية في الوطن العربي ، الوسيط اليمنية ، العدد 110، / 26/ يوليو /2006، ص1،معلومات على الانترنيت

[3] د. اسماعيل ابراهيم البدوي، التوزيع والنقود في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي ، (الكويت ، لجنة التأليف والتبويب) والنشرغير موجود ، 2004، ص28.

2 / ماهية الاقتصاد الريعي

أولاً: مفهوم الاقتصاد الريعي

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الاقتصاد الريعي ولكنها تصب في نفس المعنى، إذ عرف الاقتصاد الريعي " بأنه ذلك الاقتصاد المدعوم جوهرياً بالإنفاق من دولة ريعية، اذ تصبح الدولة وسيطاً بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى" [1].

وعرف الاقتصاد الريعي أيضا بوصفه " الاقتصاد الذي يعتمد في مدخوله المادي على بيع سلعة غير إنتاجية في الأسواق الخارجية كالنفط والذهب والنحاس ، وهذا المدخول المادي يسمى ريعا"[2] .

ويعرف أيضاً الاقتصاد الريعي بأن نسبه الايرادات الريعية الى الناتج المحلي الإجمالي وغالباً ما تتجاوز النسبة اكثرمن 50% من حجم الناتج الإجمالي [3].

يختلف هذا المفهوم عن مفهوم الدولة الريعية إذ إن الدولة الريعية هي التي يكون نسبه الإيرادات الريعية في موازنتها العامة، النسبة الأكبر وتندفع هذه الإيرادات الى تغطية النفقات التشغيلية وليست النفقات الاستثمارية مما يجعل اكثر الدول الريعية تقع في مشكلة تتعلق في كيفية استثمار العوائد النفطية في الشكل الذي يحقق مردودات اقتصادية اضافية فتكون لديها وفرة مالية كبيرة[4] .

ونرى ان اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع، والصفة الملازمة لهذا المصدر انه مصدرا طبيعيا ليس بحاجة لآليات إنتاج سواء فكرية أو مادية كمياه الأمطار ، بحيث تستحوذ السلطة وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه [5].

---

[1] عدنان حسين يونس واخرون ، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012) ، النشر في جامعة كربلاء ، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الرابع ، العدد السادس عشر ، 2012 ، ص111 .

[2] كنعان حمه غريب عبد الله ، اثر الاقتصاد الريعي على الاقتصاد السياسي ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، الكوفة،المجلد 3 ، العدد 3 ، 2017 ، ص 600 .

[3] محمد حسين كاظم، تحدد حجم الانفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختاره للمدة (1988 . 2009)،أطروحة دكتوراة ، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2012 ، ص4.

[4] سعد محمود الكواز ، مصدر سابق.

[5] نعيمة بن جودي، تأثير الريع النفطي على السياسة المالية دراسة حالة الجزائر 2012-2017 رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري /الجزائر 2017 ، ص38 .

فيما يرى اخرون بان الاقتصاد الريعي يعبر عن " المبالغ او المنافع التي تحصل عليها الدولة خارج العملية الاقتصادية الحقيقية، وبعبارة أدق هي المنافع التي تفوق الجهد العضلي والفكري المبذول فيها، وبهذا تعد الايرادات النفطية الصافية ريعا خارجيا [1]

من كل ما سبق يمكن ان يعرف الاقتصاد الريعي بأنه الاقتصاد الذي تدعمه الدولة بشكل أساسي، إذ تصبح الدولة وسيطًا بين القطاعات الريعية والقطاعات الاقتصادية الأخرى، أي تتلقى الإيرادات ثم توزعها على القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام.

وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد ضعيفا يعتمد على التبادلات التجارية وينشأ مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد وهذا يجعل الاقتصاد لا يعطي اهمية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية وهذا الامر واضحا في اقتصاديات البلدان العربية إذ تحصل الدولة على عائدات مالية كبيرة عن طريق البيع او الجباية وتقوم باستخدامها مباشرة في البناء والتشييد وتوزيع اجور ورواتب العاملين والموظفين واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات انتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرص العمل [2].

وتحدد درجة ريعية الاقتصاد استناداً الى نسبة مساهمة المورد الريعي في الناتج المحلي الاجمالي، إذ يرى بعض الاقتصاديين انه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الانتاجية او الريعية 50% من الناتج المحلي الاجمالي لدولة ما عندها ينظر الى الاقتصاد بوصفة اقتصاداً ريعياً [3].

وعلى اية حال يمكن تصنيف الدول على ثلاث مجموعات بناء على نسبة العوائد الريعية في الناتج المحلي الاجمالي وهي كالتالي [4].

ا. المجموعة الاولى: تتمثل في الدول التي تهيمن على القطاعات الاقتصادية المنتجة في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي، وتشكل الايرادات الريعية في الدول نسبة ضئيلة فقط من ذلك المنتج، وتتمثل هذه الدول في الدول الصناعية المتقدمة التي تصدر السلع الانتاجية.

---

[1] عباس فضيل عيوي الكلابي، الريع النفطي ودوره في تنويع الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2014) ،رسالة ماجستير /جامعة الكوفة ،2006 ،ص3.

[2] مايح شبيب الشمري، الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة 1985-2015)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد 23 ، السنة 12، 2018، ص7 .

[3] صالح ياسر، مصدر سبق ذكره، ص4.

[4] طراب حياة، زغدود شهيرة ، الاقتصادات الريعية في المنطقة المغاربية وتأثيرها على التنمية ، دراسة حالة الجزائر 1986، 2015 ،رسالة ماجستير ،جامعة مولود معمري ،2017 ، ص11 .

ب . المجموعة الثانية: وهي الدول شبة الريعية التي تشكل فيها الايرادات الاجنبية نسبة أكبر من الصناعة في المجموعة الاولى حيث تتراوح بين 10%و30%

ج . المجموعة الثالثة: وهي تتمثل في الدول الريعية التي تشكل عائداتها النفطية الاجنبية الجزء الاكبر والاساسي من الناتج المحلي الاجمالي، حيث تشكل أكثر من 50%، وتنطبق على الدول المصدرة للنفط والدول التي تتلقى المساعدات والمنح الخارجية.

ثانياً : سمات الاقتصاد الريعي:

ان للاقتصاد الريعي سمات معينة يمكن اجمالها بما يلي: .

1. الإنحياز المفرط للصناعة الثقيلة ذات الرأسمالية الكثيفة مقرونا بخلل بنيوي على الزراعة وغيرها من قطاعات التصدير [1] .
2. الاعتماد على مورد طبيعي رئيسي واحد هو من الصفات الاساسية للاقتصادات الريعية والتي تميزها وبشكل جلي عن الاقتصادات الاخرى ، وتتفاوت هذه الاقتصادات فيما بينها في درجة الاعتمادية، فلو اخذنا الدول الاستخراجية وبالأخص الدول النفطية منها والتي تعتبر انموذجا عن الدول الريعية نجد انها تتسم بكثرة اعتمادها على ايرادات أو عائدات المورد الطبيعي الواحد أي النفط أو الغاز في تمويل موازناتها، وتكاد ان تكون المصدر الرئيسي للتراكم الرأسمالي ونتيجة الاعتمادية الشديدة من قبل هذه الدول، فان الدول النفطية مكشوفة اقتصاديا بصفة خاصة لانعدام الاستقرار في عائدات التصدير، الذي بدوره يتسبب في آثار سلبية على معدل النمو ومستويات الاستثمار والتضخم [2] .
3. نشوء شبكة من علاقات التوزيع واعادة توزيع المزايا ، بحيث انتظم المجتمع على شكل هرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على المزايا ، خاصة نتيجة لوضعها المتميز في هذا الهرم، وبدورها تقوم هذه النخب بإعادة توزيع جزء منه في حلقات لاحقة من الشرائح الريعية [3]، وفي هذا الإطار يمكن القول بان الدولة الريعية تقوم بتكوين طبقة رأسمالية طفيلية تنمو في ظل الدولة ، ومن جانب آخر فهي مضطرة لتلبية مصالح النخبة الاساسية ، وهي بمثابة دعامة للحفاظ على دور الدولة والاقتصاد القائم ، وهذه الطبقة كانت سابقا لا تملك أي ثروة اقتصادية

---

[1] كنعان حمه غريب عبد الله ،مصدر سبق ذكره، ص601 .

[2] سعد محمود الكواز، مصدر سبق ذكره ، ص62 .

[3] صالح ياسر، ، مصدر سبق ذكره ،ص7 .

ولكنهم اتخذوا من الدولة سلما للوصول لارتقائهم ، وانتجت هذه النخبة الركائز الاساسية لهذه الدولة الريعية [1] .

4. ضخامة معدلات الإنفاق في القطاع الحكومي بدون الحاجة الى الضرائب، وهذا عكس ما يحدث في الدول غير الريعية حيث تعتمد الدول على الضرائب بدرجة كبيرة في الحصول على ايراداتها [2] .

5.. إرتفاع الميل الحدي للاستيراد نظرا للتأثيرات السلبية لما يعرف بالمرض الهولندي وارتفاع قيمة العملة بسبب ضعف القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة في الاقتصادات الريعية وخاصة النفطية منها، وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الزراعية والصناعية المستوردة من حيث الكلفة والجودة ، فبالنتيجة تزداد الاستيرادات وتتفاقم الامور أكثر بالنسبة للقطاعات الانتاجية والعاملين فيها .كما تعتبر زيادة الاستيرادات تسربا يسهم في تدني واضح في قيم مضاعف الدخل القومي سوآءا بالنسبة للاستثمار أو الإنفاق العام [3] .

ثالثا: آثار الاقتصاد الريعي

للاقتصاد الريعي اثار اقتصادية مهمة ومن اهم هذه الاثار هي [4] :

1. المنافسة والازدواجية في المشاريع الاقتصادية: غالبا ما تفتقر الدول التي تعتمد على الريع إلى العناصر الضرورية التي يجب توافرها لقيام اتحاد اقتصادي فيما بينها، وذلك لعدم وجود اختلاف في المزايا النسبية لعوامل الإنتاج فيها، وضآلة التبادل التجاري فيما بينها، مما يقلل بدرجة كبيرة من مدى المنافع التي تعود عادة على الاتحاد الاقتصادي ،إذ يلاحظ أن بعض الدول تتدافع نحو إنشاء صناعات متشابهة، بسبب تماثل هياكلها الإنتاجية ، وندرة الموارد الطبيعية الأخرى.

---

[1] سعد محمد كريم ، العلاقة بين بنية الدولة الريعية وازمة تراكم راس المال واعاقة الديمقراطية، مجلة جامعة التنمية البشرية مجلد 2 ،عدد 4 ،2016، ص181 .

[2] سعود غالي صبر، شفان جمال حمو سعيد، قياس و تحليل مساهمة الايرادات النفطية و غير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2017) ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 34 ، 2019، ص5 .

[3] سعد محمود الكواز، مصدر سبق ذكره ، ص62 .

[4] أحمد الإدريسي ، اقتصاد الريع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية ، مجلة ذخائر للعلوم الانسانية المغرب ، العدد 4 ، 2018 ، ص42 .

2. تشويه المؤشرات الاقتصادية عن طريق تحويل أغلب الاستثمارات نحو قطاع الخدمات والعقارات وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي .
3. المساهمة في خلق اقتصاد هش، وضرب الاقتصاد الإنتاجي إضافة إلى تراجع الدولة ضمن الدول الصناعية المنتجة .
4. الاعتماد أكثر على الإيرادات الخارجية لتوفير الاحتياجات في مقابل إضعاف الإنتاج المحلي.
5. إرتفاع نسبة التضخم المستورد، والتي تكون على حساب المستوى الذي يمس المواطن من خلال الزيادة في أسعار المواد الأساسية على حساب المداخيل.
6. إستنزاف موارد الدولة المحدودة في نفقات وهمية أو غير مجدية بدل صرفها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين.
7. نقص إمكانيات توفير الحاجيات وتنفيذ المشاريع حيث ، يهتمُّ الريع في الحصول على إيراداته من الأسواق الخارجية.
8. حرمان الخزينة العامة من الرسوم التي يجب ان تستخلص عن الأرباح الخيالية المحققة من المستفيدين من المزايا والتسهيلات الممنوحة من طرف الدولة.

3/انواع الاقتصاد الريعي

رافق التطور الكبير في النشاط الاقتصادي تطورا في المفهوم والأهمية الخاصة بمفهوم الريع وأنواعه، لذلك قسم الريع الى عدّة أنواع وهي :

1 . ريع المواد الناضبة او الريع الاستخراجي

تُعدّ الموارد الطبيعية الناضبة من الثروات المحدودة وغير القابلة للتجديد كالنفط والغاز والمعادن، لكنها تدر ريعا اقتصاديا على الدول التي تمتلكها من خلال تصديرها الى الخارج، بسبب الكلفة البديلة اي كلفة مصدر البديل للموارد الناضبة الذي يجسده الفارق الكبير بين كلفة الانتاج اللازمة لاستخراجه وسعر البيع ، إذ إن الكلفة الاستخراجية متدنية مقارنة بالسعر في السوق ، ويشكل هذا الريع للموارد الناضبة القسم الاكبر من إيرادات الدول التي تمتلكها، ويعتبر بمثابة عصب الحياة لاقتصادات ومجتمعات هذه الدول[1].

[1] سعد محمود الكواز، مصدر سبق ذكره ، ص62 .

وأيضا نقصد بالريع الناضب هو عبارة عن المصادر الناضبة، وهي فكرة موجودة في الطبيعة بكميات محددة وغير متجددة كما هي تعمل في البيئة [1] وهي تمثل مصادر الطاقة الحفرية والمراعي الريعية والغابات والأراضي الزراعية ومصادرها الطبيعية المتجددة كالرياح والشمس وغيرها.

2. ريع السياحة

يتمتع العديد من الدول بمواقع أثرية هامة ونادرة نتيجة قيام الحضارات على أراضيها في الماضي كحضارات وادي الرافدين في العراق وحضارة وادي النيل في مصر والحضارة الصينية وغيرها كثير، كذلك وقوع بعض الاماكن الدينية المقدسة في بعض الدول كبيت المقدس في فلسطين والكعبة في السعودية .ا فضلاً عن امتلاك بعض الدول لبيئات طبيعية متميزة(كوقوعها على البحر او مناظر خلابة واجواء معتدلة) ، كلها تمكن الدولة من الحصول على دخل ريعي مرتفع نتيجة سيادة الدولة الداخلية والخارجية على تراثها الثقافي وموقعها الطبيعي، والذي مكنها من حصول موقعها الاحتكاري للمدخول [2].

3. ريع المضاربات المالية:

إنْ هذا النوع من الريع يظهر في الاقتصادات المعاصرة، بسبب عقلية المضاربين التي تسعى دائما التي تحقيق الربح السريع ودون مجهود، إذ إن أغلبية المضاربين من ذوي الدخل المحدود الذين اغرتهم طريقة الربح السريع والمقنع وباقل مجهود عقلي وجسدي ممكن الامر الذي يزيد من فرص الاتجاه الريعي في هذا القطاع ، إذ إن النظام المالي بشكل عام يسهم في سيادة عمليات المضاربة عبر امداد المضاربين بالسيولة اللازمة لقاء فوائد منخفضة ، فضلاً عن غياب أنظمة الرقابة والتشريعات الحكومية [3] .

---

[1] تراقش واجنر ، البيئة من حولنا، ترجمة محمد صابر، الجمعية المصرية ، المعرفة الثقافية العالية ، ط1 ، القاهرة : 1997 ، ص244 .

[2] سعد محمد كريم ،مصدر سابق، ص62.

[3] كنعان حمه غريب عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص 604 .

4. ريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية

تُعُّد الدخول الناتجة عن بعض الممرات البحرية كقناة السويس و خطوط نقل النفط والغاز، فضلا عن الترانزيت البري ضمن الدخول الريعية لان تلك الممرات او الخطوط حتمية العبور ولا يوجد بديل عنها فيما يخص البلدان المستفيدة من خدماتها[1]، كذلك رسوم الرحلات الجوية تعد ضمن انواع الريع .

5. الريع العقاري

ويُعّد الأساس الذي انطلق منه مفهوم الريع، ويتفرع هذا النوع الى صنفين هما، الريع المطلق والريع الفرقي إنطلاقا من درجة خصوبة الأرض فالريع المطلق هو الريع الذي ينتج من الملكية الخاصة حيث لا يسمح مالكوا الاراضي للمستثمرين باستخدام هذه الاراضي دون مقابل مهما كانت درجة خصوبتها، إذ ينتج عن ملكية الاراضي الاكثر خصوبة فمع تزايد عدد السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية، يدفع الى استغلال الاراضي الأقل خصوبة بهدف اشباع حاجيات السكان المتزايدة، ومستغلوا هذه الاراضي غير الخصبة يحصلون على الريع المطلق مقارنة بالأراضي الاكثر خصوبة ،إذ يحصل أصحابها بالإضافة الى الريع المطلق على الريع الفرقي أو التمايزي كريع اضافي. كما ان هذا المبدأ ينطبق على المناطق القريبة من مواقع الانتاج والبعيدة عنها بالنظر الى تكلفة النقل التي تقل في الاولى وتكبر في الثانية [2].

6. الريع الوظيفي [3]

ينتج الريع الوظيفي أنواع المزايا العينية التي يتمتع بها شاغلي الوظائف مثل السكن المجاني، السيارات ، وبعض السلع والخدمات بأسعار مخفضة ، اذ ان هذه الامتيازات مرتبطة بالوظيفة التي يشغلها وتنتهي بانتهاء علاقة العمل القائمة ولا ترتبط بكمية العمل الذي يقوم به شاغل الوظيفة ، وغالبا ما يؤثر سلبا على الانظمة الادارية القائمة بالدولة خاصة الدول الريعية .

---

[1] كنعان حمه غريب عبد الله ،المصدر السابق، ص605 .

[2] نعيمة بن جودي ، المصدر السابق، ص33 .

[3] نعيمة بن جودي ،المصدر السابق ،ص 33 .

7. ريع الخدمات [1]

بشكل عام تصنف القطاعات الاقتصادية تاريخيا وفقا الى اهميتها الى ثلاثة قطاعات رئيسية وهي قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات، ويتركز الدور الاساسي لقطاع الخدمات في خدمة القطاعين المنتجين الاول والثاني، ولكن بفعل التطور الاقتصادي السريع فقد اصبح قطاع الخدمات لاسيما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية قطاعا مستقلا بذاته ومن ثم تجاوز الدور الرئيسي له وهو خدمة القطاعات الاخرى، حتى اصبح قطاعا مستقلا بذاته عن القطاعات الانتاجية المذكورة ليخلق تشوها واضحا في بنية الاقتصاد الوطني .

8. ريع المساعدات الخارجية

تتلقى العديد من البلدان النامية الكثير من انواع المساعدات الخارجية التي غالبا ما تكون اهدافها المعلنة اهداف تنموية وانسانية واحيانا سياسية ، وعلى الرغم من أن هذه المعونات أدخلت التكنولوجيا الحديثة إلى البلدان النامية، وكذلك الكثير من التطوير للنظم الادارية المعمول بها، إلا أن المحصلة النهائية لا تنطوي على نقل النظم الاقتصادية المعمول بها في البلد المانح الى البلد المتلقي، ونشر تجربته بما تتضمنه من مفاهيم وثقافة، ومن ثم استبعاد بلورة تجربة خاصة نابعة من قيم وثقافة البلد المتلقي تتلاءم والقيم والثقافة المعمول بها في هذه البلدان [2] ، وفي الكثير من الاحيان تقع هذه المساعدات تحت سطوة ثلة قليلة من المتنفذين الذين يستغلونها لمصالحهم الخاصة ،على حساب دعم برامج التنمية الاقتصادية والحد من الفقر ، باعتبارها اموال لا تحتاج اي جهد للحصول عليها .

9 . الريع الدائم او الريع مدى الحياة:

وهو الدخل الذي يحصل علية سواء من قرض تصدره الدولة مقابل دفعات دورية (قد تكون سنوية او شهرية) تستمر لمدى الحياة، او التنازل من التصرف في ملكية محددة مقابل دفعات منتظمة مدى الحياة [3].

---

[1] كنعان حمه غريب عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 604.

[2] رائدة محمود قنديل، المساعدات الدولية و المجلس التشريعي الفلسطيني، رسالة ماجستير ،جامعة بيزيت /فلسطين، 2003، ص42 .

[3] عبد الله السلام اديب، تاريخ اقتصاد الريع في المغرب في:HTT// ?WWW.M. ahewar. Or g/ s. asp Aid 33324 50 ;

شكل (1) انواع الاقتصاد الريعي

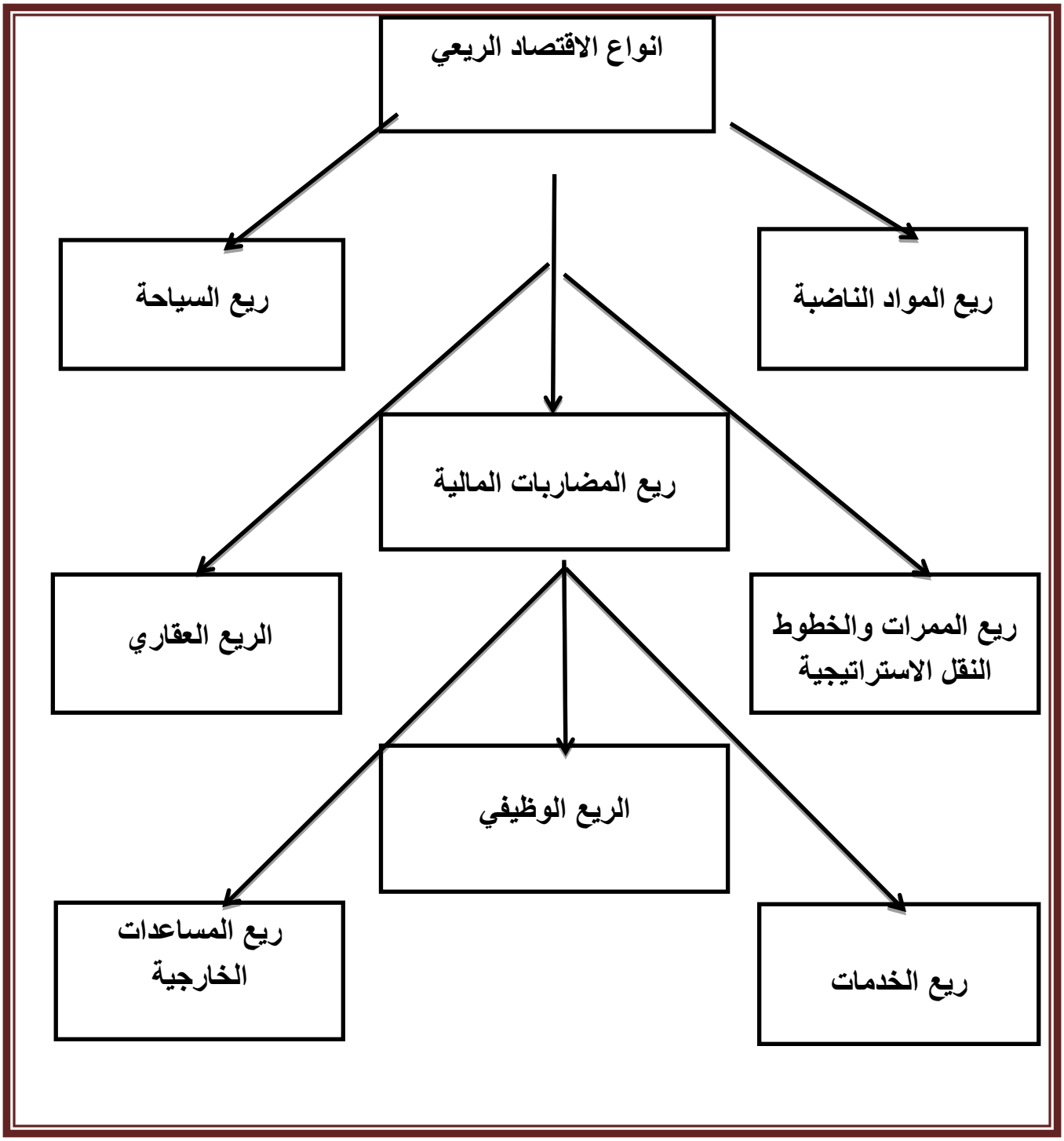

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الرابع

اسباب نشوء الاقتصاد الريعي

هناك عدد من الاسباب التي ادت الى ظهور الاقتصاد الريعية وتقسم الى داخلية وخارجية وكما ياتي

ا. الأسباب الداخلية لنشوء الاقتصاد الريعي [1]

- زيادة النمو السكاني بمعدل أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة غير متوازنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولا تتماشى مع الخطط والبرامج التي تضعها الدولة، مما يؤدي إلى ظهور البطالة أو ارتفاع معدلاتها، خاصة في البلدان النامية الريعية، بسبب ضعف هياكلها الإنتاجية وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية داخل الدولة، فإن المشكلة الأهم هي فشل النموذج الريعي.
- وفرة الموارد الطبيعية والمواقع الاستراتيجية مما يزيد من التدفقات المالية الناتجة عنها، وهذا ما يفسر ضعف نتائج الاقتصادات التي تتواجد فيها هذه الموارد نتيجة اختلاس إيراداتها، وخاصة الاقتصادات العربية، مقارنة بغيرها من البلدان، كما ان الاقتصادات المتقدمة مثل النرويج وهولندا والبلدان الأخرى التي ليس لديها موارد إيجار مماثلة ووجود مثل هذه الموارد يعتبر نقطة البداية والشرط الضروري لظهور الريع.
- استيلاء الحكومة على الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة الريعية والسيطرة عليها والسيطرة على مصادر الإيجارات المختلفة. أدى ذلك إلى العديد من الصراعات والانقلابات العسكرية، خاصة خلال الخمسينيات والستينيات.
- الفروق الطبقية الكبيرة بين أفراد المجتمع في الدول الريعية، حيث تعمل جميع الفئات التي تستفيد من الريع على تعميق الوضع الريعي لحماية المصالح الشخصية ، حتى لو كان ذلك على حساب فئات أخرى في المجتمع. قد تنشأ هذه المجموعات نتيجة العلاقة أو القرابة مع السلطة الريعية الحاكمة، مما يعزز قوة واستمرارية الاقتصادات الريعية.

---

[1] حسبن عبدالكريم جعاز الشمري، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع اشارة الى العراق للمدة(1990-2013) ،رسالة ماجستير ،جامعة كربلاء، 2016 .ص ص10-11.

ب . الاسباب الخارجية لنشوء الاقتصاد الريعي[1]

بالرغم من وجود أسباب داخلية لظهور الاقتصاد الريعي، إلا أن هناك أسبابًا خارجية تتعلق بطبيعة الاقتصاد العالمي وطبيعة العلاقة التي تربط الاقتصادات الريعية بالاقتصاد العالمي، ومن أهم هذه الأسباب:

- لدى الدولة الاستعمارية الرغبة في السيطرة على الثروه النفطية وفرص نفوذها على الدولة الريعية سواء كان دخلها ينحصر بما لديها من موارد وثروات طبيعية واهمها النفط امام البلدان الذي تكون فيه الريع نسبته الاستراتيجية عالية وتعمل الدولة المستعمرة بالتالي على جعل تلك البلدان الريعية دول مستهلكة متنعمة في البذخ بدلاً من جعلها دول صناعية توظف ثرواتها أفضل توظيف.
- التبعية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة، حيث تتميز معظم الدول الريعية بضعف نظم الإنتاج وضعف البنية التحتية والافتقار إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يشكل عاملاً له تأثير سلبي على هذه الدول وعدم قدرتها على مواصلة التطور العلمي والتقني للدول المتقدمة، مما عزز التبعية الاقتصادية والاجتماعية واستمرار الاقتصاد الريعي.
- جعلت القوى المهيمنة في العالم والمتقدمة صناعياً دول العالم منقسمة إلى دول غنية، ودول فقيرة، ودول متقدمة صناعياً ومتخلفة، ولا سيما الدول الريعية التي تصدر المواد الخام بأسعار رخيصة للغاية إلى الدول المتقدمة.

جملة القول ان الدولة ذات الاقتصاد الريعي هي في الغالب دولة غنية، لكن هذه الثروة لا تتوزع على جميع شرائح المجتمع بشكل عادل، ويرجع ذلك إلى سوء توزيع الدخل القومي كما أنه يربط اقتصادات البلدان ذات الاقتصاد الريعي بالأزمات الاقتصادية العالمية بشكل وثيق لأن مواردها المالية تعتمد على الإيرادات الريعية، يتمثل هذا الرابط في الطلب على المادة الريعية (النفط والغاز وغيرها) وأسعارها وإمكانية تصديرها. وهذا يعني أن للاقتصاد الريعي آثار ناتجة عن التقلبات في أسعار المواد الريعية بشكل مباشر، والمتمثلة في تذبذب سعر صرف العملة الأجنبية، الذي يشكل عمله تبادلًا لعائدات المصدر الريعي بمقدار الزيادة أو النقصان في أسعار العملات التي يتم تبادلها.

[1] حسين عبد الكريم جعاز الشمري ، مصدر سابق ،ص ص12 .13 .

المبحث الثاني

المدارس الفكرية المفسرة للاقتصاد الريعي

تناولت المدارس الاقتصادية بدءاً من الفيزوقراط مرورا بالكلاسيكية والكينزية والنيوكلاسيك والى يومنا هذا موضوع الريع، ولعل اوضح الافكار التي تناولت هذا الموضوع هي ما طرحه الاقتصادي الشهير ديفيد ريكاردو عن الريع التفاضلي، وكيف يكون للموقع الجغرافي للأرض من السوق من اهمية في تحديد قيمة الارض ومن ثم ما تدره من ايجار (ريع) لمالكيها تبعا الى درجة قربها من السوق ، ويمكن عرض اهم ما تناولته المدارس الاقتصادية فيما يخص مفهوم الريع على النحو الاتي :

اولا : الريع في مدرسة الفيزوقراط [1]

وفقا الى المدرسة الفيزوقراط فإن الريع يأتي عن طريق الزراعة فقط كونها الحرفة المنتجة الوحيدة التي تمنح الإنسان أكثر مما يحصل عليه في حين ان باقي الأنشطة الاقتصادية عقيمة لا تولد ريعا. ودلّل الطبيعيون على ان ما يستهلكه الفلاح من غذاء ومستلزمات زراعية كالبذور مثلا يقل عن ما تنتجه الأرض من ناتج وهذا الفرق بينها وبين ما يطلقون عليه الريع. أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة فإنها غير منتجه لأن عملها يقتصر على التجديد و التبادل وبهذا اعتبروا الريع بمثابة هبة الطبيعة ، ويطلق الفيزوقراط على هذا النوع من الريع الذي تمنحه الزراعة بـ " الريع الصافي "، وهو الفرق بين ما ينفق للحصول على سلعة ما، و بين ما تنتجه العملية الإنتاجية والتي هي السلعة نفسها.

إن هذا الناتج الصافي تأخذه الطبقة المالكة في صورته النقدية كريع للأرض، وهي تحصل عليه بفضل ملكيتها للأرض. وقد عَدّ الفيزوقراط الأرض هبة الطبيعة ولا دخل للإنسان في خلقها ووجودها وإنها عنصر إنتاج طبيعي لها القابلية على إنتاج فائض يزيد على تكاليف العمل وراس المال المستعمل في الإنتاج. ولهذا السبب كان الريع يقتطع من الفلاحين كحصة من المحصول، وإن ما يحصل عليه الفلاح يضمن له فقط حد الكفاف لسنة واحدة مع تأمين مستلزمات الزراعة للموسم اللاحق. ومن خلال مفهوم " الناتج الصافي " حيث بيّن الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد بينما الصناعة والتجارة عبارة عن أعمال غير منتجة نجد انهم ينتقلون بعد ذلك الى مستوى

---

[1] حسن صالح ياسر ، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية والثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي. مركز المعلومة بغداد ، 2013 ، ص24 .

آخر، إلى تحليل الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الدخل العام الناجم عن الريع الصافي على الأفراد داخل المجتمع، و ذلك من خلال استخدام الجدول الاقتصادي(الذي وضعه (فرانسوا كيناي) مستعينا في ذلك بخبرته في ميدان الطب، بحيث لجأ إلى تشبيه العملية التي يتم من خلالها توزيع الدخل و دوران الثروة على طبقات المجتمع بعملية دوران الدم داخل جسم الإنسان (الدورة الدموية). تعتبر نظرية توزيع الدخل من أشهر النظريات التي قدمها الفيز وقراط في دراساتهم الاقتصادية، حيث ركزوا من خلالها على دراسة الاقتصاد وفق نظرة شاملة تدرس الدخل المستوى الوطني و ليس وفق نظرة جزئية تركز على دخل الفرد كوحدة للتحليل .كان علماء الطبيعة مهتمين بالريع فيما يتعلق بالطبيعة والعمل الزراعي، الذي يعتبر انه العمل المنتج الوحيد في نظرهم . كذلك الحال عند التجار اذ ان اراء التجار والفيزوقراطيين حول موضوع الريع متشابه الى حد كبير ، حيث يمثل الريع في كل منتج صاف تحصل عليه الطبقة الزراعية ، يتم اخذ هذا المنتج الصافي من قبل فئة ملاك الارض اما بالنسبة للريع العقاري ، فيرى علماء الطبيعة انه المصدر النهائي لضريبة واحدة.

ثانيا: الريع في المدرسة الكلاسيكية :

يرى آدم سميث في نظرية التوزيع أن عوائد ومكافآت الانتاج تصنف الى ثلاث أصناف هي الاجر، الربح، والريع.

يرى سميث ان الريع هو الثمن المدفوع لاستعمال الأرض و يكون طبيعيا في مستوى أعلى، و يسمح للمستأجر بالدفع في الحالة التي توجد فيها الارض، أي هو تأجير الاراضي لاستغلالها مقابل ثمن يدفعه له المستأجر مقابل استغلاله للأرض، اذ يطرح آدم سميث رأيين مختلفين اتجاه هذا المفهوم، الاول أن الارض من المكونات الثلاث التي تدخل في خلق القيمة وتكوين الثمن فالريع ناتج لما تنتجه الارض مع العوامل الاخرى للإنتاج، أي كلفة من تكاليف الانتاج ، والثاني أن الريع عائد احتكاري لتملك الارض[1]. الكلاسيكية فلسفة ليبيرالية في تأييدها لحق الملكية الفردية و التحرر الاقتصادي ، بمعنى لا تعارض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، أي ما تسمى اليد الخفية حسب آدم اسميث والذي يقصد بها ان الافراد في سعيهم ليحققوا مصالحهم الخاصة و يحققوها من دون ان يشعروا المصلحة العامة ،والدافع الشخصي يعتبر وسيلة والصالح العام يعتبر الهدف المنشود، وأسس تعريف الاقتصاد السياسي وتعريف الريع والعلاقة التي بينهم على ايدي رواد هذه الرسالة ،افاد

(1) نعيمة بن جودي ،مصدر سابق ص30.

آدم اسميث ،" بفكرة اليد الخفية وقولة " دعها تعمل ودعها تمر على سبيل المثال ، قدم الأفكار الاساسية لمن جاء بعده ،لذلك كان كتاب " ثروة الأمم" هو الأساس ومرجعاً للنظرية التي مفادها ان العلاقة بين القيمة المتغيرة للعمالة وراس المال ستؤدي الى امان طويل يؤدي الى زيادة الثروة كما عارض " ادم سميث " الحكومة في النشاط الاقتصادي ، لذلك دعا الى الحرية الاقتصادية على أساس ان النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن نتيجة التوازن الذاتي الذي يتمتع به ، ودعا الى التخصيص وتقسم العمل الذي يؤدي الى زيادة الإنتاج مما يؤدي الى مزيد من الدخل ان ادم سميث المعروف بأب الاقتصاد السياسي ، الذي صار يسمى بعد إصداره كتاب " ثورة الامم " سنة 1876 "م في اقتصاد الثروة ، ينظر ان الدولة هي حماة الافراد والدفاع عن مصالحهم، وركز على مبدا التخصص وتقسيم العمل ،وعرف العمل أساس قيمة الموارد والعمل البشري أساس الثروة ،وتجمع راس المال الناتج عن زيادة الإنتاج هو الأساس ولكن شرط ان يستثمر راس المال هذا في تشجيع التجارة الخارجية .

فالريع حسب رواد المدرسة الكلاسيكية يقصد به الاجر الذي يقدمه المزارع لمالك الارض لقاء استغلاله لها مدة معينة. **او انه** الميزة المادية التي تتمتع بها أرض خصبة بالنسبة الى أرض ثابتة أقل خصوبة منها أو الفائض القيمي الذي تحققه الأرض الخصبة بالنسبة لأرض أخرى أقل خصوبة، ويرى آدم سميث أن الريع مرتبط بما يدفعه المؤجر مقابل استغلال الارض.

وطور دافيد ريكاردو عمره (1772-1823) وذهب ريكاردو الى ان تراكم راس المال ، وهو المحرك الرئيسي في عملة النمو الاقتصادي و يؤكد الضرائب عامل مهم لتمويل النمو ، كما عالج عملية التجارة الخارجية لفكرة التخصيص بمعنى لكل دولة تخصص لإنتاج المواد الذي تكون تكلفة الإنتاج فيها ضئيلة بالمقارنة مع الدول الأخرى .

ويعتقد ريكاردو، ان الزيادة في الإنتاج المصحوبة بزيادة اكبر في عدد السكان قد شكلت النمو ملاك الأراضي: وهم الأقلية المالكة لقطع الأراضي التي لا تقوم باي عمل او جهد بشري سوى الاستحواذ على الريع وتحصل الأموال مقابل تأجيرهم لهذه الأراضي التابعة لهم واحتكارهم لراس المال المسير ويسمى المالك العقاري، وقد تستعمل هذه الأراضي في الزراعة او إقامة مصانع او ابار للمياه او عقارات سكنية او منجم .... الخ ، والدخل الذي تحصل علية هذه الفئة نتيجة تأجيرهم هذه الأراضي للرسماليين الجالبين لليد العاملة .

العمال: هم الفئة التي تقوم بالأعمال في الأراضي التابعة لأصحابها وهم الفئة الأكثر عرضة لسيطرة ملاك الأراضي والرسماليين عليهم، كونهم الطبقة السفلى حسب ريكاردو، لكن تعتبر القاعدة الاقتصادية الأولى، اذ لا يمكن الاستغناء عنهم الا في حالة استخدام المكننة مكان اليد العاملة، فلا يمكن لمالك الأرض والرأسماليين المشرفين عن الاعمال ان يحصلوا على منتوج دون وجود فئة العمال كطبقة منتجة من الدرجة الأولى، والدخل الذي تحصل عليه هي الأجور.

نظريته الكلاسيكية المعروفة عن الريع والتي تعد أكثر تعقيدًا من نظرية الفيزوقراطيين ولكنها توصلت إلى استنتاج مماثل في الأساس يحاول شرح أسباب القيمة فيما يتعلق بالأرض ، اذ يبين أن جميع القيم محددة حقًا في الأراضي الهامشية ومع زيادة عدد سكان أي اقتصاد فلابد من زيادة إنتاج الغذاء ، إلى الدرجات الاقل خصوبة من الأرض ، و بما أن مقدار العمل ومن ثم تكاليف الإنتاج في الأراضي الاقل خصوبة هو أكثر بكثير مما هو عليه في الأراضي الخصبة ، فإن " قيمة "المنتج سترتفع مع زيادة عدد السكان و يتم زراعة المزيد والمزيد من الأراضي. ولأن أصحاب الأراضي الذين يمتلكون الأراضي الخصبة يكتسبون أيضًا ميزة ارتفاع أسعار المنتجات دون دفع أجور أعلى، فسوف يتراكم لديهم "ريع" الذي يمثل عائدا يزيد عن الإنتاج على الأراضي الهامشية، وفقا الى ريكاردو يعتمد حجم تكلفة الإنتاج على الأراضي الهامشية ، بالعملة المحلية ، على كمية الأراضي القابلة للزراعة ومعدل الزيادة السكانية كما ان إيجارات الأراضي المتفوقة سوف تستمر في الارتفاع لفترة طويلة . وهكذا فإن المستوى الأول من الأرض الجيدة، والذي أطلق عليه ريكاردو "القوى الأصلية الدائمة" كان، بمعنى ما ، فائضًا حقيقيًا يحصل عليه الملاك. لأنه على عكس الدخل او العائد المكتسب عن طريق العمل أو عن طريق الامتناع عن الادخار والاستثمار. ومن ثم فإن ما يسمى بإيجار الأرض ليس جزءًا من تكلفة الإنتاج ولا يساهم في ارتفاع قيمة المنتج أو سعر المنتج ، بل هو فرع من الأسعار الأعلى ، و يقدم دافيد ريكاردو تعريفًا مشابهًا للريع: "الريع هو ذلك الجزء من إنتاج الأرض، والذي يُدفع للمالك مقابل استخدام القوى الأصلية الدائمة للأرض[1] ، وقسم المجتمع الى ثلاث طبقات [2].

---

(1) THOMAS MULLIGAN , Do People Deserve their Economic Rents? Erasmus Journal for Philosophy and Economics, 163Volume 11, Issue 2, Autumn ،2018 p169 .

(2) بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة أمحمد بوقرة : بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية ، 2008، ص13.

الطبقة الرأسمالية : هي تلك الطبقة من الرأسماليين الذي يقومون بالأشراف وتنظم عمليات الإنتاج والمنتجين (العمال)، ويرى ان هذه الفئة من الرأسماليين لا يمكن الاستغناء عنها كونها همزة وصل بين العامل ومالك الأرض ،كذلك هي المشرفة على عملية الإنتاج والدخل الذي تحصل عليه هذه الفئة وهو الربح ، وعلى أساس هذه التقسيمات صنف الدخل الى ثلاث اشكال هي ، الريع، والاجر ، والربح، الذي هو حسب دافيد لريكاردو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، فانخفاضه يؤدي الى تجسيد دولة الرفاه ، لكن في حالة الزيادة في غياب الاستهلاك والاستثمار يؤدي الى التضخم والكساد.

1) الأجور ..... للعامليين .
2) الريع .....لمالكي الأراضي .
3) الربح .....الطبقة الرأسمالية الكمية المحصلة من قبل الرأسماليين مقابل اشرافهم لعمليات الإنتاج .

السكاني، الامر الذي يستلزم زراعة أراضي اقل خصوبة، مما يؤدي الى زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية مما يشجع على التملك العقاري نتيجة ارتفاع ايجار العقار مما يؤدي الى تنشيط الطبقة المنتجة والرأسمالية، ويؤكد في تحليله على ان قانون الغلات المتناقصة سيسود ، باعتبار ان الزراعة هي اهم قطاعات الاقتصادية الوطنية .

ومن اهم النقاط الاساسية في نظرية ريكاردوا فيما يتعلق بالريع [1]:

أولاً: عند وجود إيجار للأرض فعلى اصحاب راس المال أن يدفعوا ثمن الايجار لمالكي الاراضي لغرض استخدام الأرض للإنتاج اللازم لتغذية الأعداد المتزايدة باستمرار من البروليتاريا [2] وفي النهاية إعادة إنتاج المجتمع.

ثانيا: ينتج عن تفاوت جودة الأراضي مبالغ مختلفة من الإيجار، اذ يرتفع الاخير إما بسبب زيادة الخصوبة أو بسبب الموقع الأكثر ملاءمة.

ثالثًا: الأراضي الاقل خصوبة كانت تدر ريعا، مهما كانت منخفضة، بمجرد إدخالها في الإنتاج.

---

[1].Csaba Deák, RENT THEORY AND THE PRICE OF URBAN LAND Spatial organization in a capitalist economy, A dissertation submitted for the degree of Doctor of Philosophy at the University of Cambridge, King's College March 1985 p30 .

[2] البروليتاريا : مفهوم برز في القرن 19، وفق كتاب بيان الحزب الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك أنجلز، يؤشر فيه إلى الطبقة التي ستبرز بعد تحوّل اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري.

رابعاً: ان ايجارات الاراضي ترتفع مع ارتفاع زيادة السكان وتطور الانتاج.

اما بالنسبة للريع عند روبرت مالتوس: في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي ، ذكر الاخير ان سبب الظروف الاجتماعية البائسة هو عدم تجانس النمو الديموغرافي مع انتاج المحاصيل والارباح، نمت دعوته الى عملية تحديد النسل، والتي حللها في كتابه المعنون " افواه كثيره " [1] الذي طبع عام 1738م، تودي الزيادة في عدد السكان الى المجاعة، بناء على مبدأ ندرة الارض، والتفاوت بشكل طبيعي في الخصوبة وسبب حدوث الازمات هو الادخار المفرط وعدم الاستهلاك، لذلك شدد على ضرورة تشجيع القوة الشرائية للفئات المستهلكة.

ثالثا: الريع في الفكر الماركسي:

ركز ماركس في الريع على واقع الإنتاج الرأسمالي في دراسته لمفهومه حيث ينظر الى الزراعة على انها صناعة خاضعة لنظام الإنتاج الرأسمالي، لذلك اشار ان الفلاح يدفع مبلغا لصاحب العقار مقابل استغلال ارضه وهذا المبلغ بمثابة ريع ، وقد ميز بين نوعين من ريع العقارات ، أولهما الريع الأخلاقي ، والثاني الريع المطلق [2].

الافتراض الرئيسى الذي تقوم عليه نظرية ماركس عن ريع الأرض هو أن ملكية الأرض الرأسمالية قادرة على العمل كحاجز أمام دخول رأس المال إلى الأرض. هذا يعني أن النظام المحدد لملكية الأرض في ظل ظروف الإنتاج الرأسمالي هو في الواقع المفتاح لفهم هذه العلاقة الطبقية. بعبارة أخرى، يعد الريع دائمًا علاقة طبقية ويجب فهمه في السياق الديناميكي لملكية الأرض مقابل رأس المال. لا تحتاج هذه العلاقة دائمًا إلى أن تكون عدائية ولكنها دائمًا علاقة اجتماعية اي انه التعبير الاقتصادي للعلاقة الطبقية [3] .

ويتحدد الريع حسب ماركس وفق عقد بين المزارع والمالك العقاري سنويا، على سبيل المثال قد يكون فصليا أو شهريا...الخ، و صنف ماركس المجتمع الى ثلاث طبقات هي [4] :

---

[1] بوبية نبيل، ماهية الاقتصاد السياسي ،المصد سابق.

[2] فلاديمير لنين، كارل ماركس ، سيرة مختصرة وعرض للماركسية ، (تةنس ، دار صامد) ،ص11 .

[3] Joseph Loreto Collins, Possession vis-à-vis Power: Rent Theory, Global Mining and Modern Landed Property in Australia 1861-2014, A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the award of the degree of Doctor of Philosophy, Western Sydney University, 2016 p77.

[4] نعيمة بن جودي ،مصدر سابق ، ص 32 .

* **الاجراء:** ويقصد بهم المزارعين الحقيقين الذين يعملون في الانتاج بصفة مباشرة والذي يرى أن عمله ما هو سوى الحصول على قوت يومه والزراعة بالنسبة له ماهي الا وسيلة لكسب الاجر للعيش.

* **المزارعين:** وهم المستأجرين للأراضي والتي تحصل على ربح من الاستثمار وجزء منه يدفع لمالك الأرض.

* **المالك العقاري:** وهو الشخص الذي يملك الأرض ويحتكرها ويؤجرها مقابل حصوله على الريع .

وينتج الريع عن التفاوت في جودة الاراضي كما تناول ذلك في نظرية الريع العقاري، وكلما كانت مساحة الارض محدودة ويشغلها ملاك فرديون، أصبح ثمن انتاج المنتجات الزراعية لا يتحدد بواسطة نفقات الانتاج على أرض وسطية، بل على أرض من النوع الأسوأ وليس بواسطة الشروط الوسطية لنقل المنتجات الى السوق بل تبعا للشروط الأقل ملائمة ،والفرق بين هذا الثمن (أي نفقات الانتاج على الأرض الأسوأ) وثمن الانتاج على الأرض الاحسن نوعا يعطي الريع الفرقي (التفاوتي).

ويمكن القول إن مفهوم إيجار الأرض المطلق هو أهم جانب في نظريات ماركس الناشئة عن الإيجار وملكية الأرض الواردة في رأس المال ونظريات فائض القيمة. ترتبط أهمية هذه الفئة للدراسة الحالية بشكل أكبر بإيجار الأرض المطلق كدليل على العلاقة الطبقية التاريخية بين ملكية الأرض ورأس المال ، في حين أن ريع الأرض التفاضلي من كلا النوعين ينشأ من استثمار رأس المال على أرض قيد الزراعة بالفعل ، فإن ريع الأرض المطلق ينبع من حركة رأس المال إلى أرض جديدة. هذا هو السبب الذي جعل ماركس يعرفها بأنها "مستقلة عن الاختلافات في الخصوبة بين أنواع الأراضي أو الاستثمارات المتتالية لرأس المال على نفس الأرض" [1] .

وعلى العموم يصنف ماركس الريع بشكل عام الى [2] :

1-الريع **التفاضلي:** وهو الزيادة الحاصلة في متوسط الربح، ويمثل الفرق بين السعر العام للإنتاج كما تحدده ظروف الإنتاج في الاراضي الرديئة والسعر الفردي للإنتاج في الأراضي الوسطى. الأقل خصوبة، اذ انه وفقا الى ماركس فإن الريع لا يأتي من الأرض ولكن من العمل الفائض المسلوب من العمال الزراعيين حيث يمثل الريع جزءا من فائض القيمة المنتج في الزراعة والذي

---

[1]. Joseph Loreto Collins,0p.cit 96.

[2] نوال بولعواد ، الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للمدة 1973-2013 ،رسالة ماجستير /جامعة باتنة 1 الحاج لخضرغير منشورة، 2018 ، ص10.

هو جزء من فائض القيمة الذي يحصل عليه مالك الأرض ويكون دخلا له ولكنه دخل غير مكتسب.

2-الريع **المطلق:** بغض النظر عن الفروق الموجودة بين الأراضي من حيث خصوبة التربة أو من حيث بُعد الأرض أو قربها من السوق، فإن جميع الأراضي بما في ذلك أسوأها ما دامت موضوعًا خاصًا الحصول على الحد الأدنى من الريع، حيث أن مجرد وجود طبقة تمتلك الأرض يعني أن أفراد هذه الفئة ، أي المالكين ، يمكنهم تحديد كيفية استخدام الأرض وأنهم لن يتخلوا عن استخدامها لفترة معينة بلا مقابل . هذا الحد الأدنى الأساسي الذي يجب دفعه كريع بالنسبة لجميع الأراضي يسمى الريع المطلق وينتج عن احتكار ملكية الأرض والمبلغ الذي يتم دفعه كريع مطلق من حيث توافر الأرض الزراعية والطلب عليها، في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية حيث لا توجد أرض جديدة يمكن استخدامها دون بذل الكثير من الجهد ،فيزداد احتكار الطبقة المالكة للأرض ويزداد الريع .

رابعا: الريع عند النيوكلاسيك (الحديين) [1]

ان فكرة الريع تمتد لتغطي كل ما يدفع لعناصر الإنتاج التي يكون عرضها عديم المرونة وأهم مثال لهذه العناصر يوجد في حالة الأرض إذ يدفع الريع لندرة الأرض التي تو جد بعرض يكاد يكون عديم المرونة وهو يدفع حتى في الحالة التي تكون فيها قطع الأرض متجانسة من حيث خصوبة التربة، فالفرق بين قطع الأرض لا يفسر الريع وانما يثير فروقا في الريع الذي يدفع حيث موقعها من السوق للأراضي التي تختلف فيما بينها في الخصوبة أو في موقعها من السوق ، ومن ثم فإن ريع الأرض لا يحكمه قانون خاص فالأرض هنا تعد مال اقتصادي شأنها في ذلك شأن الأموال الأخرى كونها نافعة ونادرة وثمن أي مال هو نتيجة لقيمة استعماله ومن ثم يكون للأرض ثمن يسمى الريع وهو يتحدد تبعا لمعطيات الطلب على الأرض مع عرضها في أسواق استئجار الأراضي . فالريع العقاري مجرد مثال يوضح مع غيره من الأمثلة وجود أنواع من الريع الاقتصادي تدفع لكل عناصر الإنتاج إذا(كان عرضها عديم المرونة) وعليه يصبح الريع ظاهرة ترد إلى انعدام مرونة عرض عنصر من عناصر الإنتاج لثمنه، وانعدام المرونة هذا يظهر في شكل يرجع إلى أن بعض العناصر لا يتجدد إنتاجها إلا في حدود ضيقة . تتمثل وجهة نظر الاقتصاديين النيوكلاسيك (Neo-Classics) عن الريع ، بانه ليس من الضروري ان يكون ملازماً للأرض ومستقلاً تماماً عن بقية الدخول كدخل راس

[1] نوال بولعواد، مصدر سبق ذكره ، ص11.

المال، اذ انه يمثل اي مبلغ اضافي يحصل عليه المنتج لأية سلعة فوق سعرها التوازني عن طريق زيادة الطلب على العرض في الامد القصير، وعليه ان الريع وفق هذا المفهوم يحدده مستوى اسعار الناتج واسعار عناصر الانتاج، فكلما ارتفع سعر الناتج وانخفضت تكاليف الانتاج ازداد الريع وبالعكس، وتسمى نظرية النيوكلاسيك في الريع بنظرية شبه الريع لمارشال اذ اضاف الاخير الى نظرية ريكاردو راس المال الثابت قياساً على عنصر الارض مثل الآلات والمباني، واضاف ان راس المال الثابت عديم المرونة في الامد القصير مثله في ذلك مثل الارض، ويسمى الفائض منه او الدخل منه شبه الريع تميزاً له عن ريع الارض، والريع عنده هو الفرق بين ما يحصل عليه البائع او المنتج وبين الحد الادنى من الدخل الذي كان مستعداً لقبوله [1] . ان التعريف النيوكلاسيكي للريع الاقتصادي هو تعميم للفكرة الكلاسيكية: إنه أي مدفوعات لمالك عامل إنتاج يتجاوز ما هو ضروري لإدخال هذا العامل في الاستخدام الاقتصادي. بالمقابل، الإيجار هو أي دفعة لمالك عامل الإنتاج بما يتجاوز تكلفة الفرصة البديلة لذلك العامل [2] . ووفقا الى **جيفونس** فان الارض عبارة عن مورد اقتصادي شانها في ذلك شان الموارد الاقتصادية الاخرى كونها نادرة ونافعة ،وثمن اي مورد يتم عن طريق استخدامه ومن ثم يتحدد ثمن الارض بواسطة السوق الاستئجاري ، ويدفع الريع بسبب عدم مرونة عرض الارض وهو يدفع حتى في الحالة التي تكون فيها قطع الارض غير متجانسة من حيث الموقع والخصوبة ولذلك تنعدم في الفكر النيوكلاسيكي الملكية العقارية، يكون ريع الأرض لكل مكان الذي يكون بها غيره من المداخل ، وتنتشر فكرة الريع بانها تعطي لكل مكافأة تحصل عليها عناصر الإنتاج التي تنعدم مرونة عرضها. وان عرض الأرض غير مرن ويتم دفعه حتى في حالة قطع الأرض غير المتجانسة من حيث الحبوب والمواقع. وفكرة الريع معممة لإعطاء كل اجر يحصل علية عنصر الانتاج الذي ينعدم مرونة عرضه.

وفقا الى ما تناولته المدارس الاقتصادية فان الريع هو ثمن لتعويض ملال الاراضي الخصبة او الاراضي ذات الموقع الجيد ، وكلما ازدادت الحاجة البشرية لأراضي جديدة مع ارتفاع حجم السكان وحاجاتهم المتجددة فلابد من دفع ايجار اعلى لتلك الاراض او استخدام اراضي اخرى اقل جودة وهكذا ،لكن مفهوم الريع عند الاقتصاديين المعاصرين اصبح اكثر اتساعا اذا برزت مصلحات الدولة

---

[1] عدنان حسين يونس واخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2012 مجلة الادارة والاقتصاد المجلد الرابع // العدد السادس عشر 2013 ص 109.

[2].THOMAS MULLIGAN op..cit , p17)0

الريعية والاقتصاد الريعي ، اذ يشير الاول الى اعتماد الدولة على الاقتصاد الريعي في توفير ايراداتها بهدف توفير الخدمات العامة والامن والدفاع التي بمقتضاها تكون موجودة على الارض وتحضي بشرعية من قبل شعبها ، فيما يشير الثاني الى ذلك الاقتصاد الذي يعتمد في ادامة انشطته على الايرادات الناجمة عن بيع الثروة الاستخراجية وتكون تلك الانشطة انشطة مشوهه كونها لا تعطي تصورا واضحا عن النشاط الاقتصادي السائد في البلد .

خامساً: العلاقة الجدلية بين الاقتصاد الريعي والدول الريعية

يعد الريع الخارجي هو المحدد الرئيس في بيان العلاقة بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي ، ولغرض فهم العلاقة بين هذين المفهومين لابد من معرفة السبب في الاعتماد على الريع الخارجي في تحديد المفهوم بدلا من الريع الداخلي ، اذ ان الريع الداخلي يستند الى قطاعات انتاجية داخلية أو محلية فالريع الداخلي ما هو الا نوع من المصادر التمويلية في القطاعات الانتاجية لعناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة ، اما النوع الاخر من الريع أي الريع الخارجي فأنه يشير الى تمويلات من الاقتصاد الخارجي دون ان يفترض وجود قطاعات انتاجية محلية ، فعندما يؤدي الريع الخارجي دورا حيويا واستراتيجيا في الاقتصاد فهذا يعبر عن الاقتصاد الريعي الذي يجب ان تكون نسبة الايرادات الريعية الخارجية الى الناتج القومي الاجمالي كبيرة ، وكذلك يجب ان تكون العوائد خارجية بالاضافة الى مساهمة اقلية من السكان في توليده . أي ان الدولة الريعية حالة خاصة من الاقتصاد الريعي وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي او نسبة كبيرة منه الى فئة صغيرة من السكان .

واشار الدكتور محمود عبد الفضيل عن الاقتصاد الريعي بأنه ذلك الاقتصاد المدعوم بالإنفاق من دولة ريعية، اذ تصبح هذه الدولة وسيطا بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى. اما لوشياني فقد اوضح بأن الدولة الريعية هي نظام فرعي متصل بالاقتصاد الريعي ، اذ يكون فيه الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم بمصروفات تنفقها الدولة في حين ان الدولة نفسها مدعومة من ريع خارجي. كما اشار الاقتصادي الاستاذ ميشيل شاتيلوس الى ان الاقتصاد الريعي هو اقتصاد مثالي لاقتصاد التداول[1].

ويمكن التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي من خلال منشأ ايراد الدولة وليس بالضرورة في الطبيعة الريعية، وبسبب حداثة هذه المفاهيم والتداخل بينهما لم نستطيع التفرقة بين هذين

[1] عدنان الجنابي ، الدولة الريعية والدكتاتورية ، مطبعة دراسات عراقية ، بغداد ، ط1 ، 2013 ، ص75 .

المفهومين بشكل واضح ودقيق. اذ ان المحدد الاساسي للتميز بين هذين المفهومين يتوقف على دور الاقلية او الاغلبية في توليد الريع الخارجي فالاقتصاد الريعي ناشئ عن المساهمة الكبيرة لعدد السكان، وضمن هذا المفهوم ربط الدكتور البيلاوي مفهوم الاقتصاد الريعي باشراك الغالبية الكبرى من افراد المجتمع في توليد الريع .

وعليه فأن الاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الريعية في النسبة العالية للدخول الريعية في الناتج المحلي الاجمالي ويختلفان في نسبة مشاركة المواطنين في توليد الريع وعاديته، فالبنسبة لدول الريع النفطي يعمل في توليد الريع النفطي الخارجي عدد محمود من العاملين ويذهب الريع بأكمله الى السلطة الحاكمة، وبهذا المعنى لا يمكن ان نجد دول ريعية من دون ان يكون اقتصادها ريعي ، في حين هناك دول اقتصادها ريعي ولم تحتسب ضمن الدول الريعية ، وتبعا لذلك يكون الاقتصاد الريعي وليد الدولة الريعية أي انه نتيجة وليس سبب ، وانه نظام فرعي من دول ريعية وليس العكس[1].

عندما نتحدث عن الدولة الريعية ومنها العراق ، نجد انها دول يظهر فيها النشاط الريعي ، فالنفط يمثل احد الموارد الطبيعية ، كما انه سلعة استراتيجية لها تأثير عالمي ، أذ ان اعتماد الدولة على الريع الخارجي قد حررها من الاعتماد على قاعدة الانتاج المحلي في تحقيق الهدف ، اضافة الى ذلك فأن العائدات النفطية الهائلة ونمط انفاقها قد رفع من قدرة الدولة على اعادة تشكيل النسيج الاقتصادي[2]، وقد ادى الى غياب الضرائب الحكومية من الحركة بحرية في المجتمع ، فألى جانب الاليات المباشرة لتوزيع الريع ، قامت الدولة بتنمية بعض المجالات التي تسود فيها اشكال من الريع الداخلي من خلال سن القوانين والتشريعات التي تعتبر ضمن الاليات غير المباشرة لتوزيع الريع، التي يمكن لها ان تفرز ريعا احتكاريا كمنح الوكالات التجارية. مما سبق نستنتج ان اشكالية العلاقة بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي ما زالت قائمة، ومع ذلك يمكن ان نتوصل الى بعض المؤشرات للتميز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي من خلال الجدول (1) .

---

[1] عدنان الجنابي ، مصدر سابق :ص77

[2] حسام الدين مصطفى ، لهيب النفط ، الاقتصاد السياسي للاستبداد ، جمعية المترجمين اللغوين المصرين ، مصر ، 2010 ، ص5 .

جدول (1)

التمييز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي

الدولة الريعية	الاقتصاد الريعي
- تتجه الدخول الريعية الى الدولة مباشرة	لا تتجه الدخول الريعية الى الدولة مباشرة .
- تكون نسبة هذا الريع اقل في الدول الريعية .	يشكل الريع معدل نسبي او مطلق من الدخل القومي .
- المصدر الرئيس للدخل عن طريق تصدير المواد الاولية .	العوائد تتخذ اشكال منها عائدات العمالة الخارجية ، والمساعدات الخارجية ، عائدات السياحة .
- يؤول الريع الخارجي او نسبة منه الى فئة صغيرة او محدودة .	يشارك في توليد الريع عدد كبير من المواطنين الذين تتوزع منافعهم عليهم .
- هناك انفصام في العلاقة لا سيما ان اسعار صادرات المواد الاولية تتحدد في السوق العالمية وهي منفصلة تماما عن اسعار الانتاج المحلي .	لا يوجد انفصام بالعلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تذهب للدولة وبين الجهد الانتاجي للمجتمع كله ، نظرا لطبيعة الانشطة الريعية التي تستلزم مشاركة الاغلبية من الناس .

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات الاقتصادية

المبحث الثالث

الاختلالات الهيكلية (المفهوم والانواع)

المطلب الاول //مفهوم الهيكل الاقتصادي

اولا//ماهية الهيكل الاقتصادي :

ان مصطلح الهيكل الاقتصادي كغيره من المصطلحات الاقتصادية لم يحظى باتفاق محدد لتعريفه ولعل السبب في عدم الاتفاق على تعريف محدد يعود الى وجهات النظر المختلفة والزاوية التي يتناولها المتخصصين في هذا الجانب، اذ عرفه فرانسو بيرو " انه مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تميز كياناً اقتصادياً في مكان معين و زمن معين" [1].

عرف الهيكل الاقتصادي على انه " البنيان الاقتصادي الذي يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة ، أي المساهمة النسبية للقطاعات المختلفة المولدة للدخل القومي، مثل نسبة ناتج القطاع الزراعي او الخدمي او الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والمساهمة النسبية لاستيعاب الايدي العاملة " [2] .

وهنالك تعريف اخر للهيكل الاقتصادي وهو" الهيكل الاقتصادي المكون من أجزاء مختلفة من الوحدات الاقتصادية (مشروعات وإفراد) تقوم بنشاطات اقتصادية معينة كأن تقوم بإنتاج وتوزيع وتداول المنتجات المادية والخدمات اللازمة لمعيشة الإفراد فالنشاط الاقتصادي يقدم إشباع حاجات المجتمع"[3]. تعدد اراء الاقتصاديين في تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي اذ يرى البعض ان الهيكل الاقتصادي هو مجموعة النسب والعلاقات القائمة بين عناصر الحياة الاقتصادية التي تنمي كياناً اقتصادياً ما في وقت ومكان معين. اما البعض الاخر فيعرف الهيكل الاقتصادي على انه أي تغير في العلاقات يؤدي الى تغير النسق ذاته ويرى اخرون الى تعريف الهيكل الاقتصادي بانه مجموعة من العلاقات الثابتة نسبياً في نظام اقتصاديات اجتماعي معين .

---

[1] حسين شناوه مجيد ،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،مجلد 1 عدد 5 ،2011 ،ص113.

[2] ألاء إسماعيل خليف عفو، مهيب كامل فليح الراوي ، العلاقة بين الهيكل الاقتصادي و تطور البنية المكانية للإقليم حالة دراسية/أبو غريب ، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد 29(2) ، 2018 ، ص 2391.

[3] زاهد قاسم بدن الساعدي، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات بغداد، 2017 ، الطبعة الاولى ، ص 121 .

بما ان معنى الهيكل الاقتصادي يوصلنا لدراسة المتغيرات المؤشرة في جزيئات الهيكل الاقتصادي وعملية التحليل الهيكلي، ليحدد التغيرات التي تسفر عنها عملية النمو او التنمية الاقتصادية بمختلف جوانب وقطاعات الاقتصاد القومي، وتحلل السياسات الاقتصادية الكلية المتبقية، وقدرتها على انجاز أهدافها عن طريق تماسك أواصر التشابك بمختلف القطاعات المكونة للاقتصاد [1] .

ومما سبق يمكن تعريف الهيكل الاقتصادي على انه مجموعة من علاقات الإنتاج والتي تشمل تطوير السلع وتقديم الخدمات التي تدعم التبادل التجاري لجميع المجتمعات، ويتم تنفيذ هذه الأنشطة الإنتاجية من أجل تلبية احتياجات المجتمع، اذ تتيح تدفق عناصر القيمة التي يتم تبادلها بشكل مباشر أو غير مباشر بين القوى المنتجة.

ثانيا: سمات الهيكل الاقتصادي في البلدان النامية

تتصف البلدان النامية بانها تعاني من اختلالات متعددة ومترابطة ومتبادلة التأثير جزء منها يرتبط بالموروث الاجتماعي والاقتصادي ومنها حديثة النشوء نتجت عن تنامي أوجه القصور في السياسات العامة وتدني مستويات التنمية والتطورات الدولية المعاصرة ، وتتباين البلدان النامية في العديد من الخصائص والمميزات الاجتماعية والثقافية والسياسية ولكنها تكاد تتشابه في بعض الصفات، إذ أنها تجمعها صفة أساسية ومشتركة تتمثل باختلال الهيكل الاقتصادي، والذي ينجم عن التفاعل بين مواردها البشرية والمادية غير المتناسبة والتي ساهمت الظروف التاريخية والدولية بتحويلها إلى اختلال في هيكل الصادرات [2] .

وتعاني معظم البلدان النامية من نقص الموارد المالية لتغطية نفقاتها العامة ، وذلك لأنها تتكفل بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات الاساسية وتوزيعها وتحقيق الحاجات الاساسية لأفراد المجتمع ، ولذلك يرتفع حجم انفاقها العام مقارنة بالبلدان المتقدمة ، وهذا ينعكس في نشوء عجز دائم في ميزانيتها العامة وكذلك الميزان التجاري ولجوئها للدين العام الداخلي والخارجي ، فضلا عن اعتماد هذه البلدان على إنتاج عدد محدود من السلع الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات استيراداتها وارتفاع حجم المديونية الخارجية وزيادة تبعية اقتصاداتها الى البلدان الرأسمالية، كما انها أخفقت في عملية

---

[1] محسن خليل، تصدع الهيكل الثالث، دار الثقافة العامة، بغداد، 1989، ص ص21. 22.

[2] سلام كاظم شأني، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء ، 2011 ، ص 49 .

التنمية وسوء استغلالها لمواردها الداخلية وخلق الفجوات لعدم إتباعها السياسات الصحيحة التي من شأنها تعديل مسار التنمية والنهوض باقتصاداتها [1] .

المطلب الثاني: ماهية الاختلال الهيكلي

من اهم المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية هي الاختلالات الهيكلية بمختلف انواعها سواء الداخلية منها (الانتاجية ، المالية ، النقدية) او الخارجية ، ويعرف الاختلال الهيكلي على انه "اختلال علاقات التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي او تغير خصائصه الاساسية الى الحد الذي يمكن ان يؤثر في النمو الاقتصادي واستقراره " [2] .

ان الاختلال بشكل عام يشير الى الابتعاد عن نقطة التوازن بين القوى المتضادة ، والتي يعبر عنها بمتغيري العرض والطلب او بمتغيري الاستثمار والادخار ، وعليه فان الاختلال يظهر بشكل اختلال او بشكل عدم توازن او عدم التساوي بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف التي ينبغي ان يحققها الاقتصاد القومي .

ويعرف ايضا على انه " الاختلال في علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي والذي يمكن ان يؤثر في امكانية الاستقرار والنمو وديمومته ، والذي يؤدي في مرحلة لاحقة الى ظهور الكثير من المشاكل والاختناقات والازمات في بنية الاقتصاد الوطني " [3] .

وبمفهوم اخر قد يمتد تأثير الاختلال على هيكل واستقرار الاقتصاد الى حالة التوازن العام ، من خلال اختلال العلاقات الكاملة بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي حيث تتغير خصائصه الاساسية الى الحد الذي يؤثر على استقرار الاقتصاد ، وبالتالي يفقد الاقتصاد حالة التوازن العام ، وبالتالي فان الاختلال الهيكلي يعتمد الى حد كبير على انقسامات الهيكل الاقتصادي نفسة ومكوناته الاساسية ودرجة الاضطراب الذي يعمل فيه، ومن خلال مقارنة الهيكل الاقتصادي للدول النامية بالهيكل

---

[1] رشا سلمان محمد ابو مطلق ،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني وسبل علاجها ، رسالة ماجستير/ جامعة الازهر فلسطين ،2016 ص11).

[2] هند غانم محمد المحنه، حنان عبد الخضر هاشم ،الاختلالات الهيكلية في العراق وسبل المعالجة التنموية للمدة 1994-2010 ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، عدد 51 ، 2015 ، ص176 .

[3] لورنس يحيى صالح، محمد طاهر نوري الموسوي، الاختلالات الهيكلية واثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي ، دراسة تحليلية للمدة (2003- 2015) ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد، مجلد 24 ، عدد 109 ،2018 ص405 .

الاقتصادي لدولة متقدمة باعتباره دولة اكثر تقدما او نموذج مطور ، لذلك يعتبر الاقتصاد مفهوماً او مختلفاً حسب درجة قربه او بعده عنه[1].

كذلك نلاحظ اختلاف اراء المدارس الفكرية في تفسير ظاهرة الاختلالات الهيكلية وحسب الافتراضات التي تقدم عليها هذه النظريات والظروف والمشاكل الاقتصادية التي رافقت نشؤها ويمكن التعرف على اراء اهم المدارس الفكرية.

فان الاختلالات الهيكلية عند النيوكلاسيك: [2]

تتركز في ضعف القدرة على تخصيص الموارد بالشكل الامثل ، ومدى قدرة الجهاز الانتاجي على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في الطلب ، بالإضافة الى عدم قدرة الاقتصاد بشكل عام على الاستجابة للتغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد العالمي .

اما من وجه نظر المدرسة الهيكلية:

فان اصحاب هذه المدرسة يرون ان الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات النامية تنشأ من عامل أساس وهو التخصص بالإنتاج الأولي، إذ أن هذا العامل أدى إلى التركيز على قطاع إنتاجي معين على حساب القطاعات الأخرى وما ينتج عن ذلك من نمو غير متوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني فضلاً عن انخفاض أهمية القطاعات الأخرى في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة وما يترتب على ذلك من عجز الموازنة العامة، كما أن انخفاض حجم الإيرادات المحلية أدى إلى اتساع الفجوة بين الاستثمار والادخار، فضلاً عن ذلك فأن سيادة وهيمنة الإنتاج الأولي أدى إلى اختلال هيكل التجارة الخارجية وبالتالي حصول عجز في ميزان المدفوعات [3] .

كما يعد اختلال الموجودات في الانظمة الضريبية للبلدان النامية أحد الاختلالات الهيكلية الشائعة والذي يحدث بسبب ضعف الطاقة الضريبية وعجز الايرادات الجارية في هذه الدول عن مجاراة الزيادة في الانفاق العام الامر الذي يسبب عجزاً في الموازنة العامة للدولة [4] كما ان الضغوط السكانية يمثل احد صور هذه الاختلالات، اذ تعاني الكثير من الدول من مشكلة الزيادة السكانية، والتي تتمثل بوجود

---

[1] أسماء خضير السامرائي. تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية من العراق، أطروحة دكتوراء غير منشورة، جامعة بغداد، 1993، ص10.9.

[2] زاهد قاسم بدن الساعدي ، مصدر سابق ، ص 122 .

[3] سلام كاظم شاني، مصدر سابق ، ص57 .

[4] خميس خلف موسى الفهداوي ومازن عيسى الشيخ راضي: التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة . النجف، 2000، ص13.

عدد من السكان يتجاوز الحجم الأمثل، ويمثل الحجم الأمثل ذلك الحجم الذي يتناسب وحجم الموارد الاقتصادية المتاحة في ظل ظروف معينة من التقدم التكنولوجي وفي ظل درجة معينة من استخدام الموارد [1].

المطلب الثالث: أنواع الاختلالات الهيكلية

هناك عدة اختلالات خارجية وداخلية هذه الاختلالات لم تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي سببت الكثير من الازمات الاقتصادية الخانقة ، اذ تسعى هذه الدول لمعرفة جوانب الخلل في اقتصادها وتكتشف نقاط الضعف في سياساتها الاقتصادية ويجب تصحيحها وازالة الاختلالات والتشوهات الذي قد تعيب اقتصادها ،اذ ان الاختلالات الاقتصادية تعني مزيجاً من الاختلالات الداخلية والخارجية وتتعدد التقسيمات الخاصة بالاختلالات الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية ، ولكن التقسيم الاهم في هذا الاطار هو الاختلالات التي ترتبط بالمشكلات الداخلية والاختلالات التي ترتبط بالمتغيرات الخارجية .وتقسم الاختلالات الهيكلية الى قسمين :

- الاختلالات الداخلية

الاختلال الداخلي بشكل عام يعني اختلال التوازن بين الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك المحلي فالاستهلاك اكبر من الانتاج وهذا يعني وجود اختلال بين الادخار المحلي والاستثمار، اذ ان الادخار المحلي لا يجاري الاستثمار، وينعكس هذا الاختلال على شكل اختناقات على الموارد المحلية النامية، وهو ما يقود الى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية [2].

يمكن تصنيف الاختلالات الداخلية على النحو التالي:

1. الاختلال الإنتاجي السلعي [3]:

و يقصد به عدم مسايرة تدفق تيار الناتج المحلي لتيار الطلب الكلي على هذا الناتج وذلك لأن الاقتصادات النامية تتسم بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وما يواكب ذلك من عدم التناسب بين حجم السكان والموارد الطبيعية والقدرات الإنتاجية للقطاع الاقتصادي ، فضلا عن أن تزايد السكان بمعدلات نمو مرتفعة ، تفوق قدرة الاقتصاد على استيعاب تلك الزيادة وتوفير فرص العمل، قد ساهم في تفاقم

---

[1] فليح حسن خلق: التنمية والتخطيط الاقتصادي، اربد . الاردن، عام الكتاب الحديث، ط1 ،2006، ص54.

[2] وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الاولى مكتبة حسن العصري للصناعة، بيروت ،2010، ص61.

[3] رنا عبد الكريم عبد، جليل كامل غيدان، تصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي العراقي، مجلة واسط للعلوم الانسانية مجلد 14 ، عدد ج1 ، 2018 ، ص 872 .

الاختلال السلعي كما أن الميل الحدي والميل المتوسط للاستهلاك يتسمان بالارتفاع في هذه الدول مقارنة بمستويات الدخول الفردية التي تعد منخفضة لغالبية السكان والذي يعني وجود فراغ استهلاكي لدى السكان، وهذا يعني توجه معظم الدخول المتاحة نحو الاستهلاك الآني ناهيك عن أنماط استهلاكية جديدة، أي أن هناك شريحة من السكان تمتاز بارتفاع الدخل قد توجهت نحو إتباع أنماط جديدة من السلوك الاستهلاكي، منها الاستهلاك الترفي فضلا عن رسوخ قيم اجتماعية تتناغم مع معدلات النمط الجديد من العلاقات الإنتاجية، مما يتسبب في أضعاف المدخرات المحلية ويجعلها غير قادرة على مواجهة الحاجات الاستثمارية الجديدة مما تسبب في اختلال هيكل الإنتاج .

ان الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك يتسمان في معظم الدول النامية بارتفاع نسبته الى نسبة الدخل المتاح وذلك لانخفاض مستويات الدخول لغالبية السكان، ترتفع نسبة الفقر بمعظم الدول النامية (ومن ضمنها العراق) الى مستوى 30%من السكان، والعامل الذي يؤثر على هذه النسب جميعها تزايد السكان بصوره مرتفعة في الدول النامية والذي تتجاوز2.8%ادى لزيادة البطالة والفقر وعدم قدرة الاقتصاد على اشباع الحاجات البشرية لهذه الأقطار [1].

2. الاختلال النقدي: من الأسباب التي ساهمت في استمرار وتنامي مشكلة التضخم هو بروز الفجوة التضخمية على أساس عرض النقد وزيادة المعروض النقدي على الطلب عليه ، ويعزى التضخم إلى وجود علاقة مباشرة بين زيادة المعروض النقدي وارتفاع المستوى العام للأسعار في ظل فروض النظرية الكلاسيكية و المتمثلة بسيادة حالة التشغيل الكامل في الاقتصاد وثبات سرعة تداول النقود، وفي هذه الحالة فأن زيادة عرض النقود يترتب عليه ارتفاع مباشر في المستوى العام للأسعار لان التضخم ظاهرة نقدية ويترتب لمواجهتها تقييد كمية النقود المتداولة في البلد. [2]

ان تنامي مشكلة الاختلال النقدي في البلدان النامية محليا تنعكس عليها سلبا على المستوى الدولي ، اذ انها تتسبب في نقص السيولة الدولية التي ترتبط في حالة التطور الاقتصادي لهذه البلدان، والتي لا يسمح لها في الحصول على كميات كافية من العملات الاجنبية بحكم ضعف

---

[1] علي مجيد الحمادي، البنية الصناعية في البلدان مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي، عدد 3، السنة 10 نيسان 1989، ص9.

[2] سلام كاظم شاني، مصدر سابق، ص52.

امكاناتها التصديرية نتيجة لضعف اجهزتها الانتاجية وتزايد الاعتماد على العالم الخارجي وزيادة الاستيرادات [1] .

وان هذه الاسباب ساهمت على استمرار وتنامي التضخم ببروز الفجوة التضخمية على اساس زيادة المعروض النقدي وعرض النقد الى الطلب علية [2].

أي وجود علاقة مباشره بين زيادة المعروض النقدي وارتفاع المستوى العام للأسعار في ظل فروض النظرية الكلاسيكية بسيادة حالة التشغيل الكامل على الاقتصاد لثبات التداول العنقودي، وان زيادة عرض النقود يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار لان التضخم ظاهرة نقدية تقيد في البلد كمية النقود المتداولة ويترتب العمل على مواجهتها [3].

3. الاختلال المالي[4]

يحدث هذا الاختلال نتيجة لانعدام التوازن بين الايرادات الحكوميةٌ في البلدان النامية والنفقات التي تقوم بها الدولة، مما ينٌعكس في صورة عجز مستمر إذ يمكن أن يطٌلق عليه العجز الهيكلي ، والعجز المالي هو الفرق بين جملة الإيرادات الحكومية وجملة النفقات الحكوميةٌ ، وهذا المقياٌس يعطي مفهوماً أوسع للعجز، كما أنه يحاول أن يفٌسر عجز الموازنة العامة للدولة، وما تٌرتب عليها من دين داخلي أو خارجي ، أو كلاهما معاً.

يتمثل مفهوم العجز التشغيلي في الفرق بين جملة الإيرادات الحكومية وجملة النفقات الحكومية ،ويقٌاس العجز التشغيلي بالفرق بين متطلبات تشغيل القطاعات الحكومية والقطاع الخاص ومطروحاً منه ذلك الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم عن طريق معامل تصحيح نقدي اذ تٌضمن سعر الفائدة للدائنين كتعويض للخسائر التي تلحق بهم من جراء ارتفاع الأسعار، وهناك العجز المستمر الناجم عن العمليات شبه الماليةٌ مثل منح دعم لأسعار الفائدة ، أو ضمانات أسعار الصرف

---

[1] رشا سلمان محمد ابو مطلق، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني وسبل علاجها ،رسالة ماجستير ،جامعة غزة ، 2016، ص33

[2] عمار عبد الجبار، التضخم في الاقتصاد العراقي، بغداد . العراق، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، العدد 3، ت 1، عام 2006، ص53.

[3] طارق فاروق الحصري، الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي (البطالة، الفقر، التعاون في توزيع الدخل)، المنصورة ، مصر ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ط1، 2007ص25.

[4] حسين شناوه مجيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصاد والادارية ع 5 م1- 2011-ص112-113).

للمؤسسات الماليةٌ العامة كالبنوك المركزية ، أنظمة الحكم المحلي ، المحافظات ، ويمكن لهذا العجز أن يفُوق مثيلُه الذي يحدث في بقيةٌ أجزاء القطاع العام .

ومن الممكن القول بان العجز لا يسبب مشكلة في الاقتصاد دائما، فإذا كان الهدف من العجز تحقيق حالات التشغيل الكاملة لعناصر الإنتاج، فان هذا العجز المقصود هنا مفيد اقتصاديا لأن ذلك سيؤدي إلى إنعاشه، أما العجز الهيكّلي الذي نحن بصدده فهو العجز الذي يتسبب في العجز المالي.

ثانيا: الاختلالات الخارجية

ترجع جذور الاختلالات الهيكلية الخارجية الى طبيعة العلاقة التاريخية غير المتوازنة بين البلدان النامية ونظيراتها المتقدمة والتي انعكست سلبيا على البنية الاقتصادية والاجتماعية على الدول النامية، ويرى بعض من الاقتصاديين أنّ الاختلال الخارجي ما هو الا نتيجة للاختلالات الداخلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول المعنية ، فضلا عن اتباع سياسات النمو المتسارع التي لا تأخذ بنظر الاعتبار الواقع الاقتصادي للدول النامية وما يتوفر فيها من موارد اقتصادية ، الامر الذي يدفعها الى تدبير موارد اضافية عن طريق اللجوء الى العالم الخارجي لمواجهة عجز الموارد المحلية لإدامة النمو الاقتصادي والذي قد لا يكون نمواً حقيقيا هذا أنّ لم يتسم بالتعثر ومن ثم يشكل عبئاً ماليا ثقيلا على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والطويل يدفع به نحو العجز والاختلال المزمن، هذا ويعد اختلال التوازن الخارجي حالة معقدة تعاني منها غالبية اقتصاديات الدول النامية ، ومما يزيد الأمر تعقيدا هو تحول هذا الاختلال الى صفة الهيكلية ، إذ يتعذر تمويله بتدفقات رأسمالية تلقائية ، الأمر الذي يستوجب اتخاذ تدابير تناقض اهداف السياسة الاقتصادية في الاستخدام الكامل والنمو والتوزيع لتصحيحه [1] .ولعل من اهم اشكال هذه الاختلالات هي اختلال ميزان المدفوعات [2]، ويقصد باختلال التوازن في ميزان المدفوعات حالتي الفائض والعجز ويعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تتكون على الدول الأخرى، ويحصل هذا في حالة الفائض في ميزان المدفوعات أما العجز لما يكون الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فيه ، وتوازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين مع الدائن، إن حالة التوازن في الاقتصاد تتحقق عندما

---

[1] حسن هادي صالح ،دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تصحيح. الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية (تجارب إصلاح مختارة)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية،2007،ص67 .

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، في مواجهة التخلف ،شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة الطبعة الاولى 2013 ، ص10.

يكون العرض الكلي = الطلب الكلي [1]. ويرتبط هذا الاختلال بالظروف التاريخية التي ادخلت الدول النامية كجزء من السوق الرأسمالية في القرن التاسع عشر ، والذي تسبب في تكوين نمط من التخصص وتقسيما للعمل ، والذي نتج عنه ان تتخصص البلدان النامية بإنتاج المواد الاولية بينما تكفلت الدول المتقدمة بإنتاج السلع المصنعة الامر الذي تسبب في اختلال هيكل الصادرات بالنسبة للدول النامية. ان سمة العجز في الحساب الجاري للبلدان النامية غالباً ما ينتج عن عجز الميزان التجاري ذلك أن صادرات هذه البلدان غالباً ما تتركز على بعض المنتجات الزراعية والصناعات الاستخراجية، وان هذه السلع معرضة للصدمات الخارجية وما ينتج عنها من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، لذا أن سبب الاختلال الخارجي للبلد ينشأ من اختلال هيكل الإنتاج فيها والذي ينجم عن سيادة الإنتاج الأولي [2].

يعد التمويل الخارجي المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية لغرض سد العجز الحاصل في موازين مدفعاتها جراء اتساع الفجوة بين الموارد المحلية والاستثمارات المطلوبة، وارجعت هذه الأدبيات حدوث هذه الفجوة الى جملة عوامل منها [3] :-

أ. ضالة حصيلة صادرات الدول النامية، وعدم تغطيتها لاستيراداتها بسبب موقعها من تقسيم العمل الدولي.

ب. تراجع مستوى الدخول في هذه الدول تزامنا مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مقابل انخفاض الميل الحدي للادخار، الامر الذي يجعل من الصعب الاعتماد على الادخارات الفردية لتمويل عملية التنمية.

ج. انخفاض عدد الأجهزة المصرفية المحلية وصغر حجمها، وتراجعها وشحة عدد الشركات المساهمة وضعف امكاناتها المالية، فضلا عن الاسواق المالية والنقدية والانظمة الضريبية.

د. انخفاض مرونة الاجهزة الانتاجية وتراجع نسبة تمويلها الذاتي.

ومن الاختلالات الخارجية هو اختلال اسعار الصرف ، اذ تعاني البلدان النامية من مشكلة التقلبات المتكررة في قيمة عملاتها ، وترتبط هذه التقلبات في اغلب الاحيان بالتقلبات التي تحدث في

---

[1] علاء الدين عماري ،حكيم بو ناصري ،اثر تقلبت اسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ،رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي /الجزائر 2016، ص8.

[2] سلام كاظم شأني، مصدر سابق ، ص 53.

[3] حسن هادي صالح ، مصدر سابق ، ص 70 .

البلدان المتقدمة لان معظم البلدان النامية قد ربطت عملاتها بالعملات الخارجية كالدولار واليورو ، وقد تسببت الأزمة النقدية العالمية في تدهور أسعار الصرف بالدول النامية وعدم استقرارها اذ انه بعد اتفاقية جامايكا التي اعطت حرية للدول في اختيار ما تشاء من نظم الصرف لجأت الدول النامية الي تعديل نظم الصرف الأجنبي فيها ، بعضها لجأ الى نظام التعويم أو الربط بعملة أو سلة من العملات ودول لجأت إلى التثبيت. ولكن هذه النظم لم تضمن الاستقرار لأسعار الصرف لعملات هذه البلدان لأن العملة المعيار التي حدث بها الربط كانت عرضة دائماً للتقلب بسبب اضطراب أحوال النقد العالمية وشيوع الحرب التجارية والنقدية في ساحة الاقتصاد العالمي ، ولكن تدهور أسعار الصرف لعملات البلدان النامية لم يكن راجعاً إلى تأثير الأزمة النقدية العالمية فقط وإنما أيضاً بسبب السياسات الليبرالية التي طبقتها هذه البلدان في السنوات الأخيرة وجعلتها أكثر تعرضاً واستيراداً للمشكلات النقدية والاقتصادية العالمية ، الأمر الذي انعكس مباشرة على أسعار صرف العملات المحلية وزاد من تدهورها، فضلا عن سيطرة التضخم المحلي على اقتصاديات هذه البلدان وتدهور القوى الشرائية للعملات الوطنية وهروب أصحاب المدخرات من عملاتهم الوطنية وتحولهم نحو حيازة العملات الأجنبية فضلاً عن ظاهرة تهريب الأموال للخارج والتي أصبحت أحد أهم معالم العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلدان النامية [1].

[1] منال عطا المولي عباس سياسات سعر الصرف وأثرها علي الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990-2001م) رسالة ماجستير العلوم في التخطيط التنموي، جامعة الخرطوم 2003، ص 18.

الفصل الثاني

واقع القطاع النفطي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

تمهيد

يُعدّ العراق من البلدان الريعية ، إذ يتسم بهيمنة القطاع النفطي على مجمل أوجه النشاط الاقتصادي، مما ترتب على ذلك حدوث اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية بسبب التغيرات والتقلبات الحادة في اسعار النفط العالمية ، فجاء هذا الفصل للوقوف على طبيعة الاقتصاد العراقي وسماته الاساسية وتحليل مسار الاختلالات الهيكلية في مجمل الاقتصاد ، وبالتالي التعرف على أثر الريع النفطي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية . وأخيراً تطرق الفصل الى رؤية مستقبلية للنهوض بالاقتصاد العراقي ، وقد تم تقسيم الفصل الى اربعة مباحث:

المبحث الاول: طبيعة الاقتصاد الريعي في العراق وسماته الاساسية .

المبحث الثاني: تحليل مسار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .

المبحث الثالث: أثر الريع النفطي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الرابع: رؤية مستقبلية لتنويع الاقتصاد العراقي .

المبحث الأول

طبيعة الاقتصاد الريعي في العراق وسماته الاساسية

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد العراقي

يُعّد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا ، أي أُحادي الجانب يعتمد على القطاع النفطي كمصدر رئيس للدخل، وهو العامل الاساسي لتمويل الموازنة العامة ، إذ إنْ أي زيادة في الايرادات العامة نابعة من زيادة الايرادات النفطية التي نشأت بسبب ارتفاع المستوى العام لأسعار النفط عالميا . وقد بلغ عدد سكان العراق في عام 2019 بحدود(39.31) مليون نسبة حسب بيانات وزارة التخطيط ، وإن العراق يعاني من اختلال الهيكل الاقتصادي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الاخرى ، من خلال عوائده أو من خلال نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

يتميز الاقتصاد الريعي في العراق بالعديد من السلبيات التي ازدادت في السنوات الأخيرة دون ان يوجد لها حلولاً جذرية من قبل الحكومات التي حكمت العراق بعد عام 2003 . ونلاحظ ان هذه السلبيات أثرت بشكل كبير على التطور في الاقتصاد العراقي من النواحي الاقتصادية والسياسية والبيئة، إذ إن الاقتصاد هو اقتصاد وحيد الجانب يعتمد بشكل رئيسى على القطاع النفطي، الذي تعتبر وإرادته المكون الأساس لموارد الدخل القومي وموارد الناتج المحلي الإجمالي. ولابد من الإشارة إلى جملة من السمات السلبية للدولة الريعية:

1. اقتصاد احادي الجانب .
2. تهميش المجتمع في ظل إرتباط الدولة بالدول المتقدمة الرأسمالية التي تعمل جاهدة على تعميق التخلف للدول الريعية.
3. تشوه بنية المجتمع الطبقية.

إنْ السلبيات والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لم تكن وليدة اليوم وانما هي نتيجة تراكمات نشأت بفعل السياسات التي مارستها النظم السياسية السابقة والتي كان من تداعياتها تدمير البنى التحتية للاقتصاد. ان الصعوبات الراهنة تعود الى سياسات خاطئة وجهل بمفهوم السياسة الاقتصادية، وافتقار القوى المتنفذة الحاكمة الى النظام المالي والنقدي السليم، بالإضافة الى تفشي الفساد المالي والإداري حسب منظمة الشفافية الدولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى استمرار التخلف الاقتصادي

وتهميش الصناعة الوطنية وتراجع الزراعة والثروة الحيوانية، وتدهور الإنتاج العراقي عموما، واستيراد العراق المنتجات الزراعية من الدول المجاورة حتى التمور التي كان العراق يحتل المرتبة الأولى في العالم في انتاج وتصدير التمور قام باستيرادها من إيران والسعودية. أي بفضل السياسات الخاطئة تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي يعتمد اعتمادا كليا على واردات بيع النفط في تمويل الانفاق العام ، ولاسيما بعد فشل أغلب المشاريع الصناعية الانتاجية بسبب سوء الادارة والتخطيط وعدم الإهتمام بالآفاق المستقبلية للصناعة، وانزواء الانتاج الزراعي، إذ قام العراق بالاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، اي تحول اقتصاده الى اقتصاد استهلاكي استيرادي غير منتج . وهذا يعني انه يعتمد على الايراد النفطي في سد كافة احتياجاته ، وذلك نتيجة لضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة، وبالتالي أدى الى اعتماد العراق على الاستيراد لسد حاجة السوق المحلية من السلع الانتاجية والاستهلاكية، ذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي لاعتماده على مورد واحد وهو النفط وهذا المورد يتعرض للتقلبات في الاسعار العالمية، ونلاحظ ان العراق اعتمد اثناء فترة العقوبات الاقتصادية على برنامج النفط مقابل الغذاء ، وان احد العقبات في استرداد اقتصاد العراق لعافيته هي الديون الضخمة التي يدين بها العراق نتيجة لحرب الخليج الاولى والثانية .

شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003إنهيار البنى التحتية ، وأصبح الاقتصاد العراقي في ذلك الوقت يعاني من تشوهات كبيرة متمثلة بانعدام الاستقرار الامني والفساد المالي والاداري والبطالة والفقر[1]. لذلك نلاحظ خلال المدة (2003 2013) استئناف الصادرات النفطية ، إذ شكلت ايرادات النفط النسبة الاكبر من قيمة الناتج المحلي الاجمالي .إلا إن في منتصف عام 2014 عرض الاقتصاد العراقي لصدمة مزدوجة تتمثل بحدوث العمليات الارهابية وسيطرتها على ثلث الاراضي العراقية وحدوث صدمة نفطية سلبية أدت إلى إخفاض كبير في سعار النفط الخام . وان لهذه الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية اثار مباشرة على مضاعفة معدلات الفقر في المحافظات التي سيطرت عليها العمليات الارهابية ، وكذلك شكل المشردون والنازحون نصف مليون من فقراء العراق حسب بيانات البنك الدولي . واتسم الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بعدة سمات منها البدأ بتأسيس المنظومة المالية والمصرفية واعادة هيكلة المصرف المركزي ، وكذلك شهد العراق محاولات لإدارة سعر صرف الدينار العراقي ، لذلك كان هناك نوع من الاستقرار النسبي بسعر صرف الدينار العراقي

[1] اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ،ط1، دار المواهب ، النجف الاشرف ، 2015، ص57 .

ولكن رافق ذلك انتشار واسع للفساد المالي الذي عطل التطور والتقدم في ايرادات النفط وهذا ادى الى تنفيذ غير فعال للسياسات الاقتصادية وما رافق ذلك من تدهور امني وسياسي وتدني في اسعار النفط[1]، وتأخير في تطوير القطاع النفطي والطاقة التصديرية ، مما انعكس الخطر على الايرادات النفطية وتشوه الوضع المالي في العراق ، وهذا خلق ضغطا على الاحتياطيات التي احتفظ بها البنك المركزي لدعم الاقتصاد والتخفيف من الآثار السلبية والتقليل من الاعتماد على النفط ومحاولة تعزيز المؤسسات المالية وتقليل الاعتماد على السياسة المالية وتفعيل السياسة النقدية ومحاولة بناء مصدات للاقتصاد العراقي من أجل تقليل الأخطار والعمل على تحقيق الاهداف الرامية الى تنويع الاقتصاد العراقي .

من كل ما سبق نتوصل الى ان طريق العراق نحو الاصلاح صعبا وغير مؤكد فاذا ما اخذنا بنظر الاعتبار أسعار النفط الحالية والإنخفاض المتواصل في الطلب العالمي على النفط ، سيواجه صعوبة في تلبية احتياجات شعبه ، لذلك يجب ان يسير نحو التحول الهيكلي والاصلاح بأن يجعل اقتصاده أقل اعتمادا على النفط ، والاستفادة من العوائد الريعية لتنشيط وتفعيل الاستثمار ، وكذلك إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص .

المطلب الثاني: سمات الاقتصاد العراقي

يتسم الاقتصاد العراقي بجملة من السمات منها :

1. هيمنة القطاع النفطي على مجمل الاقتصاد : يُعّد العراق من البلدان النفطية التي تعتمد بشكل أساسي على هذا القطاع ، إذ يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي تقدر ب(50%) في الظروف الاعتيادية ، إذ نلاحظ من خلال الجدول(2) ان نسبة مساهمة الانتاج النفطي من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بلغت (57،9 %) في عام 2004، وتذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت الى (45،9%)عام 2010. والسبب في ذلك يعود الى تراجع الكميات المصدرة من النفط ، وهبوط اسعار النفط ، ويعود ذلك للازمة الاقتصادية العالمية ، بالإضافة الى تعرض أنابيب النفط إلى عمليات ارهابية وهذا اسهم بدوره في إنخفاض الصادرات النفطية . أمّا في الأعوام اللاحقة فقد تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض حتى عام 2015. وارتفعت نسبة مساهمة

[1] عبد الحسين جليل الغالبي وآخرون ، سياسة سعر الصرف الاجنبي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 5 ، العدد 20 ، 2008، ص92 .

الناتج النفطي بالناتج المحلي الاجمالي في عام 2017 أذ بلغت (64%) وبعد ذلك انخفضت حتى وصلت الى (62،2 %) ويعود ذلك الى انخفاض اسعار النفط المصدر ، مما جعل العراق امام تحديات صعبة وازمة حقيقية ناجمة عن ريعية اقتصاده من خلال اعتماده على النفط يوصفه مصدر للإيرادات وهذا تزامن مع عدم قدرة العراق على اتباع سياسة تنويع الدخل .

جدول (2)

الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه في العراق للمدة(2004. 2019)

السنة	GDPجاري(م.د)	النمو السنوي % (1)	GDPثابت مع النفط اساس 2007(م.د)	النمو السنوي % (2)	قيمة الناتج النفطي(م.د)	نسبة الناتج النفطي من GDP ثابتة% (3)	قيمة الناتج غير النفطي(م.د)
2004	53235359	-	101845262	-	58968406.7	57.9	42876855.3
2005	73533599	38.13	103551403	1.68	66169346.52	63.9	37382056.5
2006	95587955	29.99	109389941	5.64	60492637.37	55.3	48897303.6
2007	111455813	16.60	111455813	1.89	60074683.21	53.9	51381129.8
2008	157026062	40.89	120626517	8.23	66947716.94	55.5	53678800.07
2009	130643200	16.80-	124702075	3.38	53497190.18	42.9	71204884.83
2010	162064566	24.05	132687029	6.40	60903346.31	45.9	71783682.69
2011	217327107	34.10	142700217	7.55	78057018.7	54.7	64643198.30
2012	254225491	16.98	162587533	13.94	81944116.63	50.4	80643416.37
2013	273587529	7.62	174990175	7.63	83820293.83	47.9	91169881.18
2014	266332655	2.65-	178951407	2.26	92517877.42	51.7	86433529.58
2015	194680972	26.90-	183616252	2.61	101172554.9	55.1	82443697.15
2016	196924142	1.15	208932110	13.79	126194994.4	60.4	82737115.56
2017	221665710	12.56	205130067	1.82-	131283242.9	64	73846824.12
2018	268918874	21.32	210532887	2.63	131583054.4	62.5	78949832.63
2019	277884869	3.33	223075021	5.96	138752663.1	62.2	84322357.94
متوسط		13.36		5.45		55.26	

المصدر/ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية ، الحسابات القومية ، مجاميع احصائية لسنوات مختلفة .

الاعمدة (1، 2، 3) تم احتسابها من قبل الباحثة .

شكل(2)

نسبة الناتج النفطي من GDP بالاسعار الثابتة %

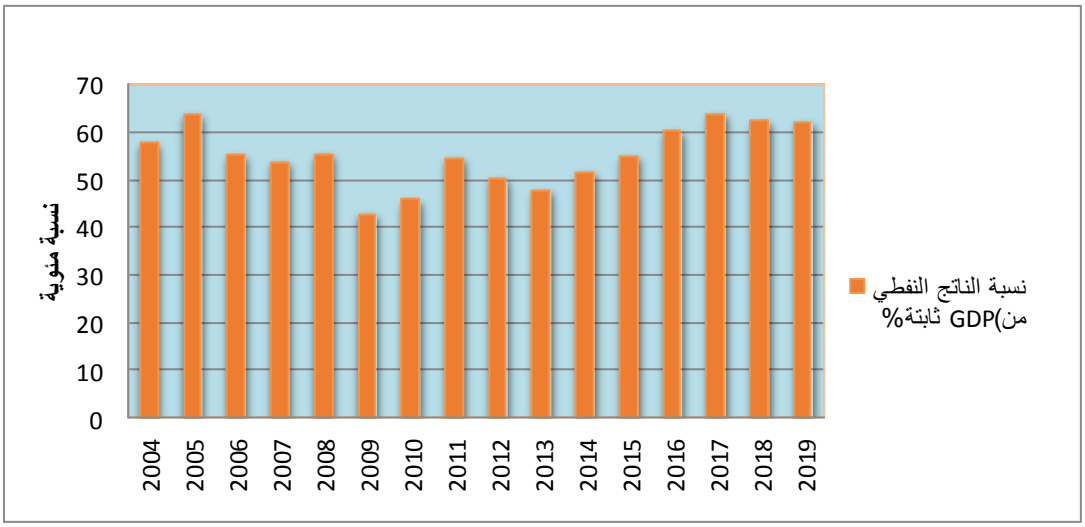

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

2. سيطرة الدولة على اوجه النشاط الاقتصادي : ان الاقتصاد العراقي يمتاز بهيمنة الدولة على كافة الانشطة الاقتصادية والسبب في ذلك يعود الى كونه اقتصاد يعتمد على النفط فقط ، إذ أن الدولة المتصرف الوحيد بالعائد النفطي ، والتي لم تستفد منه في تنمية القطاعات الاخرى ، وان هيمنة الدولة على نشاط القطاعات الاخرى أدى الى تحجيم دور القطاع الخاص ، إذ لم يكن له دور إلاّ دور بسيط في الأنشطة والمشاريع الصغيرة التي تكون تحت اشراف ورقابة الدولة ، أمّا بالنسبة للقطاعين (التعاوني والمختلط) فكانت تعتمد على ايديولوجية الدولة وسياستها[1].

3. تدني دور القطاع الخاص: بما ان الدولة هي المتصرف الوحيد بالموارد وادارة الانشطة الاقتصادية الأمر الذي أدى الى تدني دور القطاع الخاص ، إذ يعتبر المساهم الاكبر في العمليات الانتاجية، إلّا إنه يعاني من سيطرة الدولة واشرافها على هذا القطاع وعلى السياسات المصرفية السائدة بالإضافة الى عدم وضوح المناخ الاستثماري وعدم ثقة الدولة بالقطاع الخاص.

4. انخفاض معدلات الاستثمار : من اهم سمات الاقتصاد العراقي تدني معدلات الاستثمار ، التي أدت الى تراجع معدلات الناتج المحلي الاجمالي وكذلك تدني معدل تراكم رأس المال من جراء الاندثار. ونلاحظ ان الحكومة حاولت بعد عام 2003 اجراء جملة من الاصلاحات السياسية

[1] احمد عمر الراوي ، القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مركز العراق للدراسات ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، ع4،2006،ص3 .

والاقتصادية لتهيئة الاقتصاد العراقي للانفتاح على العالم الخارجي والتحول نحو آلية السوق والحرية الاقتصادية ، ولكن واجهت الحكومة في مرحلة التحول عدة مشاكل منها استنزاف الايرادات العامة في محاربة الارهاب بدلاً عن القيام بعملية الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية . كما ان البلد يعاني من الاختلال الهيكلي في الاسعار والانتاج والانفاق والاستثمار والتصدير والاستيراد وكذلك غياب الشفافية وتفاقم الفساد المالي والاداري ، كل هذه الاسباب أدت إى بقاء العراق ضمن قائمة الدول النامية[1] .

5. حالة من الركود والانكماش الاقتصادي : إن انخفاض الإنفاق الاستثماري في مختلف النشاطات الاقتصادية بسبب هبوط اسعار النفط الخام ، أدى الى توقف عملية البناء والحاق الضرر بالاقتصاد وربما قد يصاب بالشلل التام في حالة التقشف والركود .
6. الفساد المالي والاداري : إحتل العراق المركز(175) على المستوى الدولي من حيث مدركات للفساد في المؤسسات والدوائر الحكومية حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية لعام2018[2]، فمن الصعب على العراق في هذه الحالة ان يحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك لا يستطيع استدامة معدلات النمو إلاّ بشرط إزالة هذه التشوهات ورسم سياسة اقتصادية تدفع بالمؤشرات الاقتصادية الى الامام .
7. تزايد معدلات البطالة : إذ قد تصل النسبة تقريبا 14% في عام 2019 وبالتالي تفاقم معدلات الفقر التي باتت تزيد على 30% حسب بيانات سرية مدونة في الجهاز المركزي للإحصاء ، وكذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وتعتبر هذه البيانات كبيرة في بلد نفطي مثل العراق ولها انعكاساتها السلبية على الوضع التنموي والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخول . إذ نلاحظ من الجدول (3) ان معدلات البطالة عام 2004 بلغت 26.8% ثم انخفضت في الاعوام (2005،2006، 2007) الى (17.97 ، 17.5 ، 11.70) على التوالي ، ثم بعد ذلك اخذت معدلات البطالة بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى حتى وصلت الى 13.8 % عام 2019.

---

[1] عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق – تنظير لجدوى، الانتقال الى اقتصاد السوق .

[2] حسين كريم عاني ، العراق في مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية : اضواء ومعالجات ، ورقة نقاشية منشورة على الموقع : www.http/nazaha.iq

جدول (3)

معدلات البطالة في العراق للمدة (2004. 2019)

السنة	معدل البطالة %
2004	26.8
2005	17.97
2006	17.5
2007	11.70
2008	15.34
2009	15.1
2010	15
2011	12.2
2012	11.92
2013	16
2014	10.95
2015	15
2016	10.82
2017	10.90
2018	22.6
2019	13.8

المصدر/ جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة ، ومنها سنة 2018. 2019 .

شكل (3)

معدلات البطالة في العراق(2019.2004)

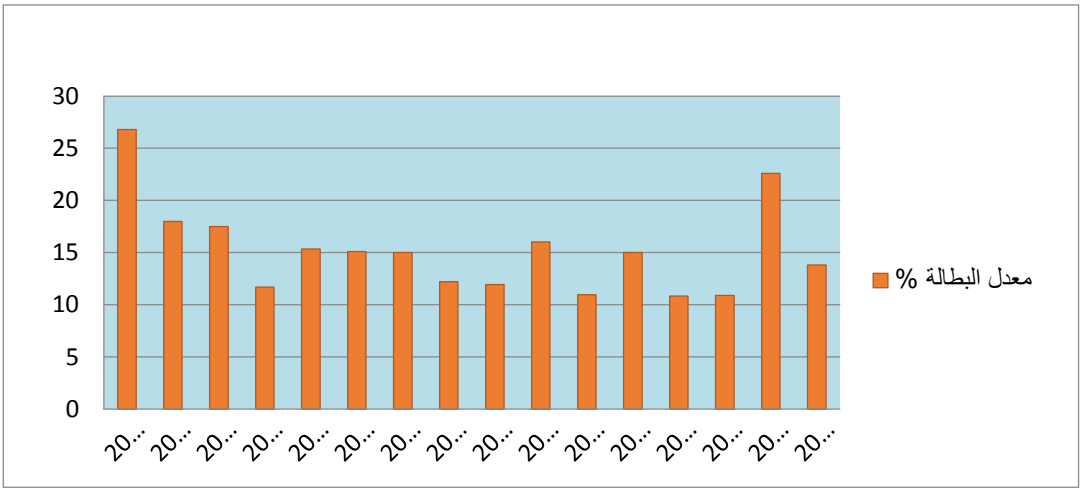

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3)

المبحث الثاني

تحليل مسار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

يعاني العراق من اختلالات هيكلية على الرغم من وجود موارد اقتصادية كثيرة ، وكان لهذا الاختلال تداعياته على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيه . وهناك جملة من الاسباب التي ادت الى وجود هذه الاختلالات ومنها الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق ، فضلاً عن السياسات الاقتصادية الخاطئة وغير المتوازنة في ادارة الموارد الاقتصادية .

وان الاختلال بشكل عام يشير الى الابتعاد عن نقطة التوازن بين القوى المتضادة والتي يعبر عنها بمتغيري العرض والطلب أو متغيري الاستثمار والادخار[1] .

من كل ما سبق نتوصل الى ان الاختلال الهيكلي يشير الى الاختلال في علاقات التوازن العام على مستوى الاقتصاد القومي وهذا يؤدي الى عدم تحقيق الاستقرار في النمو الاقتصادي والذي بدوره يؤدي الى العديد من المشاكل والازمات في بنية الاقتصاد القومي وبالتالي يحول دون تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك عدة انواع من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي :

1. الاختلال الانتاجي – السلعي :

يرجع الاختلال الهيكلي الانتاجي الى ضمور القطاعات غير النفطية وهذا يرجع بدوره الى الاعتماد الرئيس على القطاع النفطي ، الأمر الذي أدى الى حدوث حالة ثراء نقدي دون ان يصاحبها تقدم حقيقي ، لذا تحول المجتمع العراقي نحو الاستهلاك المكثف والاعتماد على الاستيراد حتى بلغ الانكشاف الاقتصادي نحو 93%[2]

ويُعد الناتج المحلي الاجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل الاقتصادي وهو يشير إلى اجمالي القيمة الصافية للسلع والخدمات التي ينتجها المقيمون في البلد خلال مدة سنة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسياتهم[3]. ويمكن من خلال هذا

---

[1] طارق فاروق المصري ، الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي ،ط1،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، 2007 ، ص17

[2] نبيل جعفر عبد الرضا ،خالد مطر مشاري ، مستقبل الدولة الريعية في العراق ،ط1 ، شركة الغدير للطباعة والنشر، البصرة ، 2016، ص137.

[3] محمود حسين الوادي واحمد العساف، الاقتصاد الكلي، ط1 ، دار المسرة للنشر، عمان، 2009، ص38 .

المؤشر التعرف على الاختلال الانتاجي في الاقتصاد العراقي الذي يرجع السبب الرئيس في حدوثه هي اعتماد العراق على العائدات النفطية والتي بدورها تتأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية .ومن خلال الجدول (4).

نلاحظ إرتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي من GDP بالأسعار الثابتة وانخفاض نسبة مساهمة الزراعة والصناعة في GDP ، فقد ساهم قطاع الزراعة بواقع (6.9%) من الناتج في عام 2004 ، في حين ساهم قطاع الصناعة بواقع(1.3%) من الناتج لنفس العام ، وهذا بالتأكيد يعود الى غياب السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية والادارة الكفؤة لتطوير وتنمية هذه القطاعات ذات الاهمية الفائقة . ونلاحظ من خلال الجدول رقم(4) إنخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الزراعة والصناعة وإرتفاع مساهمة قطاع النفط من GDP في عام 2008 ، ويعود ذلك الى الاستثمار في القطاع النفطي من خلال جولات التراخيص، أمّا سبب تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي فيرجع الى الجفاف وقلة الامطار وانخفاض تخصيصات الدعم له مما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج بالإضافة الى المنافسة من قبل البلدان المتجاورة بسبب سياسة الباب المفتوح في مجال تجارة المنتجات الزراعية، اذ بلغت اعلى نسبة للقطاع الزراعي (6.9%) في عام 2004 وادنى نسبة(2.0%) عام 2018 ، اما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد بلغت أعلى نسبة له عام 2011 إذ بلغت (2.8%)، وهذا كله يرجع إلى الاهمال الكبير الذي أصاب هذين القطاعين والانكشاف الاقتصادي للبضائع المستوردة وعدم وضع خطة رصينة للنهوض بهذه القطاعات . وكذلك بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية وتوقف عملية الانتاج في العديد من المشاريع الانتاجية نتيجة تخلف وسائل الانتاج وتعرضها للتآكل وإنحسار المناخ الداعم للصناعة من خلال إغراق الاسواق العراقية بالبضائع الرخيصة فضلاً عن تقادم الخطوط الانتاجية في الشركات الصناعية .إن ضعف اداء القطاعات الانتاجية غير النفطية في توليد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ناتج عن عدة أسباب منها النقص في توفير الطاقة الكهربائية وارتفاع اسعار الوقود ، والإهمال في إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها حماية المنتج المحلي ، وبالتالي يؤدي ذلك الى عدم قدرة الانتاج المحلي على تلبية الطلب المحلي مما يؤدي الى الاعتماد على الاسواق الخارجية ، وبما ان العراق يعتمد على الايرادات النفطية وهذا بدوره يؤدي الى خلل كبير ويزيد من خطورة الوضع الاقتصادي مما يؤدي الى خلل في الهياكل كافة .

من كل ما سبق نشير الى ان الاقتصاد العراقي ما زال امامه طريق طويل كي يتمكن من تصحيح هذا الاختلال في ظل غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة والسليمة ، والإفتقار الى آليات عمل منهجية ومخطط لها جيدا .

جدول(4)

الاسهام النسبي لقطاع النفط والزراعة والصناعة من GDP بالأسعار الثابتة لسنة اساس 2007 للمدة(2004 – 2019)

السنة	نسبة مساهمة الزراعة من GDP ثابت%	نسبة مساهمة الصناعة %من GDP ثابت	نسبة مساهمة النفط%من GDP ثابت
2004	6.9	1.3	57.9
2005	6.9	1.3	63.9
2006	5.8	1.5	55.3
2007	4.9	1.6	53.9
2008	3.8	1.7	55.5
2009	5.2	2.6	42.9
2010	5.2	2.3	45.9
2011	4.6	2.8	54.7
2012	4.1	2.7	50.4
2013	4.8	2.3	47.9
2014	4.9	1.9	51.7
2015	4.2	2.2	55.1
2016	4.0	2.3	60.4
2017	2.9	2.6	64
2018	2.0	1.8	62.5
2019	2.1	1.9	62.2

المصدر/

1. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية لسنوات مختلفة
2. نسبة مساهمة النفط من GDP تم احتسابها من قبل الباحثة بالاعتماد على جدول(2).

شكل (4)

الاسهام النسبي لقطاع النفط والزراعة والصناعة من GDP بالأسعار الثابتة لسنة اساس 2007 للمدة(2004 – 2019)

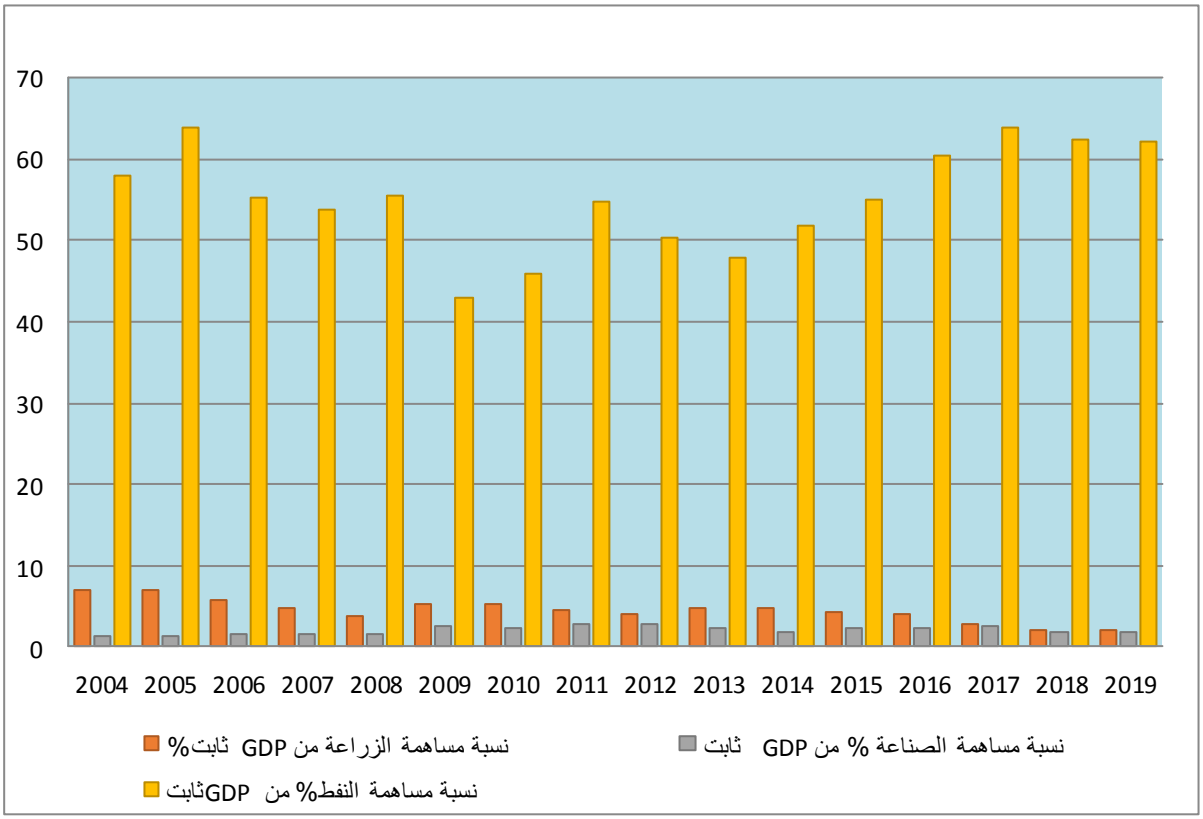

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

2. اختلال هيكل الموازنة العامة :

أنْ الإنفاق العام الذي تتبعه الحكومة العراقية يتصف بعدم الحكمة ، إذ ان الدولة تتبع سياسة استهلاك غير مدروسة ، إذ إنْ الانفاق التشغيلي يستحوذ على النسبة الاكبر من الموازنة العامة للدولة . لذا كان من المفروض ان يتم توجيه الانفاق نحو الاستثمار العام الذي من شأنه ان يعمل على تحقيق النمو والتنمية في الاقتصاد ، وكذلك تقليص معدل البطالة وبالتالي المساهمة الفاعلة في تنويع الاقتصاد العراقي وتحسين هيكله الانتاجي .

ويرجع هذا النوع من الاختلال الى عدم التوازن أو التساوي بين الايرادات العامة والنفقات العامة التي تقوم بها الدولة مما ينعكس في صورة عجز مستمر يطلق عليه (عجز هيكلي) . لذلك فأن العجز المالي هو الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة ، وان هذا العجز يفسر بعجز الموازنة العامة للدولة وما يترتب عليها من ديون خارجية وداخلية أو كليهما معا .

كذلك ان توفر العملة الصعبة والموارد المالية تُعّد من أهم العوامل التي تؤدي الى انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص ، وبما ان العراق يعد من البلدان الاحادية الجانب فهو يعتمد بشكل رئيس في ايراداته على القطاع النفطي وانه يتأثر بالطلب العالمي على النفط أو عرقلة مروره الى السوق العالمية فأن ذلك ادى الى قلة الايرادات النفطية ، بالإضافة الى انخفاض الإيرادات الأخرى المتأتية من الرسوم والضرائب نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي وتدني مستويات الادارة المالية . كل هذه الأسباب ساهمت في عدم كفاية الايرادات العامة لتغطية النفقات العامة والتي هي في حالة نزايد مستمر[1].

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (5) ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال في هيكل الإنفاق العام، إذ إن النفقات الجارية تستحوذ مجمل النفقات العامة ، إذ بلغت نسبة مساهمة النفقات الجارية الى إجمالي النفقات العامة عام 2004 (90.50%) مقارنة بنسبة مساهمة النفقات الاستثمارية الى إجمالي النفقات العامة التي بلغت (9.50%) لنفس العام . واستمرت نسبة النفقات الجارية الى إجمالي النفقات بالزيادة إذ بلغت عام 2013 (66.10%) مقارنة ب(33.90%) للنفقات الاستثمارية، وهذا له مردود سلبي على البنى التحية التي تحتاج الى إعمار بما يسمح لانتعاش النشاط الاقتصادي من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتكوين رأس المال الثابت[1]. وبلغت نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات في عام 2018(82.91%) ، أمّا نسبة النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات فقد بلغت (17.09%) .وبما ان الايرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة من اجمالي الايرادات ، وانْ العراق كان ولا يزال يعتمد على العوائد المالية النفطية في تمويل الانفاق العام ، لذلك يجب ان توجه الايرادات النفطية لتمويل الانفاق الاستثماري ، وكذلك تنويع مصادر الايرادات العامة من خلال زيادة حصيلة الايرادات الضريبية .

من كل ما سبق نتوصل الى ان العراق يتبع سياسة مالية خاطئة وغير مدروسة مما يتطلب تغير هيكلي في الموازنة العامة لا يتناول الايرادات النفطية فقط بل الايرادات والنفقات بكل تفاصيلها ، وكذلك توسيع نطاق الضريبة دون زيادة العبء الضريبي الذي يؤدي بدوره الى إعاقه النشاط الاقتصادي ، وذلك عن طريق اعتماد درجة عالية من الحصيلة الضريبية وتعجيل عملية النمو وتحسين مستوى المعيشة في وقت واحد[2] . لذلك فأن الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة الى زيادة

---

[1] صبري زاير السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق : النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني ، ط1، دار المدى ، بغداد ، 2009 ، ص20 .

معدلات الإفاق الاستثماري لتحقيق حالة من الاستقرار الاقتصادي المتمثلة بتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي، وخفض معدلات التضخم، وتحقيق حالة من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من خلال محاربة الفقر والبطالة .

جدول (5)

هيكل النفقات العامة في العراق للمدة(2004 – 2019) مليون دينار

السنة	النفقات العامة (1)	النمو السنوي% (2)	النفقات الاستثمارية (3)	الاسهام النسبي3:1% (4)	النفقات الجارية (5)	الاسهام النسبي% 5:1 6
2004	32117491	-	3051162	9.50	29066329	90.50
2005	26375175	17.88-	3903526	14.80	22471649	85.20
2006	38806679	47.13	6209069	16.00	32597610	84.00
2007	39031232	0.58	9211371	23.60	29819861	76.40
2008	59403372	52.19	20315954	34.20	39087418	65.80
2009	55589721	6.42-	9648658	17.36	45941063	82.64
2010	70134201	26.16	15553341	22.18	54580860	77.82
2011	78757660	12.30	17832113	22.64	60925547	77.36
2012	105139576	33.50	29350952	27.92	75788624	72.08
2013	119127556	13.30	40380750	33.90	78746806	66.10
2014	112192126	5.82-	35450453	31.60	76741673	68.40
2015	70397515	37.25-	18564670	26.37	51832845	73.63
2016	67067400	4.73-	15894000	23.70	51173400	76.30
2017	75490115	12.56	16464500	21.81	59025615	78.19
2018	80873189	7.13	13820200	17.09	67052989	82.91
2019	111723523	38.15	24422600	21.86	87300923	78.14
متوسط		11.39		22.78		77.22

المصدر/ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات متفرقة.

العمود(2،4، 6) من إعداد الباحثةُ.

شكل (5)

نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية والنفقات الجارية من النفقات العامة

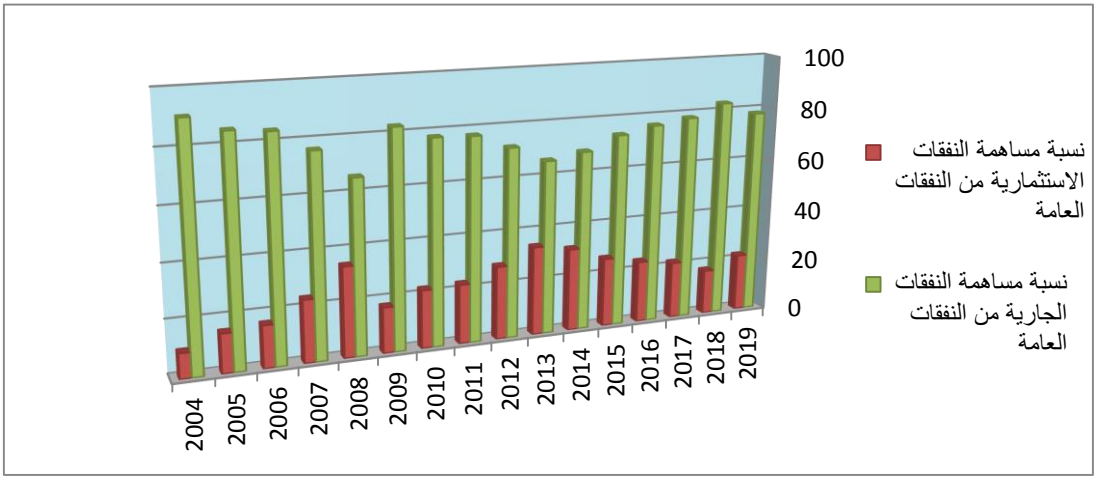

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

3. الاختلالات النقدية والضغوط التضخمية:

تُعدّ السياسة النقدية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية العامة التي تتبعها الدولة من أجل تحقيق أهدافها المرسومة ، إذ اكتسب البنك المركزي بموجب القانون الجديد استقلاليته عن وزارة المالية ، ولم يعد البنك المركزي الممول لعجز الموازنة العامة . وبما ان العراق بلدا نفطيا يعتمد في إيراداته على العملة الاجنبية فأن التغير في العملة باتت محور إهتمام السياسة النقدية فيما يتعلق بتنظيم نمو الكتلة النقدية وفق متطلبات الاستقرار الاقتصادي[1].

ينشأ هذا النوع من الاختلالات نتيجة لوجود فجوة بين تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي، بتعبير آخر هو ذلك الاختلال الحاصل بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع والخدمات المتاحة في البلد ، إذ إن كمية النقود المتداولة تزيد عن كمية السلع والخدمات المنتجة والمعبر عنها بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مما يؤدي بدوره الى رفع الطلب الكلي الفعال فوق مستوى العرض الكلي المتاح مما ينعكس في الارتفاع بالمستوى العام للأسعار .

وإنْ التضخم في العراق ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد وهو الزيادة في عرض النقد ، بل بفعل عدة عوامل نقدية وحقيقية، ارتبطت بالاختلالات الهيكلية في قطاعاته الانتاجية (الزراعة

[1] مظهر محمد صالح، ملاحظات غير منشورة عن السياسة النقدية الجديدة في العراق ، 13 ايلول 2004 .

والصناعة)[1]. ويعرف التضخم بأنه حالة ارتفاع مستوى الاسعار بصورة متواصلة مما يؤدي الى خسارة النقود لقوتها الشرائية[2] . ويمكن تعريف التضخم بأنه الزيادة في عرض النقود بمعدل اكبر من الزيادة في الانتاج . ونلاحظ من خلال الجدول (5) ان معدلات التضخم في ازدياد مستمر للأعوام (2004 ، 2005 ، 2006) بلغت (26.9% ، 36.9% ، 53.2%) على التوالي ويعود هذا الارتفاع الى زيادة الاستيرادات من الخارج بعد تراجع السياسة التجارية نتيجة لتخفيض الرسوم الكمركية على السلع المستوردة مما أى الى زيادة المعروض السلعي ، إذ سجل عام 2006 أكبر معدل تضخم في العراق خلال مدة الدراسة[3] أمّا بعد عام 2007 اي المدة(2008 – 2010) فقد بدأت معدلات التضخم بالانخفاض بسبب الاستقرار الاقتصادي ونجاح البنك المركزي العراقي بالسيطرة على المعروض النقدي ، وتحسن الوضع الامني ، وبعد ذلك ارتفع التضخم بمعدل قليل في عامين (2011و2012) ثم عاود وانخفض للمدة (2013-2015)، نتيجة لنجاح السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، اما المدة (2016 – 2019) قد شهدت انخفاضا في معدلات التضخم وهذا يعني ان السياسة النقدية قد نجحت في تخفيض معدلات التضخم على الرغم من تردي الاوضاع الاقتصادية والامنية فقد استطاعت عن طريق مزادات العملة الى تخفيض معدلات التضخم الى مستويات معقولة[4].

---

[1] آزاد احمد وآخرون ، اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2010)، مجلة تكريت ، ع23، مجلد 7 ، ص107 .

[2] جيمس بلا كورد ، الموجز في النظرية الاقتصادية ، ترجمة اشرف محمود ، دار زهران للنشر ، عمان ، 2009 ، ص265 .

[3] عبد القادر السيد متولي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر للنشر ، عمان ،ط1 ، 2010 ، ص221 .

[4] استبرق اسماعيل ، جليل كامل غيدان ، اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة 1990-2012 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، ع17 ، 2015 ، ص45

جدول (6)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة(2004 -2019)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة	معدل التضخم
2004	36.4	26.9
2005	49.9	36.9
2006	76.4	53.2
2007	100	30.8
2008	112.7	12.70
2009	122.1	8.34
2010	125.1	2.4
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.06
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148	1.4
2016	104.1	0.5
2017	104.3	0.2
2018	104.7	0.4
2019	104.5	0.19-

المصدر : البنك المركزي العراقي ، مديرية الابحاث والاحصاء ، نشرات سنوية لفترات مختلفة .

شكل (6)

معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2019)

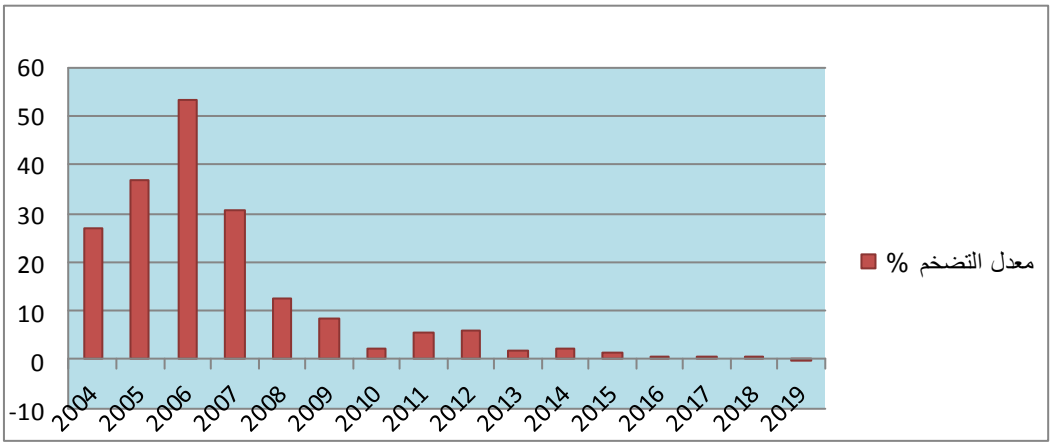

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

4. تزايد عبء المديونية :

يعاني الاقتصاد العراقي من سوء استغلال الموارد الطبيعية مما ادى الى ضعف مستوى الاداء وانخفاض النمو الاقتصادي ، وهذا يعود الى السياسات الخاطئة للحكومة ، وقد ساعد على تفاقم مشكلة المديونية الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة ، وهذا أدى الى تخريب وتدمير الهياكل الاقتصادية والموارد البشرية[1] .

ونلاحظ من الجدول(6) ان نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت(251.36%) عام 2004 نتيجة الاوضاع السياسية التي كانت سائدة بعد عام 2003 ، ثم بعد ذلك انخفضت هذه النسبة حتى وصلت الى (26.73%) عام 2013 . ثم عادت وارتفعت النسبة حتى وصلت الى (60.4%) عام 2019 ، بالإضافة الى زيادة تكلفة خدمة الدين كل هذه الاسباب ادت الى انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العراقي ، الأمر الذي إنعكس سلباً على اداء القطاعات الاقتصادية في العراق . من كل ماسبق نتوصل الى ان هذه الديون مهما كان حجمها تشكلا عبئا على الجيل الحالي والمقبل ويجب على الدولة الايفاء بالتزاماتها أزاء هذه الديون وكذلك الفوائد المترتبة عليها ، وكذلك يكون من الضرورة قيام الدولة بتوجيه هذه القروض والديون الى مخرجات تنموية استثمارية ، لان القروض كانت سابقا توجه لسد العجز التشغيلي أو لمواجهة العمليات الارهابية مما انعكس سلبيا على التنمية والاستثمار ، وهذا ما اكدت عليه وزارة التخطيط من اجل الاستفادة القصوى من هذه القروض لتحقيق التنمية الشاملة في العراق.

[1] احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الكتب ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2010 ، ص327 .

جدول (7)

مؤشر إجمالي الدين العام الى GDP في العراق للمدة(2004-2018) مليار دينار

السنة	GDPبالأسعار الجارية	اجمالي الدين العام	اجمالي الدين العام/ GDP %
2004	53235.4	133811.00	251.36
2005	73533.6	122282.20	166.29
2006	95587.9	95485.53	99.89
2007	111455.8	68794.53	61.72
2008	157026.1	65926.67	41.98
2009	130643.2	56649.70	43.36
2010	162064.6	75906.10	46.84
2011	217327.1	68708.20	31.62
2012	254225.5	73837.86	29.04
2013	273587.5	73125.52	26.73
2014	266332.7	77649.38	29.16
2015	194680.9	100734.46	51.74
2016	196924.1	118766.62	60.31
2017	221665.7	125811.16	56.76
2018	268918.9	121173.40	45.06
2019	277884.9	167834.11	60.4

المصدر / البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات سنوية متفرقة .

شكل(7)

إجمالي الدين العام الى GDP في العراق للمدة(2004-2018)

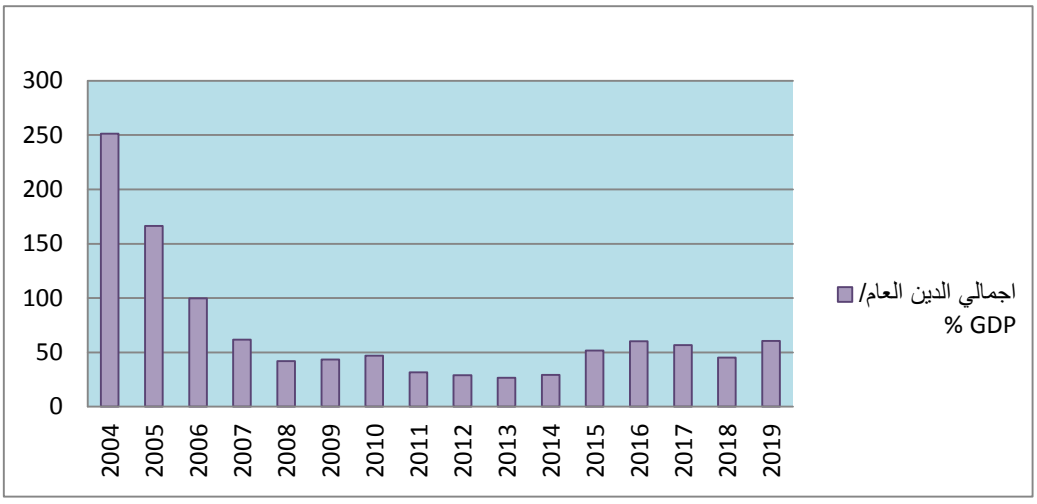

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(7)

5. إختلال هيكل التجارة الخارجية :

التجارة الخارجية ترتبط بشكل وثيق بقوة الاقتصاد وضعفه ، أي إن آثارها تكون مستمدة من الاقتصاد، إذ كلما كان الاقتصاد قويا ستكون آثار التجارة الخارجية ايجابية ، وكلما كان ضعيفا تكون آثار التجارة الخارجية سلبية ، إذ تُعّد التجارة الخارجية مؤشرا اساسيا للقدرة الانتاجية التنافسية ومعيارا لتطور البلد وتوازنه ، والتي من خلالها تطل على العالم الخارجي ، وإنْ هذا المؤشر يرتبط بالإمكانات الانتاجية المتاحة وقدرة البلد على التصدير والاستيراد وإنعكاس ذلك على رصيده من العمالة وما لهذا من آثار على الميزان التجاري . يتمثل الاختلال في الميزان التجاري بزيادة حصيلة الواردات عن حصيلة الصادرات ، وهذا يعني عجز عوائد الصادرات عن تغطية قيم الواردات ، وان العجز في الميزان التجاري يعود الى عدة اسباب منها وجود بدائل للسلع ، وانخفاض الطلب الاجنبي على الصادرات المحلية ، وارتفاع تكاليف الانتاج للسلع المحلية[1] .

ونلاحظ ان العراق يتبع سياسة الباب المفتوح في ظل انفتاح اقتصادي غير مدروس ، رافقها ارتفاع العائدات من تصدير النفط الخام ، وتلك السياسة ساهمت في نشوء نمط حياة استهلاكية جديدة ابتعد فيها الفرد عن الادخار وتوجه نحو الاستهلاك وتحولت السوق المحلية الى سوق لتصريف شتى انواع العلامات التجارية وانتشرت ظاهرة الغش التجاري ، وهنا وقعت التجارة (بفخ الاستيرادات) والتي جعلت الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا بامتياز ، وهذا يستلزم تعديل المسار الخاطئ للتجارة الخارجية التي ما تزال معتمدة على الاستيرادات من السلع والمواد المختلفة مقابل صادرات من النفط الخام التي نسبتها 98 % من اجمالي الصادرات العراقية .

ويظهر الجدول (8) هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري ، فقد تجاوزت الصادرات النفطية 98% من مجموع الصادرات ، وتراوحت باقي الصادرات بين 1%و2% من مجموع الصادرات .

إنْ الوقوف على حقيقة التجارة الخارجية يظهر لنا أمراً في غاية الاهمية وهو ان الاعتماد على الايرادات النفطية يؤدي الى دلالات اقتصادية عميقة أهمها ان الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط

---

[1] منى يونس حسين ، التوازن النقدي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق، ط1 ، مكتب الفتح، بغداد، 2007، ص90 .

، وهذا ما لاحظناه عند إنخفاض أسعار النفط عام 2014 عندها دخل العراق في نفق الازمة المالية ، وعند تطبيق مؤشر هيرشمان [1]على التصدير يتبين انه في ظل غياب ايه صادرات ضمن هيكل الصادرات العراقية وهيمنة النفط نجد ان هيكل الصادرات العراقية يرتكز على النفط بوصفه السلعة الاساسية المصدرة فالنتيجة التي يمكن التوصل اليها بالنسبة للمؤشر ستكون أقرب الى الواحد الصحيح وهذا يعني غياب التنويع بالكامل في الصادرات، وهذا يُعّد خلل في هيكل التجارة الخارجية . إذ نلاحظ من خلال الجدول (8) ضعف القاعدة الانتاجية، وعدم التنوع الاقتصادي وأصبح الإقتصاد العراقي أكثر من أي وقت مضى يعتمد على الصادرات النفطية وبنسبة حوالي 98% من أجمالي الصادرات للفترة ما بعد عام 2003 ، ونلاحظ ان الصادرات الزراعية والصناعية لا تشكل شيئا يستحق الذكر في تكوين هيكل الصادرات ، مما يؤشر الى وجود خلل واضح في هيكل الصادرات وهذا ما عرض الاقتصاد الى صدمات قوية ناتجة عن ظروف السوق الدولية ،انعكست بشكل مباشر على انخفاض الدخل القومي ومستويات الانتاج والتشغيل[(2)] . لذلك نلاحظ من خلال الجدول السابق ان نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات قد بلغت (99.6%) عام 2004 ، في حين في عام 2015 انخفضت هذه النسبة الى (85.5%) ويعود السبب في ذلك يعود الى العمليات الارهابية التي طالت مصافي النفط مما أدى إلى انخفاض الصادرات النفطية . ثم بعد ذلك عادت وارتفعت نسبة الصادرات النفطية إلى اجمالي الصادرات لتصل الى (97.2%) عام 2019 .

ويمكن تفسير الاختلال في هيكل التجارة الخارجية يرجع الى ضعف نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الخدمية في الناتج المحلي الاجمالي ، مما ينعكس بشكل صدمة العرض التي أدت الى تضخم أكبر وتلبية الطلب المحلي من خلال الاستيرادات وهذا يؤدي الى اختلال وتبعية الاقتصاد العراقي وإتساع الفجوة الخارجية بين الاستيرادات والصادرات وانخفاض كبير في النشاط الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة وتزايد الشريحة التي تعاني الفقر[(3)].

---

[1] هيرشمان مؤشر يشير الى مقدار المنافسة في صناعة معينة.

[(2)] كامل كاظم بشير ، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل ، نظرة في التحليل الاستراتيجي ، ط1 ، دار الكتب ، بغداد ، 2013 ،ص260 .

[(3)] حسين شناوة مجيد ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، ع5 ، المجلد1، 2011، ص132 .

جدول (8)

اجمالي الصادرات والصادرات النفطية للمدة (2004 -2019) مليار دينار

السنة	اجمالي الصادرات (1)	الصادرات النفطية (2)	الاسهام النسبي % 2:1 (3)
2004	17,810	17,730	99.6
2005	23,697	23,579	99.5
2006	30,529	30,299	99.2
2007	39,516	39,412	99.7
2008	63,726	61,111	95.9
2009	39,430	39,307	99.7
2010	52,483	51,589	98.3
2011	83,226	83,010	99.7
2012	94,392	94,090	99.7
2013	93,066	89,403	96.1
2014	88,949	84,303	94.8
2015	57,577	49,211	85.5
2016	46,830	43,684	93.3
2017	63,604	59,730	93.9
2018	92,831	84,218	90.7
2019	82,309	80,027	97.2

المصدر / البنك المركزي العراقي ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

العمود(3) من إعداد الباحثة .

شكل (8)

اسهام الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات الكلية للمدة (2004-2019)

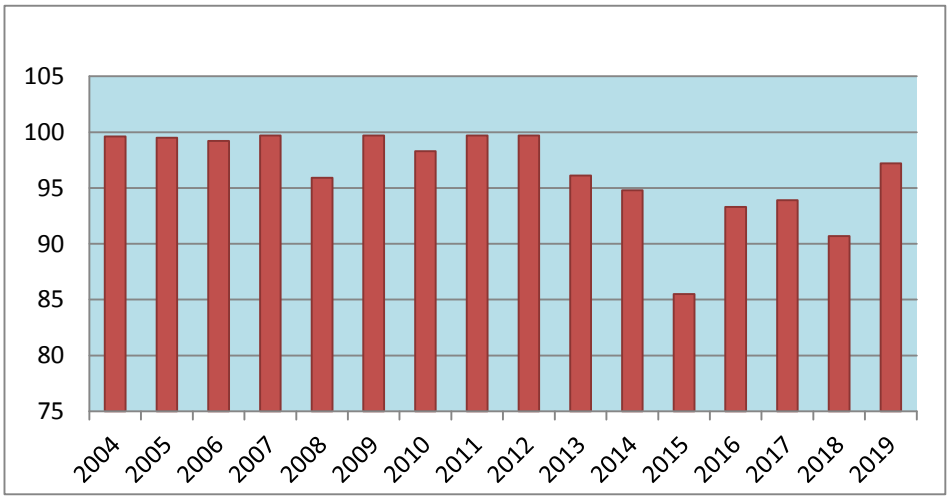

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

6. الاختلال في إسعار الصرف :

سعر الصرف يلعب دورا حيويا في تحديد القدرة التنافسية للبلد وفي تصحيح الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات ، لذلك لابد من اختيار سعر الصرف المناسب لواقع الاقتصاد العراقي والسيطرة على العوامل المؤثرة فيه . وشهد سعر الصرف خلال مدة الدراسة تحسنا كبيرا نتيجة حصول البنك المركزي على استقلاليته وفق المادة 56 لعام 2004 وتم إعادة الثقة بالدينار العراقي بعد استبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة . ونلاحظ من خلال الجدول (9) ان سعر الصرف بلغ (1453) دينار لعام 2004 نتيجة استبدال العملة الوطنية وما حظيت به من قبول عام . ولابد من الإشارة إلى ان الحقبة السابقة لعام 2003 تم الاعتماد على سعر صرف هجين مصاب بالكثير من التشوهات ، لذلك لجأت السلطات النقدية الى اعتماد سعر الصرف المرن[1]، فبعد عام 2003 إتسع التعامل في الأسواق الموازية والسيطرة على حيازة العملة الاجنبية ولتشجيع تدفقها من المقيمين في الخارج ، لذلك لجأت الحكومة الى الاعتراف بالسعر الموازي عندما تبنت السياسة النقدية (مبدأ التحرير المالي)، ثم دمج النشاط الثانوي للسوق الموازي للصرف بمجمل الاقتصاد الكلي من خلال مزاد العملة وتم وضع الاطار القانوني والمؤسسي لذلك[2]. ونلاحظ من خلال الجدول(9) تدهور سعر الصرف إذ بلغ (1472) دينار في عام 2005 بسبب تدهور الوضع الامني، الأمر الذي أدى الى إرتفاع اسعار المواد التموينية وأسعار البنزين ، وخلال المدة (2006-2008) عاود سعر الصرف وتحسن في السوقين الموازي والرسمي اذ بلغ سعر الصرف الموازي لعام 2008 (1203) دينار وسعر الصرف الرسمي (1193) دينار ، ويعود سبب هذا التحسن نتيجة لقيام البنك المركزي بتوظيف جزء من الاحتياطات الاجنبية لتخفيض قيمة الدولار مقابل الدينار العراقي عن طريق إمتصاص جزء من الأرصدة النقدية لدى الافراد من خلال زيادة كمية المبيعات من الدولار امام العملات الاجنبية . وخلال المدة(2009-2011) فقد شهد سعر استقرارا ملحوظاً . إمّا في عام 2012 و2013 اخذت أسعار الصرف الموازية بالارتفاع والانخفاض بفارق قليل ، مقارنة بسعر الصرف الرسمي الذي انخفض الى (1166) دينار لكلا العامين ، والسبب في ذلك يعود الى إرتفاع أسعار النفط الأمر الذي

---

[1] اديب قاسم شندي ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، ع11، 2006، ص32 .

[2] سامي فاضل عطو ، حول تعددية اسعار الصرف وآثارها الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الثاني ، بيت الحكمة ، 2001 ، ص56 .

أدى الى تراكم الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقي . اما بالنسبة للمدة (2015–2019) فقد تميز السعر الرسمي بالثبات اذ بلغ (1190) ، اما الموازي فقد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض والسبب في ذلك يعود الى انخفاض الاحتياطات الاجنبية الناجمة من انخفاض اسعار النفط العالمية[1].

جدول (9)

اسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للفترة (2004 –2019)

السنوات	السعر الموازي دينار/ دولار	معدل النمو السنوي % (1)	السعر الرسمي دينار/دولار	معدل النمو السنوي % (2)
2004	1453	–	1453	–
2005	1472	1.3	1469	1.1
2006	1475	0.2	1467	0.1–
2007	1267	14.1–	1255	14.4–
2008	1203	5.05–	1193	4.9–
2009	1182	1.7–	1170	1.9–
2010	1185	1.2	1170	0
2011	1196	0.9	1170	0
2012	1233	3.1	1166	0.3–
2013	1232	0.18–	1166	0
2014	1214	1.5–	1188	1.8
2015	1247	2.7	1190	0.1
2016	1275	2.2	1190	0
2017	1258	1.3–	1190	0
2018	1208	3.9–	1190	0
2019	–	–	1196	0.5

المصدر/ البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجاميع الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة .

ـ العمود(1،2) تم استخراجه من قبل الباحثة

[1] خليل اسماعيل عزيز وآخرون ، قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990 – 2016) ،مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد13 ، ع40 ، 2017 ،ص241 .

شكل (9)

السعر الرسمي للمدة (2004-2019)

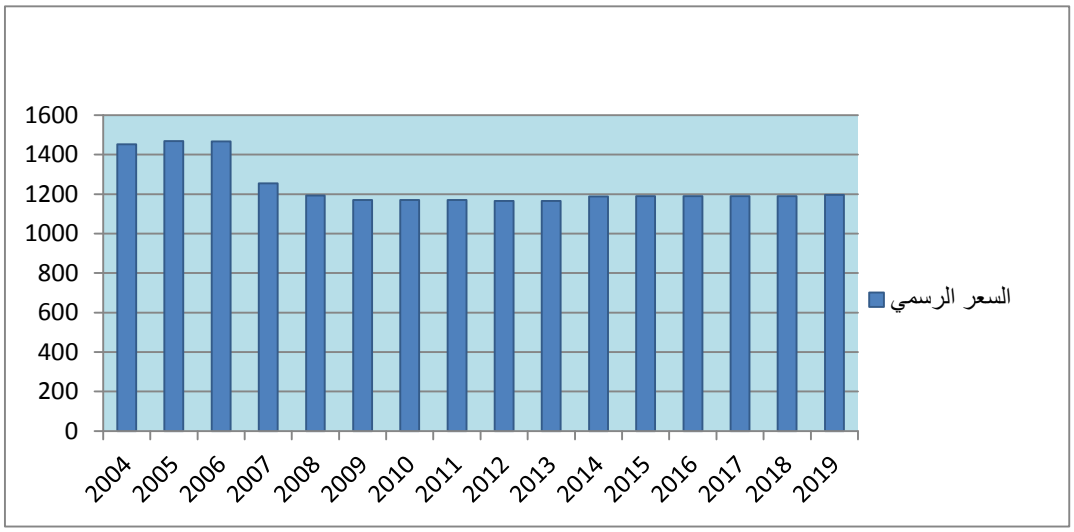

المصدر: من اعداد الباحثة بموجب البيانات بالجدول (9)

المبحث الثالث

اثر الريع النفطي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

1. اثر الريع النفطي على النمو الاقتصادي :

يؤدي الريع النفطي الى تفاقم الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات منها مؤشر الناتج المحلي الاجمالي ، إذ نجد ان نسبة مساهمة قطاع النفط في هذا الناتج اكبر من نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة ، ونعتقد ان اثر الريع النفطي على الناتج المحلي الاجمالي يكون في الغالب ايجابي ، إذ كلما زادت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي يعني زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العراق ولكن هذه الزيادة تعني انخفاض في نسب مساهمة القطاعات الاخرى ، وهذا بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي ، اذ انْ للقطاع الصناعي دور مهم وحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي ويعد اللبنة الاساسية له نتيجة ما يمتلكه من تنوع اقتصادي ومرونة في التنقل من قطاع الى آخر ، فهو يستجيب للمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، ولكنه واجه بعض المعوقات نتيجة للظروف التي عاشها العراق بعد عام 2003 التي أدت إلى إنخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ومن هذه المعوقات غياب الرقابة الجمركية في فرض الضرائب والرسوم على السلع المستوردة ، مما أثر على زيادة الاستيراد مما يجعل الاقتصاد القومي اقتصادا ريعيا أُحاديا يرتبط بدرجة كبيرة بمعدلات انتاج النفط ، وبالتالي يتأثر بشكل مباشر بأسعار النفط في السوق العالمية، كذلك الحال بالنسبة للقطاع الزراعي إذ يعتبر من القطاعات المهمة في أحداث النمو الاقتصادي في العراق لما يوفره من مواد أولية وسلع غذائية من أجل سد حاجة المواطنين وسد حاجة القطاعات الاخرى ، وبالتالي توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل ، فهو قطاع متميز له دور حيوي في تحريك الاقتصاد العراقي وانتعاشه ، ولكن نتيجة للظروف التي مر بها العراق بعد عام 2003 ، فقد تدهور هذا القطاع نتيجة تردي الوضع الامني الذي بدوره أثر سلباً على هذا القطاع ، إذ تعطلت شبكات الري وكذلك شحة المياه ، والنقص في المواد الاساسية للعملية الانتاجية ، وغيرها من الأسباب التي أدت الى تدهور الانتاج الزراعي ، مما شكل عبئا كبيرا على الاقتصاد العراقي ، مما أدى إلى زيادة الاستيراد لسد النقص في المواد الغذائية والمواد الاولية ، الأمر الذي يؤدي الى تدهور النشاط الاقتصادي بسبب الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد الذي يعد موردا ناضبا لا يؤمن الاستقرار ولا يحفز النمو والتطور الاقتصادي . ولابد من الاشارة الى حقيقة وهي ان

الارتفاع الكبير في أسعار النفط سيؤدي بالضرورة الى انخفاض الطلب على النفط بسبب المرونة السعرية للطلب التي تكون قليلة المرونة وهذا يؤدي الى تقليل النمو الاقتصادي[1]. وعند ثبات العوامل الاخرى ، ينبغي النظر في زيادة اسعار النفط ايجابية في الدول المصدرة للنفط ، وسلبية في الدول المستوردة للنفط ، بينما توقع العكس عندما تنخفض اسعار النفط .

مما كل مما سبق نتوصل الى ان زيادة مساهمة الناتج النفطي في الناتج المحلي الاجمالي ، يعني انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى كالقطاع الصناعي ، أي إن زيادة الريع النفطي تؤدي إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي أي إن العلاقة بين الريع النفطي ونسبة مساهمة قطاع الصناعة علاقة سلبية .

ويجب ان نشير الى ملاحظة مهمة وهي ان زيادة سعر النفط الى انتقال الدخل من البلدان المستوردة الى البلدان المصدرة من خلال عملية التبادل التجاري ، إذ يعتمد تأثير الطلب العالمي على مقدار إعادة إنفاق الإيرادات الاضافية التي تعود على مستوى النفط ، واحيانا لا يتم اعادة إنفاق هذه الايرادات بالكامل على المدى القصير ، ونلاحظ ان زيادة نسبة النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط نتيجة لارتفاع أسعار النفط تكون أقل من خسارة النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة ، بحيث يكون التأثير الصافي سلبياً ، فنجد ان نمو الاقتصاد العالمي يتراجع بشكل حاد في أعقاب كل ارتفاع كبير في أسعار النفط ، والسبب في ذلك يرجع الى ان ميل البلدان المستوردة التي تخسر من ارتفاع الاسعار الى الاستهلاك اعلى بشكل عام من البلدان المصدرة . وبما ان العوائد النفطية تعتمد على أسعار النفط العالمية ، لذلك فأن تقلبات أسعار النفط لها عواقب وخيمة على النمو الاقتصادي وعلى النشاط الاقتصادي ، وهذه العواقب تختلف في البلدان المصدرة عنها في البلدان المستوردة ، فيعتبر إرتفاع أسعار النفط خبرا سارا في البلدان المصدرة للنفط وخبرا سيئا في البلدان المستوردة للنفط . كما تشمل آليات النقل التي تؤثر من خلالها اسعار النفط على النشاط الاقتصادي الحقيقي كل من قنوات العرض والطلب ، وترتبط الآثار الجانبية بحقيقة مفادها ان النفط الخام يعتبر من المدخلات الاساسية للإنتاج ، وبالتالي فأن الزيادة في اسعار النفط تؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج مما يدفع الشركات الى خفض الانتاج . كما لابد من الاشارة الى ان تغير اسعار النفط تؤثر ايضا على الاستهلاك والاستثمار ، إذ نلاحظ ان الاستهلاك يتأثر بالتغير بأسعار النفط

[1] Adelman , A ,The real Oil problem ,Regulation , vol.27,No.1,2004 ,p 16-21.

بشكل غير مباشر من خلال علاقته بالدخل المتاح ، أمّا بالنسبة للاستثمار فأن اسعار النفط لها تأثير سلبي على الاستثمار من خلال زيادة تكاليف الشركات .

2.اثر الريع النفطي على الموازنة العامة :

إنْ للعوائد النفطية أثر إيجابي في زيادة اجمالي الايرادات العامة نتيجة زيادة الايرادات النفطية ،إذ إنْ هناك علاقة طردية وايجابية بين اسعار النفط ورصيد الموازنة العامة ، اي ان زيادة أسعار النفط تنعكس في زيادة مباشرة في الموازنة العامة ، كما ان الصادرات النفطية تؤثر إيجابيا على رصيد الموازنة العامة في العراق ، ولكن المشكلة تكمن في ان الايرادات النفطية لا تذهب لتمويل النفقات الاستثمارية التي تعمل على انتعاش الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة ، وانما تذهب لتمويل النفقات الجارية وهذا ما يمكن ملاحظته في الجدول (5) ، إذ نلاحظ إن النفقات الجارية تستحوذ على مجمل النفقات العامة ، إذ بلغت نسبة مساهمة النفقات الجارية الى إجمالي النفقات العامة عام 2004 (90.50%) مقارنة بنسبة مساهمة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات العامة التي بلغت (9.50%) لنفس العام . واستمرت نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات بالارتفاع وهذا له مردود سلبي على البنى التحية بشكل خاص ، وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام . من كل ما سبق نتوصل الى ان زيادة الريع النفطي تنعكس في زيادة نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامة ، أي ان هناك علاقة ايجابية بين الريع النفطي ونسبة مساهمة النفقات الجارية الى إجمالي النفقات .

وهذا يعني ان العراق يتبع سياسة مالية خاطئة ، وهذا أدى إلى تفاقم العجز المتحقق بالموازنة العامة للدولة في السنوات الاخيرة متأثرا بالهبوط في اسعار النفط ، إذ بلغ العجز المتحقق (21) مليار دولار في عام2015 .[1] على الرغم من ضغط النفقات العامة ، وبالتالي من الصعوبة تغطية هذا العجز . لذلك يجب عدم الاعتماد على الايرادات النفطية فقط وإنما تنويع الإيرادات العامة وزيادة النفقات الاستثمارية التي تعمل على انتعاش النشاط الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة وبالتالي القضاء على البطالة والفقر . وتشير الكثير من الدراسات الى ان هناك علاقة موجبة بين حجم الانفاق العام ومستوى النمو الاقتصادي ، فمتى ما تصاعد مستوى الانفاق العام وخاصة الانفاق الاستثماري تزايدت معدلات النمو الاقتصادي .

[1] صندوق النقد الدولي ، التقرير الاقتصادي ، 2016 ، ص460 .

3.أثر الريع النفطي على التجارة الخارجية :

إنْ الأهمية النسبية للصادرات النفطية لإجمالي الصادرات لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي في العراق بفعل موارد النقد الاجنبي المتحصل عليها من عملية تصدير النفط الخام ، وان لهذه الموارد دور فعال في تعديل الاختلال في التوازن الاقتصادي واختلال ميزان المدفوعات ، بالإضافة الى اعتباره مصدر تمويلي مهم لمشروعات خطط التنمية الاقتصادية ، إذ إنْ رأس المال هو القيد الاكثر تأثيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام . ونلاحظ ان زيادة الريع النفطي يؤدي الى زيادة نسبة الصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات وإنخفاض نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات وهذا يعني ان هناك علاقة سلبيه بين الريع النفطي نسبة الصادرات غير النفطية الى إجمالي الصادرات .

ونلاحظ من الجدول (8) ان نسبة الصادرات النفطية لإجمالي الصادرات العامة قد ازدادت للمدة(2004 – 2014) بسبب زيادة الانتاج النفطي ولكن هذه النسبة انخفضت في عام 2015 اذ بلغت (85.5) بسبب العمليات الارهابية وتدمير أنابيب النفط والحقول النفطية ، ثم عادت وارتفعت بالسنوات اللاحقة .

4.أثر الريع النفطي على المديونية العامة :

يؤثر الريع النفطي على حجم المديونية العامة في العراق ، إذ إنْ انخفاض أسعار النفط تؤدي الى ارتفاع حجم المديونية العامة والسبب في ذلك يعود الى لجوء الدولة للاقتراض من أجل تغطية النفقات العامة بعد إنخفاض الايرادات النفطية التي تشكل نسبة كبيرة من اجمالي الايرادات اي ان زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة تؤدي الى عجز في الموازنة العامة وهذا العجز يتم تغطيته بالدين العام سواء اكان داخلي ام خارجي ، ونلاحظ من الجدول (7) ان اجمالي الدين العام قد بلغ (133811.00) مليار دينار عام 2004 ثم عاد وانخفض في عام 2006 اذ بلغ (95485.53) مليار دينار . كما ان العراق لم يقم بتسديد ما عليه من التزامات مما ترتب على ذلك تحمل اعباء أضافية أخرى تتمثل بتحمل فوائد اضافية لعدم تسديد الديون ، كل ذلك أدى الى زيادة المديونية العامة وزيادة خدمة الدين التي اثقلت بدورها العبء على الدولة نتيجة الاقتراض الخارجي والداخلي . فقد ادت التقلبات في أسعار النفط الى تفاقم المشكلات الاقتصادية التي يواجهها العراق ، مما الحق ضرراً جسيماً بما حققته البلاد من مكاسب خلال عامين من التعافي المطرد ، وقادت هذه التغيرات الى تعميق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية ، ونظراً لعدم توفر الحيز المتاح في المالية العامة

للإنفاق ، فقد انخفضت قدرة الحكومة على تقديم حزمة لإعادة تشغيل اقتصاد البلد الذي يعتمد وبشكل كبير على الصادرات النفطية، لتحقيق النمو الاقتصادي . ونلاحظ ان زيادة أسعار النفط تؤدي الى انخفاض حجم المديونية العامة وبالعكس .

نستنتج مما سبق أن مشكلة المديونية الخارجية من أهم المشاكل التي تواجه العراق نتيجة للصعوبات التي مرت بها، الأمر الذي كان يدعم التخلف ويؤدي إلى عجز متراكم فيها ومن ثم الوقوع في فخ المديونية وتفاقم أعبائها .

5.اثر الريع على الفقر والبطالة :

إنْ للريع النفطي أثر سلبي على الفقر والبطالة ، والسبب في ذلك يرجع الى السياسات الخاطئة التي تتبعها الحكومة ، فقد أشارت المسوحات الاحصائية الى ان ربع السكان يعيشون تحت خط الفقر، كما ان قوة العمل هي العنصر الرئيس في خلق المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تحسن مستوى المعيشة للفرد ، كما انها وسيلة مهمة لتحقيق التنمية واهدافها ، ومصدر هذه القوة هم السكان، إذ كلما كان نمو السكان مرتفعا كلما كانت نسبة الناشطين اقتصاديا (15 – 65) مرتفعا ، وُيعدّ العراق من البلدان المرتفعة في نمو السكان، اذ تقدر نسبة النمو في العراق بحوالي (3-3.5%)، وتشير تقديرات سكان العراق لعام 2006 بنحو (28) مليون نسمة ، يُشكل الناشطون اقتصاديا نحو (49.7%) من مجموع السكان[1]. وانطلاقاً من اعتبار الإنسان هو صانع التنمية وهدفها في آن واحد، وإن الناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة، فانه ينبغي أن يكون الهدف الأساس للتنمية خلق بيئة ملائمة ليتمتع الناس بالرفاهية خلال حياة طويلة وسليمة وخلاقة. ومع أن هذا قد يبدو بديهياً فانه كثيراً ما يتم إغفال هذا الأمر، ويتوجه الاهتمام إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نمو الدخل القومي لأي من هذين المتغيرين. وهذا يعني إنصراف الإهتمام إلى الوسيلة بدلاً من التركيز على الغاية. إن التوسع في الإنتاج والثروة ما هو إلا وسيلة للوصول إلى الغاية... فلقد اهتم الاقتصاديون لسنوات عديدة برأس المال المادي كوسيلة للتنمية البشرية وأهملوا مفهوم رأس المال البشري[2].

---

[1] إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، 2009، ص90 .

[2] برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، سوريا، 2000، ص4.

وعليه يُعدّ الفقر من الأمور المهمة التي تؤثر وتتأثر بالتنمية البشرية، فالتنمية البشرية تهدف أساساً إلى القضاء على الفقر والحرمان، والنهوض بالبشر من خلال تحسين قدراتهم لتحقيق النمو الاقتصادي والاستفادة من قبل أفراد المجتمع بتوزيع عادل[1].

وإنْ مشكلة البطالة في العراق لها ابعاد اقتصادية واجتماعية إذ انها تعبر عن العجز في البنى الاقتصادية وتعبر كذلك عن خلل اجتماعي على الصعيد المحلي وان للبطالة آثار سيئة على النمو والرفاه الاقتصادي . وترجع البطالة الى عدة اسباب منها ظاهرة الاختلال الانتاجي نتيجة توقف قطاعات الانتاج الرئيسة وخاصة الصناعة والزراعة ، وكذلك شل حركة النشاط الاقتصادي نتيجة لما دمرته الحرب للبنى التحتية ، وما اتبع ذلك من اعمال ارهابية شملت الممتلكات العامة الامر الذي ادى الى تدهور القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاع النفط والصناعة ، مما ترتب على ذلك انخفاض كبير في القدرات النفطية نتيجة لتهالك المنشآت النفطية وكثرة الحاجة الى الاصلاح والتطور، مما يجعل مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه الكثير من الصعوبات وخاصة النشاط الانتاجي منه . وكذلك نلاحظ ان الاقتصاد العراقي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة وخاصة للفئات (15-29) سنة ، اذ ان سوق العمل ليس لديه طاقة لاستيعاب هذه الاعداد العاطلة عن العمل ، اي ان اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ستفضي الى زيادة معدلات البطالة . نتوصل مما سبق ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي ، اي يعتمد على ايرادات بيع النفط والتي بدورها لا تحتاج الى توظيف اعداد كبيرة من العاملين لأنها تعتمد على (الانتاج كثيف رأس المال وقليل العمل) وهذا يؤدي الى تعميق وزيادة معدلات البطالة .

6.اثر الريع النفطي على معدلات التضخم :

بما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي أي يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام ، فنلاحظ ان أي زيادة في أسعار النفط تنعكس في زيادة المستوى العام للأسعار، وخلال المدة (2003 – 2013) زاد حجم عرض النقد [2]بسبب زيادة اسعار النفط ، وهذا يؤدي الى زيادة الانفاق العام وتكون الزيادة لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية ، إذ من الصعب تخفيض النفقات التشغيلية لأنها تتضمن الاجور والرواتب ودعم البطاقة التموينية وأشكال الدعم الأخرى ، وهذا يعني ان النفقات التشغيلية تفوق الاستثمارية ،كما ان زيادة النفقات التشغيلية

---

[1] إبراهيم مراد الدعمة، مصدر سابق ، ص91.

[2] التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، 2017 ، ص 80 .

المتمثلة بالأجور والرواتب تنعكس في زيادة القوة الشرائية اي زيادة الميل الحدي للاستهلاك الذي يؤدي الى ارتفاع التضخم ، مقابل استمرار تخلي قطاعات المجتمع عن دفع الضرائب وتفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي . وهناك أسباب أخرى لإرتفاع معدلات التضخم منها إرتفاع الطلب المحلي على الوقود بسبب الانقطاعات المستمرة في الطاقة الكهربائية ، وكذلك زيادة عمليات تهريب المشتقات النفطية إلى الدول المجاورة خلال تلك المدة بسبب ضعف السيطرة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية .

7.أثر الريع النفطي على اسعار الصرف :

إنْ أغلب الدراسات والطروحات النظرية اكدت على ان هناك علاقة عكسية بين الايرادات النفطية وسعر الصرف إذ ان زيادة اسعار النفط تعمل على زيادة العوائد النفطية وهذه العوائد تعمل على تعزيز استقرار سعر الصرف وبالتالي انخفاض معدل سعر الصرف تجاه الدولار وهذا بدوره يؤدي الى استقرار قيمة العملة وزيادة قوتها الاقتصادية لذلك من المتوقع ان تكون العلاقة عكسية. وان انتقال أثر سعر النفط الى أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار يكون عن طريق حجم الاحتياطيات الدولية ، إذ تقوم السلطات النقدية ببيع وشراء العملة الاجنبية التي تحصل عليها من مبيعات البلد المورد الرئيس للنفط الخام مقابل العملة المحلية للتحكم بسعر صرف العملة المحلية .

أي ان الإعتماد الشامل على قطاع واحد كالقطاع النفطي لتوفير الإيرادات تترتب عليه آثار غير مرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصاً القطاع الصناعي نتيجة الاعتماد بصورة كاملة على مورد طبيعي ، أمّا بالنسبة للعراق فقد جلب النفط دخلاً هائلاً وقد أخذت قيمة الصادرات النفطية تؤثر في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مما جعل أسعار السلع المنتجة محلياً غير تنافسية في الاسواق العالمية في الوقت الذي اصبحت فيه أسعار السلع المستوردة أرخص ثمناً ، بسبب انتعاش القطاع النفطي وارتفاع الطلب على السلع المحلية نتيجة زيادة الدخول مقارنة بضآلة المعروض منها ، فضلاً عن عدم قدرة السلع الزراعية والسلع الصناعية العراقية على منافسة السلع الأجنبية الرخيصة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج في قطاعات السلع التبادلية وارتفاع القيمة الحقيقية للعملة المحلية وهو ما دفع أسعارها نحو الارتفاع .

أصبح تطور الاقتصاد العراقي مرهوناً بما تدره العائدات النفطية ، وهذه الاخيرة أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يُعّد عملة التسديد لهذه المادة ، لقد أسهمت وبشكل كبير نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في رفع قيمة الدينار العراقي ، إذ إن هذا

الاجراء قد حقق نجاح كبير في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ، كما أسهم بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة اطمئنانهم بأن الدينار اصبح مخزناً تاماً للقيمة بدلاً من الدولار .

ويتضح مما سبق ، ان توجه الايرادات النفطية نحو الاستهلاك والاستيراد سيكون توجها" قلقا" مالم تتصدى له بيئة استثمارية جاذبة ، فان الطلب على العملة الأجنبية في مزاد البنك المركزي سيبقي هو الاخر احادي ومنكفئ على تمويل التجارة الاستهلاكية للقطاع الخاص وتحويل المتبقي الى رأس مال متدفق نحو الخارج (كادخار خارجي) .

المبحث الرابع

رؤية مستقبلية لتنويع الاقتصاد العراقي

يُعّد العراق من البلدان الريعية، إذ يعتمد على القطاع النفطي في تمويل الميزانية العامة للبلد، لكنه لم يستغل ثروته النفطية في توليد تمويل مستدام بغية دفع مسيرة التنمية الاقتصادية ، من هنا نشير الى ضرورة تحقيق هدف تنويع الاقتصاد العراقي أي تنويع القاعدة الاقتصادية الوطنية وايجاد محفزات مختلفة لنمو الاقتصاد من خلال التركيز على زيادة القيمة المضافة للنفط وزيادة عوائده من أجل محاولة تنويع الاقتصاد العراقي .

وهنا نود أن نشير إلى نقطة مهمة جدا وهي ان ما يحول بين تحول الاقتصاد المستند على النقد الى اقتصاد متنوع القطاعات هو ان الحكومات في البلدان النفطية تختزل السياسات الاقتصادية بمجرد موازنات سنوية لإعادة توزيع الايرادات النفطية وإعادة تدويرها على شكل إنفاق على البنى التحتية للقطاع العام والخدمات بهدف تحقيق نمو. ويمكن الإفادة من تجارب بعض الدول من اجل تنويع الاقتصاد العراقي والنهوض به .

وهنا لابد من الإشارة الى ضرورة التنويع الاقتصادي ، إذ يُعدّ من أهم أسس التنمية المستدامة ، وينصرف نحو دراسة ممكنات تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد في نشاطها الاقتصادي. ويقصد بالتنويع الاقتصادي الإنخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقابل الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية فيه ، على ان يكون هذا الانخفاض غير ناجم عن تخفيض الكميات المستخدمة من النفط او المصدرة منه وانما عن طريق زيادة الناتج المحلي الاجمالي في القطاعات الانتاجية الاخرى غير النفطية[1].

وكذلك فان التنويع يقصد به تنويع الهياكل الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة مع ضرورة خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وعملية الاستنزاف المستمرة لهذا المورد[2].

---

[1] مهدي الحافظ ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ، معهد التقدم والسياسة الانمائية ، اتحاد رجال الاعمال ، لبنان ، 2007 ، ص2

[2] احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق ، رؤية مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة االبصرة، 2007 ، ص7 .

من كل ما سبق نتوصل الى ان التنويع الاقتصادي عملية الغرض منها الانتقال من اقتصاد قائم على مصدر احادي يتأثر باستمرار بالعوامل الخارجية الاقتصادية والسياسية الى اقتصاد ذي مصادر متنوعة ومتعددة من خلال إتباع السياسات والآليات التي تتفق وأبعاد التنويع الاقتصادي واستراتيجيته .

ونظراً لأهمية التنويع الاقتصادي في البلدان الريعية التي تعاني من اختلالات هيكلية كبيرة ، كونها ربطت مصير اقتصاداتها بمورد واحد فقط ، ومن هنا جاءت المخاوف أكثر بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام في منتصف عام 2014 ، لذا سعت العديد من البلدان على العمل الجاد في تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وزيادة مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الاجمالي ، وتحسين فاعلية هذه القطاعات ولاسيما قطاع الصناعة التحويلية[1]. فيعد التنويع هدف ضروري تسعى العديد من الدول لتحقيقه ، كونه يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع مختلف الاوضاع والظروف .

وهناك عدة مبررات للتنويع الاقتصادي منها :

1. ان الموارد المستخرجة من باطن الارض تتسم بالنضوب وهذا يستلزم وجود قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج ، وبخلاف ذلك سوف ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي .
2. هناك أثر فعال للتنويع الاقتصادي في محاربة لعنة الموارد والمرض الهولندي ، ونلاحظ ان البلدان النفطية شهدت بعد نمو صادراتها تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل بانهيار معدلات النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية ، مما يؤدي الى حالة من الركود وانخفاض ايراداتها ، لذا فأن التنويع الاقتصادي من شأنه ان يقلل من حدوث هذه الاختلالات والحد من المخاطر وحالة اللايقين . أي ان التنويع يحصن الاقتصاد من الصدمات الخارجية والداخلية وتقلبات النمو .
3. يساهم التنويع الاقتصادي في ترسيخ العلاقات التبادلية فيما بين القطاعات الانتاجية (الروابط الامامية والخلفية) ، وهذا ينعكس على تحسن وزيادة النمو الاقتصادي .

كما ان المشكلة الاساسية التي تواجه الاقتصاد العراقي هي الترابط بين نمو الناتج المحلي ونمو الصادرات النفطية ، لذلك يجب فك هذا الترابط وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والتجاه نحو اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي على المستوى القطاعي والكلي وصولا الى هيكل اقتصادي يتلاءم مع

---

[1] عاطف لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة ، التنويع الاقتصادي مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، الكوفة ، المجلد 10 ، ع31 ، 2014 ،ص56 .

متطلبات القدرة التنافسية والنمو ويضمن تحقيق المرونة في مواجهة التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

1. اتباع سياسة تمويلية يسود فيه طابع التمويل المصرفي بدلا من الاعتماد على الموازنة العامة في تمويل التنمية ، الامر الذي ادى الى تحويل الوفورات المالية الى ايدي الافراد والمؤسسات، اذ ان ترك الامر للبنوك للقيام بهذا الدور يساهم في تحقيق التمويل الانمائي ، الذي يساهم بدوره في تحقيق هدف التنمية وتنويع مصادر الدخل من خلال تمويله لمشاريع القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية غير النفطية ، الذي من شأنه ان يفضي الى تحسن نوعي وكمي في الانشطة المولدة للناتج المحلي غير النفطي . بالإضافة الى تطوير سوق الاوراق المالية وتنامي الاستثمارات من خلال تأثير سوق الاوراق المالية على تنمية وزيادة الوعي الادخاري بين افراد المجتمع ، وتجميع هذه المدخرات وتوجيهها لتنمية الاصول الانتاجية في الاقتصاد العراقي ، وكذلك تأسيس الشركات القابضة ودورها في اقامة المشاريع الانتاجية والخدمية .
2. الاهتمام بالقطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني ، مما ينعكس في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت وفي زيادة الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي غير النفطي. تجاوز الجدل حول دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص من خلال التغلب على الافكار الشائعة عند البعض والتي تشير الى ان القطاع العام يحقق الخسارة والقطاع الخاص يحقق الربح، في حين ان كلا القطاعين يواجهان مشاكل عدة يجب العمل على التغلب عليها وايجاد الحلول الممكنة لتطور هذين القطاعين .
3. تنمية وتطوير الصادرات والتي تعد ضرورية من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية والقضاء على البطالة وحسن استغلال الموارد الاقتصادية، اذ ان تنويع الصادرات يؤدي الى عدم الاعتماد على الصادرات النفطية التي تتأثر بالأسعار العالمية للنفط.
4. الإسراع بعملية تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، إذ يُعّد دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو الحل الامثل لتحقيق التنمية ، لما لها من مردود إيجابي على كل من الإدخار والاستثمار والناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك والصادرات وتخفيف من معدلات التضخم والبطالة . كما تؤدي هذه المشاريع دورا كبيرا في عملية تنويع

الاقتصاد العراقي وتحوله نحو اقتصاد السوق ، لما تمتاز به من مميزات تجعلها قادرة على توسيع دور القطاع الخاص وتنويع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد العراقي ، فضلاً عن عما تتميز به من قابلية على تنويع منتجاتها وما تمتلكه من روابط امامية وخلفية فيما بينها وبين المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، ونشر التكنولوجيا الانتاجية التي من شأنها النهوض بالإنتاج كماً ونوعاً .

5. العمل على زيادة كمية وتحسن نوعية الانتاج الزراعي من خلال استخدام مستلزمات الانتاج الحديثة من مكائن ، والآلات ، والبذور ، والاسمدة . والعمل على تفعيل السياسة التجارية الزراعية من خلال وضع سياسة تجارية لحماية المنتجات المحلية الزراعية من المنافسة ، والسماح بنسبة استيراد تفي بتغطية عجز الانتاج المحلي . زيادة نسبة التخصيصات من النفقات الاستثمارية في الموازنة العامة لدعم الانتاج الزراعي بشقيه الانتاجي والحيواني . بالإضافة الى مكافحة ظاهرة التصحر وزيادة المساحات المزروعة واستغلال المياه الجوفية .
6. إتباع استراتيجية مناسبة للنهوض بقطاع الصناعة التحويلية من خلال اعادة تأهيل المعامل والمؤسسات والخطوط المتوقفة عن العمل وتشغيلها ، وهذا من شأنه رفع الجدوى الاقتصادية والتنافسية .والعمل على خلق بيئة استثمارية مناسبة ، وكذلك تشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي على ان ذلك يكون مدعم بقوانين حماية المنتج والمستهلك والمنافسة [1]، وكذلك إعفاء المواد الاولية والمكائن والآلات المستوردة من الرسوم الكمركية ، بالإضافة الى دعم القطاع الصناعي وتنميته من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع ، واخيرا الإهتمام بالصناعة النفطية واقامة مشاريع كبيرة تعتمد على النفط كمادة اولية مثل (الاسمدة ، الصناعات الكيمياوية) كونها تمتلك ميزة نسبية .
7. الاهتمام بالسياحة في تنمية الاقتصاد الوطني ، إذ تحتل السياحة مكانة مهمة في اقتصاديات الدول ، كونها رافدا من روافد التنمية الاقتصادية ، وعلى الرغم من ان العراق يمتلك مقومات الجذب السياحي ، إ لاّ إنه لم يهتم بالسياحة بشكل المطلوب ، وعليه يجب تفعيل هذا القطاع الحيوي والتفكير الجدي من اجل وضع خطة واستراتيجية واضحة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق التنمية السياحية ، من خلال التعامل مع النشاطات السياحية كمورد اقتصادي مهم

---

[1] ايمان عبد خضير ،وعبير علي كاظم ، دور صناعة السياحة في تطوير الاقتصاد العراقي للمدة(1990 – 2009)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،بغداد، المجلد 12، ع4 ، ص187 .

من موارد الدولة وتطوير المرافق السياحية وتحسين الخدمات الاساسية فيها[1] . ويتم ذلك من خلال إعادة تأهيل الأهوار وتطويرها وكذلك زيادة التخصيصات المالية بناء المشاريع والبنى التحية ، وتوفير البيئة المناخية الجاذبة للاستثمار السياحي ومنها الاهتمام بالوضع الصحي والبيئي ، إذ إن النهوض بالواقع السياحي للبلد يتطلب تحسين النظام الصحي والبيئي .

كما إن الاهتمام بالسياحة الداخلية وتشجيعها يتم من خلال تقديم افضل الخدمات وبأسعار بسيطة ، وتبني برنامج خاص لتشجيع هذا الجانب ، ويجب ان تؤدي السياحة الداخلية دورها في دمج المجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية التي تعمل على تحريك الاقتصاد المحلي وانعاش حركة السوق داخل المدن. كذلك يجب العمل على تقديم حوافز للمستثمرين من الشركات لتشجيعهم على دخول اتفاقيات شراكة بين القطاعين العام والخاص مع الحكومة في جميع المشاريع السياحية .

[1] كريم سالم حسين ، وقاسم جبار خلف ، تنمية القطاع السياحي في العراق / المقومات والتحديات ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 18 ، العدد1، 2016 ، ص160 .

الفصل الثالث

الجانب القياسي لبيان أثر العوائد النفطية على الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراق

تمهيد

يتناول هذا الفصل الجانب القياسي لبيان أثر العوائد النفطية على الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال أستخدام الأساليب الكمية الحديثة ، التي تستند الى تحليل السلاسل الزمنية ، كمنهجية ARDL ونموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة القصيرة والطويلة الاجل لمتغيرات النماذج وفق هذه المنهجية ، فضلاً عن إختبار مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين. وقد تم تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول: توصيف وبناء النموذج القياسي .

المبحث الثاني: التحليل الوصفي واستقراريه السلاسل الزمنية.

المبحث الثالث: اختبار النماذج وتحليل النتائج .

المبحث الأول

توصيف وبناء النموذج القياسي

Description and Construction of the Standard model

تعتبر النماذج القياسية احدى ادوات القياس التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من ناحية ولمعرفة مدى امكانية تحقق فروض النظرية الاقتصادية من ناحية اخرى .

لذلك يجب التعبير عن أي ظاهرة اقتصادية بصورة كمية عن طريق اتباع صيغة رياضية معبرا عنها برموز ومعادلات رياضية ، وان هذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج . وان هذه المرحلة تسمى بمرحلة توصيف وصياغة النموذج . وتتضمن هذه المرحلة عدة خطوات يمكن إدراجها بالآتي :

اولا: بناء هيكل النموذج

إن النموذج يتكون من مجموعة من المعادلات كل معادلة تضم متغيرا تابعا ومتغيرا مستقلا واحدا، إذ يتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) في تقدير العلاقات المدروسة بين المتغيرات.

النموذج الاول / بيان أثر الريع النفطي على نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي (الاختلال الهيكلي)

النموذج الثاني / بيان أثر الريع النفطي على نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامة (اختلال الموازنة العامة).

النموذج الثالث / بيان أثر الريع النفطي على نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات (اختلال هيكل الصادرات).

ثانيا: متغيرات النموذج

استخدمت عددا من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي يؤثر الريع النفطي في مسارها الزمني وذلك بالاعتماد على ما جاءت بها النظرية الاقتصادية ، بالإضافة الى طروحات بعض المدارس الفكرية وما استخدمته النظرية الحديثة ، وفيما يأتي وصف لمتغيرات النموذج:

1. المتغيرات المستقلة (Independent Variables) : يطلق على هذه المتغيرات بالمتغيرات الخارجية لأنها تتحدد بقوى من خارج النموذج (Exogenous Variables) ويمكن الحصول

عليها من الاحصاءات الرسمية للدولة ومن خلال النشرات الدولية للمؤسسات والجهات ذات الصلة ، او من خلال طرق القياس المتبعة . ونلاحظ ان النموذج المقدر في هذه الدراسة يضم متغير مستقل واحد وهو الريع النفطي والذي يرمز له بالرمز (RORE) .

2. المتغيرات التابعة (Dependent Variables) : يطلق على هذه المتغيرات بالمتغيرات الداخلية (Endogenous Variable) لأنها متغيرات تتحدد قيمتها من داخل النموذج ، وان المتغيرات التابعة في هذا النموذج يمكن ادراجها بالآتي :

أ. نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له بالرمز (IND) ، لبيان اثر الريع النفطي على نسبة مساهمة قطاع الصناعة في GDP وبواقع (60) مشاهدة .

ب. نسبة مساهمة النفقات الجارية ال اجمالي النفقات العامة ويرمز لها بالرمز (CUEX) ، لبيان اثر الريع النفطي على نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامة وبواقع (60) مشاهدة .

ت. نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات ويرمز لها بالرمز (EXR) ، لبيان أثر الريع النفطي على نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات وبواقع (60) مشاهدة .

ثالثا: تحديد العلاقة بين متغيرات

ان النموذج يتضمن المعادلات الثلاثة الآتية :

$$Ind = \alpha_1 \mp \alpha_2 Rore + \ell t1 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$Cuex = \alpha_3 + \alpha_4 Rore + \ell t2 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$Exr = \alpha_5 \mp \alpha_6 Rore + \ell t3 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

وهنا يمكن ان نحدد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات بالاعتماد على ما جاءت به النظرية الاقتصادية وكما يأتي :

1. العلاقة بين الريع النفطي ونسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي : تفترض النظرية الاقتصادية وبالاستناد الى افكار اغلب المدارس الاقتصادية ان هناك علاقة سببية سالبة بينهما لذا فمن المتوقع ان تكون المعلمة (α_2) سالبة .

2. العلاقة بين الريع النفطي ونسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات : تفترض النظرية الاقتصادية ان هناك علاقة سببية موجبة بين الريع النفطي ونسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامة فمن المتوقع ان تكون المعلمة (α_4) موجبة .
3. العلاقة بين الريع النفطي ونسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى إجمالي الصادرات : تفترض النظرية الاقتصادية وبالاعتماد على أفكار أغلب المدارس الاقتصادية ان هناك علاقة سببية سلبية بينهما ، وبالاعتماد على هذه الفرضية يصبح من المتوقع ان تكون المعلمة (α_6) عكسية .

المبحث الثاني

التحليل الوصفي واستقراريه السلاسل الزمنية

اولا : الاحصاء الوصفي للمتغيرات

في البدأ نقوم بتوصيف بيانات السلسلة احصائيا ، ومعرفة طبيعة وخصائص هذه البيانات ، اذ تبين هذه الاختبارات الوسط الحسابي (Mean) والوسيط (Median) أو الحد الادنى والاعلى والاختلاف المعياري (Std.Dev) والالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) وكذلك اختبار (Jarque – Bera) الخاص بالتوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية ، فإذا كانت قيمة احتمالية (Probability) اختبار (Jarque – Bera) اكبر من (5%) نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ، أمّا إذا كانت الإحتمالية اقل من (5%) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

ومن الجدول(10) يتضح لنا الاوساط الحسابية والحدود الدنيا والعليا للمتغيرات ، ونجد ايضا ان معامل التفلطح (Kurtosis) تبلغ قيمته أقل من القيمة (3) التي تكون خاصة للحالة الطبيعية ، مما يدل على ان المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي ، اما اختبار (Jarque – Bera) فان قيمته اكبر من 5% ، لذا يجب قبول فرضية العدم التي تنص ع ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، وهذا مؤشر جيد لجودة النموذج .

جدول (10) التوصيف الاحصائي

	RORE	IND	CUEX	EXR
Mean	55.02705	2.072131	76.86754	3.672131
Median	54.70000	2.150000	77.47500	2.200000
Maximum	64.00000	2.800000	90.50000	14.50000
Minimum	42.90000	1.300000	65.80000	0.300000
Std. Dev.	5.919951	0.451758	6.062723	3.675629
Skewness	-0.134920	-0.241061	0.045784	1.047405
Kurtosis	2.006305	1.887962	2.385413	3.230296
Jarque-Bera	2.694785	3.733886	0.981341	11.28822
Probability	0.259917	0.154596	0.612216	0.003538
Sum	3356.650	126.4000	4688.920	224.0000
Sum Sq. Dev.	2102.749	12.24512	2205.397	810.6151
Observations	61	61	61	61

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews .

ثانيا: مصفوفة معاملات الارتباط

لغرض تحديد انحدار درجة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة تم اعتماد جدول مصفوفة معاملات الارتباط الآتية :

جدول(11)

مصفوفة معاملات الارتباط

Correlation				
	RORE	IND	CUEX	EXR
RORE	1.000000	-0.414739	0.429578	0.340245
IND	-0.414739	1.000000	-0.414268	0.127712
CUEX	0.429578	-0.414268	1.000000	-0.275657
EXR	0.340245	0.127712	-0.275657	1.000000

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews) .

يشير الجدول (11) للعلاقة بين المتغيرات حيث يوضح قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات ويتضح منه وجود ارتباط ضعيف بينها واتجاه العلاقة ايجابية ، ماعدا نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي فهي سلبية ، اي ان زيادة الريع النفطي تؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في GDP ، إلاّ إن هذا الارتباط اضافة الى كونه عاجزا عن تحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات فانه لا يقدم دليلا كافيا على وجود علاقة سببية فقد تكون هذه المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطا داليا (Functionally) تتجه لمجرد التزامن في تحركاتها او تأثرها بعوامل مشتركة فيما بينها ، لذا سيتم اللجوء الى إعتماد نماذج الانحدار القياسية واستخدام الاختبارات للوقوف على صحة هذه الارتباطات .

ثالثا: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

أنْ تحليل السلاسل الزمنية يُعدّ خطوة مهمة قبل مرحلة تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. للتأكد من استقراريه (stationers) هذه المتغيرات وبالتالي معرفة الخصائص الاحصائية لها ، ويقال عن بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون تباينها ومتوسطاتها ثابتة مع مرور الزمن [1] . إمّا في حالة كون السلاسل الزمنية غير مستقرة فإنه ستظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف *

[1] عدنان الوردي : "اساليب التنبؤ الاحصائي ، طرق وتطبيقات ، جامعة البصرة ، 1990 ، ص258.

* الانحدار الزائف : يعني وجود اتجاه عام (trend) في السلسلة الزمنية ، في حالة عدم استقرارها وتم استخدام طريق (OLS) ، ستكون النتائج غير صحيحة بالرغم من ارتفاع معامل التحديد وقيم احصاء (t ,F) .

(spurious regression) ، وحتى يتم معالجة تلك المشكلة سوف يتم الاعتماد على اختبار فيليبس – بيرن (phillips–perron 1988) . ففي عام 1981 طوّر كل من ديكي وفوللر ثلاث معادلات مختلفة لاختبار وجود جذر الوحدة تكون المعادلة الاولى بدون حد ثابت ، اما المعادلة الثانية فإنها تحتوي على الحد الثابت فقط ، في حين تحتوي الثالثة على الحد الثابت والاتجاه العام ، وان حدود الخطأ (e_t) في المعادلات الثلاثة هي حدود الخطأ التي تتصف بالضوضاء البيضاء (white noise) وتتميز بالخواص المرغوبة .

$$CV(K,Model,n,e)=b+b_1\left(\frac{1}{n}\right)+b_2\left(\frac{1}{n}\right)^2$$

وبالنسبة لاختبار فيليبس– بيرون (phillips – perron) ، فيعتمد على المعادلة اعلاه ، وفي حالة وجود الارتباط الذاتي ، يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (Non parametric) لـ أحصائية (t) للمعلمة (δ) وله قدرة اختبارية افضل وأدق لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيراً .

وفي اغلب الاحيان تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة عند مستوياتها ولكنها تصبح مستقرة في الفرق الأول . ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (12) الذي يوضح استقرارية المتغيرات وفق اختبار فليبس بيرن(pp) .

جدول (12)

استقرارية المتغيرات وفق اختبار فليبس بيرن(pp)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		RORE	IND	CUEX	EXR
	At Level				
With Constant	t-Statistic	-1.5343	-2.0866	-2.8020	-2.1471
	Prob.	***0.4896*** n0	***0.2517*** n0	***0.0815*** *	***0.2310*** n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3625	-1.6615	-2.3098	-2.9046
	Prob.	***0.8288*** n0	***0.7174*** n0	***0.4046*** n0	***0.1881*** n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.2929	-0.0680	-0.7668	-1.4569
	Prob.	***0.7572*** n0	***0.6438*** n0	***0.3670*** n0	***0.1304*** n0
	At First Difference				
		d(RORE)	d(IND)	d(CUEX)	d(EXR)
With Constant	t-Statistic	-4.1490	-4.3967	-4.3292	-5.3483
	Prob.	***0.0077*** ***	***0.0050*** ***	***0.0056*** ***	***0.0010*** ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.5462	-5.5622	-6.9216	-5.0903
	Prob.	***0.0001*** ***	***0.0031*** ***	***0.0004*** ***	***0.0064*** ***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.3256	-4.5165	-4.4839	-5.4350
	Prob.	***0.0003*** ***	***0.0002*** ***	***0.0002*** ***	***0.0000*** ***

المصدر : احتسبت من قبل الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews) .

نلاحظ من الجدول (12)ان المتغيرات التابعة والمتغير المستقل مستقرة بالفرق الاول بحلاته الثلاث ، بحد ثابت وبحد ثابت واتجاه وبدون حد ثابت واتجاه وبمستوى معنوية 1%. ويمكن بيان ذلك في الاشكال البيانية الاتية.

شكل (10) استقراريه الريع النفطي

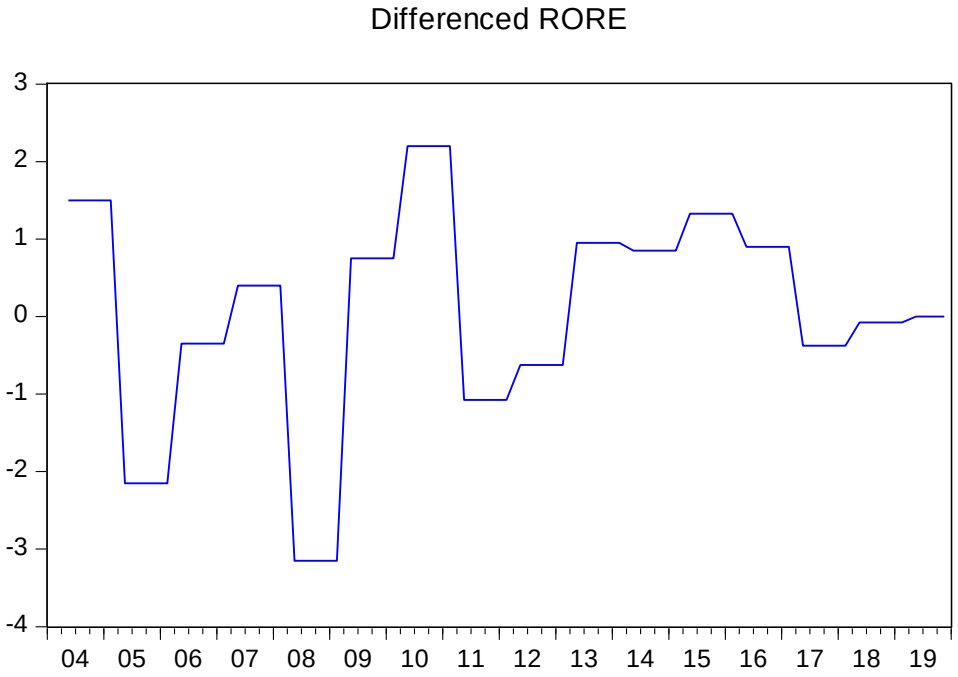

شكل(11) استقرارية نسبة مساهمة قطاع الصناعة في GDP

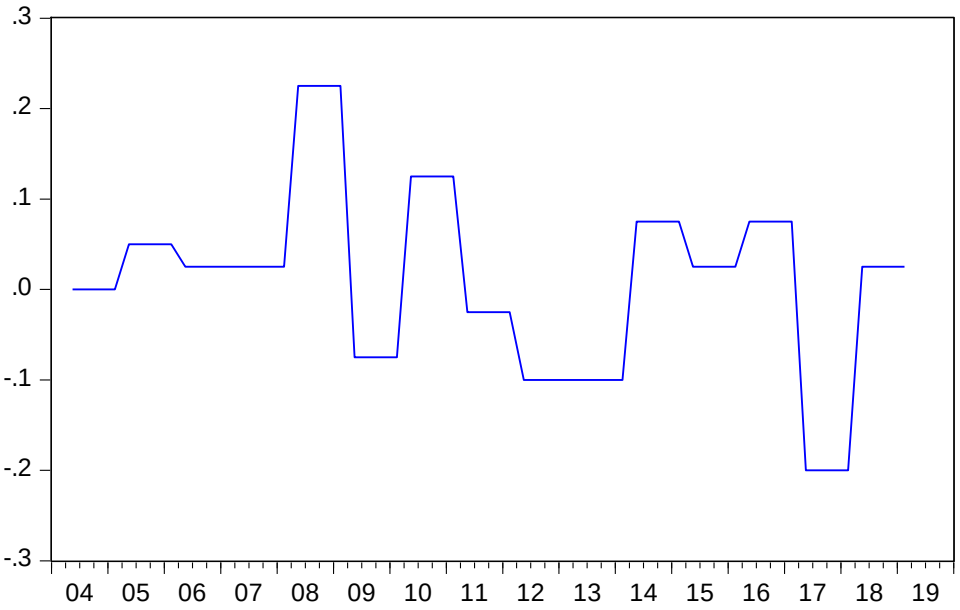

شكل (12) استقراريه نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات

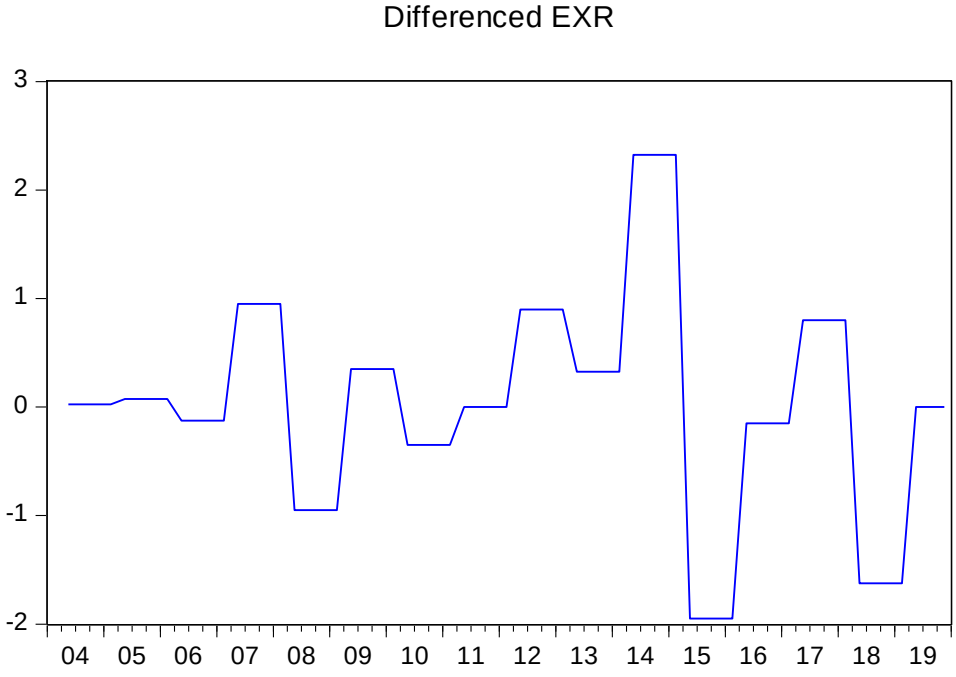

شكل (13) استقراريه نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات

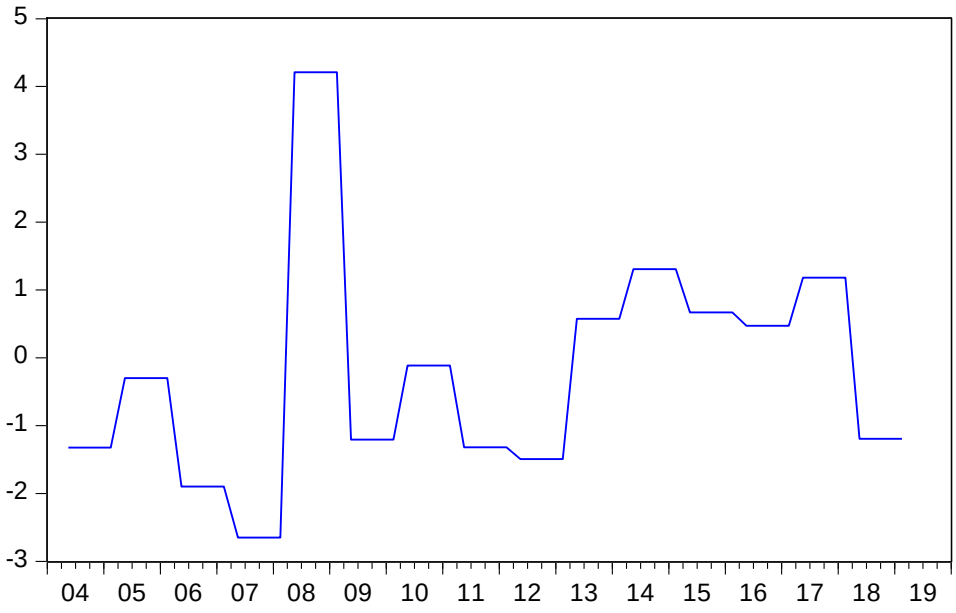

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews) .

رابعاً: نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed lag model)(ARDL) كأفضل بديل لكونه لا يتطلب ان تكون المتغيرات المتعددة لها نفس رتبة التكامل ، ويتم اختبار التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL) من خلال اسلوب اختبار الحدود (Bound Test) المطور من قبل (Pesaran et al)(2001) إذ تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model)(AR) ونماذج فترات الابطاء الموزعة ، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في أبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو اكثر[1] .

وتتميز طريقة (ARDL) عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة[2]:

1. إنْ انموذج (ARDL) يمكن ان يستعمل بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات سواء كانت بالمستوى ، أم بالفرق الاول ، أم مزيجاً بين الاثنين .
2. أن هذا النموذج يأخذ عددا كافيا من مدد التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات انموذج الاطار العام .
3. يمكن عن طريق هذا الأنموذج ان نحصل على أنموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط ، إذ ان انموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات الداخلة في الانموذج ، لذلك فأن هذا الأنموذج له القدرة على تقدير المعلمات القصيرة والطويلة الاجل في نفس المعادلة وفي الوقت نفسه .
4. كما انه يعطي افضل النتائج للمعلمات في الاجل الطويل .
5. يعتبر انموذج (ARDL) من الناحية الإحصائية أكثر أهمية من النماذج الاخرى في تحديد التكامل المشترك في حالة العينات او المشاهدات الصغيرة .

لذا فان رفض فرضية العدم تعتمد على مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة المقترحة من Pesaran et al(2001) إذ يتكون الجدول من حدين : قيمة الحد الادنى (Lower Critical Bound, LCB) التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(0) *وقيمة* الحد

([1]) Pesaran , M. , Shin, Y. and smith , R., Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship , Journal of Applied Econometrics , Vol.16 , 2001, pp.289-329.

[2] محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار محمد خلف ، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم بالاقتصاد العراقي للمدة (1980-2009) ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 1 ، ع4 ، 2012 ، ص18 .

الاعلى (Upper Critical Bound UCB) التي تفترض ان المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)، فاذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من UCB، ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) ، على نقيض ذلك ، اذا كانت F المحسوبة اقل من LCB ففي هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم (عدم تكامل مشترك) ، أمّا إذا اوقعت قيمة F المحسوبة بين , UCB LCBففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .

المبحث الثالث

تقدير النماذج وتحليل النتائج

اولا : قياس أثر الريع النفطي على نسبة مساهمة قطاع الصناعة في GDP :

1.تقدير النموذج : نموذج (ARDL) المقدر مبني على أساس إن المتغير التابع نسبة مساهمة قطاع الصناعة الى الناتج المحلي الاجمالي(IND) وان مدة التخلف الزمني (4،2) بناءا على قيم (Akaike)(AIC)والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج ، اذ تم تحديد مدة الابطاء الزمني الى (2) تخلفين زمنيين للمتغير (IND) ،و(4) تخلفات زمنية للمتغير (RORE) وفقا لمعيار (Akaike) ، وكما وضح في الجدول (13)

جدول (13) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

Dependent Variable: IND
Method: ARDL
Date: 07/05/21 Time: 06:10
Sample (adjusted): 2005Q1 2019Q1
Included observations: 57 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): RORE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IND(-1)	1.573720	0.097752	16.09909	0.0000
IND(-2)	-0.656317	0.093503	-7.019197	0.0000
RORE	-0.012378	0.010127	-1.222244	0.2275
RORE(-1)	0.019384	0.020119	0.963459	0.3400
RORE(-2)	-0.010533	0.021355	-0.493261	0.6240
RORE(-3)	0.014564	0.020112	0.724133	0.4724
RORE(-4)	-0.015517	0.010319	-1.503660	0.1391
C	0.421996	0.140591	3.001582	0.0042

R-squared	0.976075	Mean dependent var	2.126316
Adjusted R-squared	0.972657	S.D. dependent var	0.416041
S.E. of regression	0.068796	Akaike info criterion	-2.385878
Sum squared resid	0.231910	Schwarz criterion	-2.099134
Log likelihood	75.99752	Hannan-Quinn criter.	-2.274439
F-statistic	285.5753	Durbin-Watson stat	2.026364
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews) .

شكل (14)

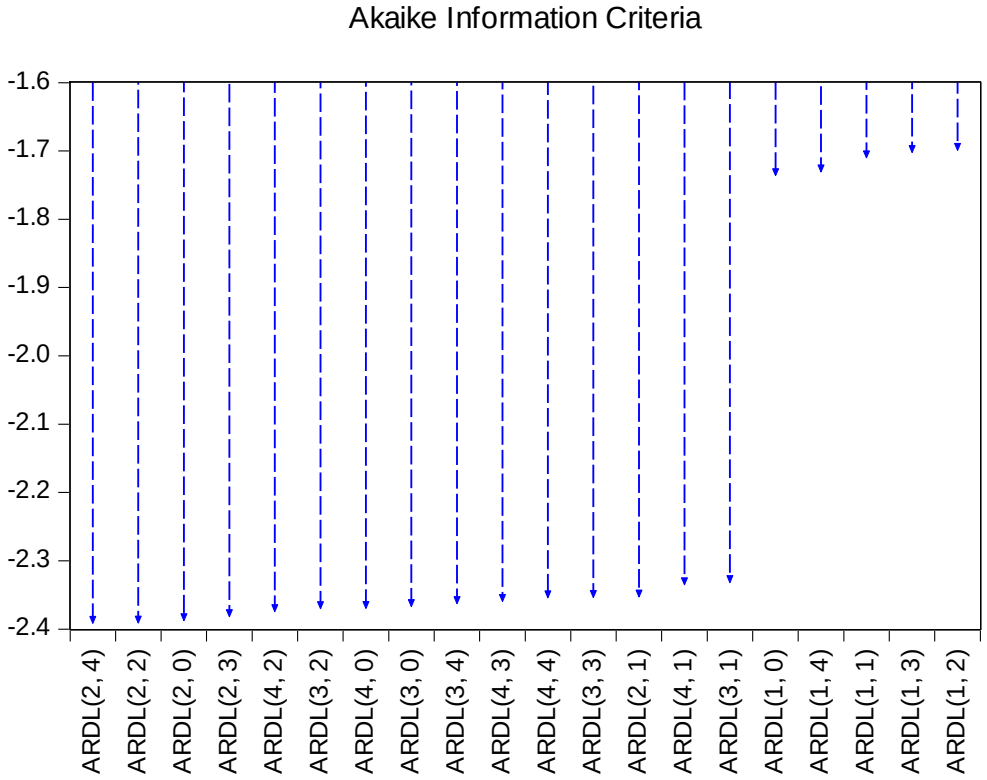

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews) .

ويتضح من الاختبارات الاحصائية للنموذج معنوية هذه الاختبارات وجودة النموذج المقدر من خلال (R2) المعدل والبالغة (0.97) فضلا عن قيمة (F – Statistic) والبالغة (285.5753) وبمستوى معنوية إحصائية (0.1) . لذلك نقبل فرضية العدم (H0) اي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ في النموذج المقدر

2.اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Teat Approach Cointegration

بعد تقدير نموذج (ARDL) نعمل اختبار الحدود المقترح من قبل (Pesaran et al) عام 2001 ، للتأكد من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات ، ويتم اختبار فرضية العدم أو الفرضية البديلة ويتم ذلك باستخدام اختبار (F– Statistic) بعد اجراء اختبار(F) لمعلمات مستويات المتغيرات ، فاذا كانت (F) المحتسبة أكبر من الجدولية دل ذلك على وجود تكامل مشترك وبالعكس ، أما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة تقع بين القيمتين فلا يمكن أتخاذ قرار حاسم ، ويبين الجدول(14) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL .

جدول (14) اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.036903	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	57	Finite Sample: n=60		
		10%	3.127	3.65
		5%	3.803	4.363
		1%	5.383	6.033
		Finite Sample: n=55		
		10%	3.143	3.67
		5%	3.79	4.393
		1%	5.377	6.047

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews) .

الجدول (14) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود إذ تبين ان القيم المحتسبة لاختبار (F – Statistic) والبالغة (4.0369)هي أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى معنوية (10%) وهذا يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ، بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقا لاختبار الحدود ، نذهب نحو تحديد العلاقة القصيرة الاجل والعلاقة طويلة الأجل .

4. نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق منهجية (ARDL)

تقدير العلاقة قصيرة الاجل : ان العلاقة القصيرة الاجل تتمثل بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة بصيغة الفرق الاول مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لمدة زمنية واحدة (ECMt −1) بوصفه متغيراً تفسيرياً ، ويقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الاجل القصير الى التوازن الطويل الاجل ، فاذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين ، ويوضح الجدول (15) نتائج تقدير أثر الريع النفطي على نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير .

جدول (15) تقدير العلاقة في الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(IND)
Selected Model: ARDL(2, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/05/21 Time: 06:17
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 57

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IND(-1))	0.656317	0.090264	7.271095	0.0000
D(RORE)	-0.012378	0.009603	-1.288944	0.2035
D(RORE(-1))	0.011486	0.012142	0.946019	0.3488
D(RORE(-2))	0.000953	0.012058	0.079027	0.9373
D(RORE(-3))	0.015517	0.009851	1.575188	0.1216
CointEq(-1)*	-0.082597	0.023264	-3.550356	0.0009

R-squared	0.606053	Mean dependent var	0.010526
Adjusted R-squared	0.567431	S.D. dependent var	0.102529
S.E. of regression	0.067433	Akaike info criterion	-2.456053
Sum squared resid	0.231910	Schwarz criterion	-2.240995
Log likelihood	75.99752	Hannan-Quinn criter.	-2.372474
Durbin-Watson stat	2.026364		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews) .

يبين الجدول (15) أنموذج تصحيح الخطأ والمعلمات قصيرة الاجل لمتغيرات النموذج . إذ تشير النتائج الى ان المتغيرات لها الاشارة المتوقعة ، إذ من المتوقع ان تكون الاشارة سالبة. إذ تؤدي زيادة الريع النفطي بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.0123−) وحدة . أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ ، فقد جاءت قيمته كما متوقع ، اي سالبة ومعنوية ، إذ بلغت قيمته(0.082597 −) وبمعنوية منخفضة جدا بلغت (0.0009) ، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرين قيد الدراسة في الامد القصير ، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي 8% من الاختلال قصير الاجل في قيمة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي في المدة السابقة (t−1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة حالة التوازن في الاجل الطويل عند حدوث اي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية .

4ـ تقدير العلاقة طويلة الاجل

يبين الجدول (16)أثر الريع النفطي على نسبة مساهمة قطاع الصناعة في GDP في الاجل الطويل ، ونلاحظ من خلال الجدول ان تأثير الريع النفطي النسبة معنوي من الناحية الاحصائية ،إذ بلغت قيمة (0.0201).Prob وهي أقل من 5% ، لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل ، وان اتجاه هذه العلاقة يكون من قيمة الريع النفطي ←الى قيمة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ، إذ إن زيادة الريع النفطي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.05424 −) وحدة في الاجل الطويل ، وهذا يبين لنا التأثير السلبي للريع النفطي على نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي . وان هذا المقدار المرتفع يعكس حجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد ، وتخلف القطاعات السلعية وعدم قدرتها على اشباع حاجات المجتمع والاعتماد على الخارج في سد الفجوة بين الطلب والانتاج المحلي .

جدول (16) تقدير العلاقة الطويلة الاجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RORE	-0.054241	0.022582	-2.402022	0.0201
C	5.109115	1.240324	4.119179	0.0001

EC = IND - (-0.0542*RORE + 5.1091)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(IND)
Selected Model: ARDL(2, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/05/21 Time: 06:14
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 57

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews)

5 ـ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

وبعد فحص مدى معنوية النموذج من الناحية الاحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبار التشخيص للحكم على مدى اجتياز الانموذج للاختبارات القياسية ، إذ بينت النتائج بأن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Breusch –Godfrey Serial Correlation LM Test ، إذ بلغت قيمة (0.8880) Prob. Chi – square كما هو موضح في الجدول(17)وهي اكبر من (0.05) ، اي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا ، وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد ان قيمة Prob. Chi – squareلاختبار Heteroskedasticity Test ARCH قد بلغت (0.9817) وهي أكبر من 5% ، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين كما موضح في الجدول (18).

جدول (17) مشكلة اختلاف التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.098342	Prob. F(2,47)	0.9065
Obs*R-squared	0.237538	Prob. Chi-Square(2)	0.8880

6ـ اختبار مشكلة عدم تجانس التباين جدول (18)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000505	Prob. F(1,54)	0.9821
Obs*R-squared	0.000524	Prob. Chi-Square(1)	0.9817

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews)

7ـ اختبار الاستقرارية(Stablity) لمعاملات نموذج ARDL

كي يتم التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغييرات هيكلية فيها لاسيما معلمات العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل خلال المدة المستعملة في تقدير أنموذج (ARDL) ، لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : المجموع التراكمي للبواقي المتابع The Cumulative Sum of the recursive residuals (CUSUM) المطور من قبل براون وآخرين (Broun et al) . إذ يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة . ، إذا وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة

عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم الدراسات قمنا بتطبيق هذين الاختبارين الذين افترضهما كل من Broun , Dublin , Evans (1975) .

من الأشكال البيانية يتضح أن المقدرات ثابتة عبر الزمن ضمن حدود الثقة أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% أي لا توجد لدينا أكثر من معادلة ومما يؤكد على أن المتغيرات مستقرة عبر الزمن وأن النموذج (ARDL) هو الانموذج الامثل لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل .

شكل (**15**)

المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) (The Cumulative Sum of the recursive residuals)

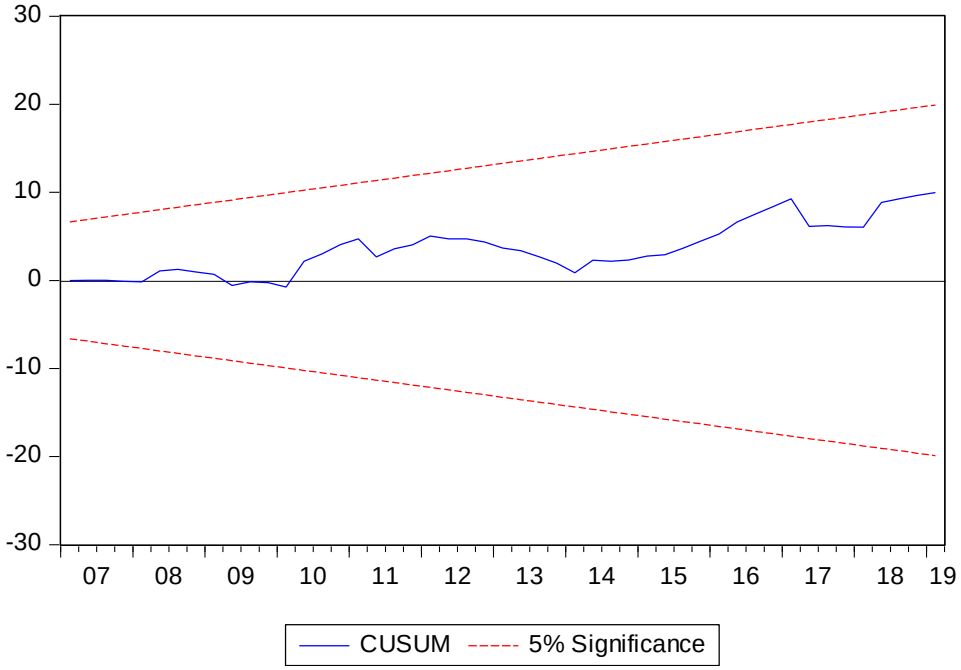

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews) .

ويشير الشكل (16) الى تطابق بواقي النموذج المقدرة والفعلية ويعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقاً لمنهجية (ARDL) .

الشكل (16) بواقي النموذج المقدرة والفعلية

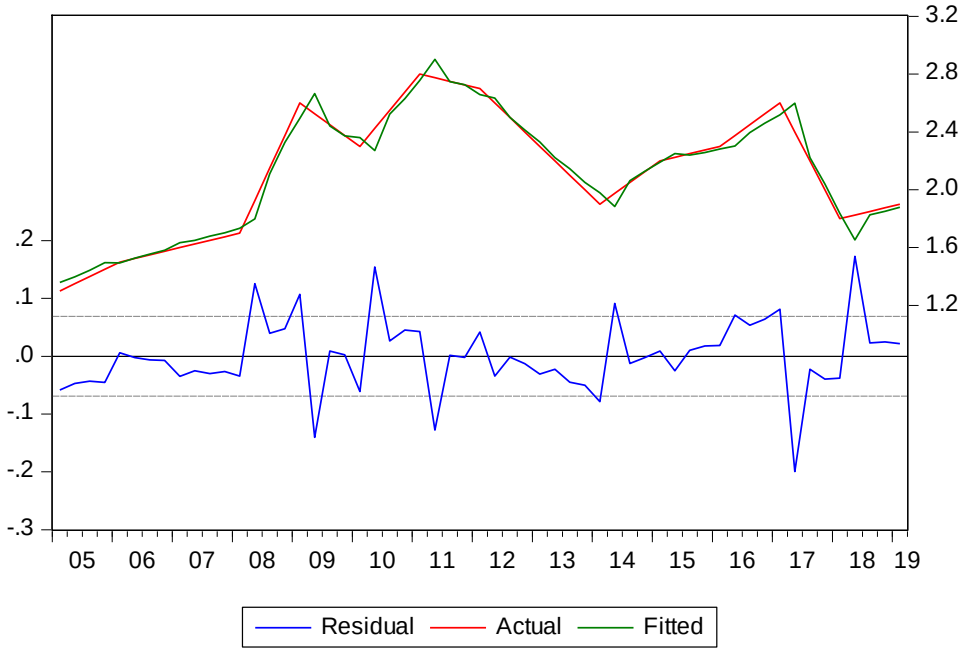

المصدر / من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews)

ثانيا: قياس اثر الريع النفطي على نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامة

1.تقدير النموذج: نموذج (ARDL) المقدر مبني على اساس ان المتغير التابع نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات (Cuex) وان مدة التخلف الزمني (2،2) بناءا على قيم (Akaike)والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج ، اذ تم تحديد مدة الابطاء الزمني الى (2) تخلفين زمنيين للمتغير (Cuex) ، (2) تخلفين زمنيين للمتغير (Rore)وفقا لمعيار (Akaike) ، وكما موضح في الجدول (19) .

جدول(19) تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: CUEX
Method: ARDL
Date: 07/05/21 Time: 06:46
Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q1
Included observations: 59 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): RORE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CUEX(-1)	1.699816	0.082925	20.49813	0.0000
CUEX(-2)	-0.774323	0.077839	-9.947758	0.0000
RORE	-0.638719	0.136803	-4.668907	0.0000
RORE(-1)	1.200121	0.254887	4.708446	0.0000
RORE(-2)	-0.547627	0.144506	-3.789651	0.0004
C	4.901912	1.658217	2.956135	0.0046

R-squared	0.975664	Mean dependent var	76.42788
Adjusted R-squared	0.973368	S.D. dependent var	5.657882
S.E. of regression	0.923331	Akaike info criterion	2.774487
Sum squared resid	45.18467	Schwarz criterion	2.985762
Log likelihood	-75.84738	Hannan-Quinn criter.	2.856961
F-statistic	424.9625	Durbin-Watson stat	2.006342
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews).

شكل(17)

Akaike Information Criteria

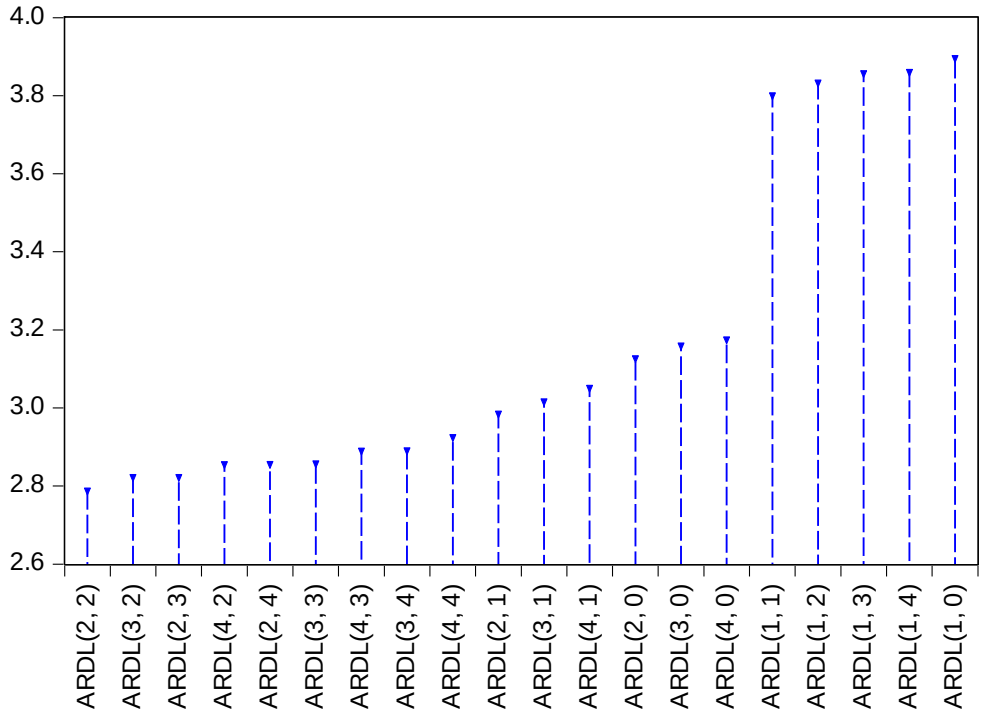

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews)

ويتضح من الاختبارات الاحصائية للنموذج معنوية هذه الاختبارات وجودة النموذج المقدر من خلال (R2) المعدل والبالغة (0.97) فضلاً عن قيمة (F – Statistic) والبالغة (424.9625) وبمستوى معنوية احصائية (0.01) . لذلك نقبل فرضية العدم (H0) اي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ في النموذج المقدر .

بعد تقدير نموذج (ARDL) نعمل اختبار الحدود المقترح من قبل (Pesaran et al) عام 2001 ، للتأكد من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) بين المتغيرات ، ويتم اختبار فرضية العدم أو الفرضية البديلة ويتم ذلك باستخدام اختبار (F– Statistic) بعد اجراء اختبار(F) لمعلمات مستويات المتغيرات ، فاذا كانت (F) المحتسبة أكبر من الجدولية دل ذلك على وجود تكامل مشترك وبالعكس ، أما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة تقع بين القيمتين فلا يمكن أتخاذ قرار حاسم ، ويبين الجدول(20) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL .

2ـ اختبار الحدود للتكامل المشترك

جدول (20) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL .

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(CUEX)
Selected Model: ARDL(2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/05/21 Time: 06:48
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	3.786311	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	59	Finite Sample: n=60		
		10%	3.127	3.65
		5%	3.803	4.363
		1%	5.383	6.033
		Finite Sample: n=55		
		10%	3.143	3.67
		5%	3.79	4.393
		1%	5.377	6.047

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews)

يبين الجدول (20) نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود إذ تبين ان القيم المحتسبة لاختبار (F – Statistic) والبالغة (3.786311)هي أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى معنوية (10%) وهذا يشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة ، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل ، بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقا لاختبار الحدود ، نذهب نحو تحديد العلاقة القصيرة الاجل والعلاقة طويلة الاجل .

3ـ نموذج تصحيح الخطأ (ECM)وفق منهجية ARDL

تقدير العلاقة قصيرة الاجل : ان العلاقة القصيرة الاجل تتمثل بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة بصيغة الفرق الاول مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لمدة زمنية واحدة (ECMt −1) بوصفه متغيراً تفسيرياً ، ويقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الاجل القصير الى التوازن الطويل الاجل ، فاذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين ، ويوضح الجدول (21) نتائج تقدير أثر الريع النفطي على نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات في الاجل القصير .

جدول (21) تقدير العلاقة القصيرة الاجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(CUEX)
Selected Model: ARDL(2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/05/21 Time: 06:50
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CUEX(-1))	0.774323	0.075980	10.19110	0.0000
D(RORE)	-0.638719	0.126065	-5.066565	0.0000
D(RORE(-1))	0.547627	0.131367	4.168685	0.0001
CointEq(-1)*	-0.074507	0.021701	-3.433304	0.0012

R-squared	0.719095	Mean dependent var	-0.187034
Adjusted R-squared	0.703773	S.D. dependent var	1.665336
S.E. of regression	0.906388	Akaike info criterion	2.706691
Sum squared resid	45.18467	Schwarz criterion	2.847541
Log likelihood	-75.84738	Hannan-Quinn criter.	2.761673
Durbin-Watson stat	2.006342		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر/ من أعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews)

يبين الجدول (21) أنموذج تصحيح الخطأ والمعلمات قصيرة الاجل لمتغيرات النموذج . إذ تشير النتائج الى ان المتغيرات لها الاشارة المتوقعة ، إذ من المتوقع ان تكون الاشارة موجبة. إذ تؤدي زيادة الريع النفطي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات بمقدار (0.638719) وحدة . أمّا بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ ، فقد جاءت قيمته سالبة ومعنوية ، إذ بلغت قيمته(0.074507 −)وبمعنوية منخفضة جدا بلغت (0.0012) ، وهذا يؤكد وجود علاقة

توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرين قيد الدراسة في الامد القصير ، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي 7% من الاختلال قصير الاجل في قيمة نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات العامة في المدة السابقة (t−1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة حالة التوازن في الأجل الطويل عند حدوث أي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية .

4. تقدير العلاقة طويلة الاجل

جدول (22) تقدير العلاقة طويلة الاجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(CUEX)
Selected Model: ARDL(2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/05/21 Time: 06:54
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 59

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RORE	0.184885	0.308954	0.598422	0.5521
C	65.79138	16.94071	3.883627	0.0003

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews)

يبين الجدول (22) أثر الريع النفطي على نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات في الاجل الطويل ، ونلاحظ من خلال الجدول ان تأثير الريع النفطي النسبة معنوي من الناحية الاحصائية ، إذ بلغت قيمة (0. 5521).Prob وهي اكبر من 1% لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل ، وان اتجاه هذه العلاقة يكون من قيمة الريع النفطي ←الى قيمة نسبة النفقات الجارية الى إجمالي النفقات ، إذ إن زيادة الريع النفطي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة مساهمة النفقات الجارية الى إجمالي النفقات ، وهذا يبين لنا التأثير الكبير للريع النفطي على نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات . وان هذا المقدار المرتفع يعكس حجم الاختلالات في هيكل الموازنة العامة الناجمة من تأثير الريع النفطي الذي يتأثر بأسعار النفط العالمية .

5ـ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي جدول(23)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.009000	Prob. F(2,51)	0.9910
Obs*R-squared	0.020815	Prob. Chi-Square(2)	0.9896

6ـ اختبار مشكلة عدم تجانس التباين جدول(24)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.037719	Prob. F(1,56)	0.8467
Obs*R-squared	0.039040	Prob. Chi-Square(1)	0.8434

المصدر/ من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews)

وبعد فحص مدى معنوية النموذج من الناحية الاحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبار التشخيص للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية ، إذ بينت النتائج بأن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Breusch –Godfrey Serial Correlation LM Test ، إذ بلغت قيمة (0.9896) Prob. Chi – square كما هو موضح في الجدول (23) وهي اكبر من (0.05) ، أي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا ، وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد ان قيمة Prob. Chi – squareلاختبار Heteroskedasticity Test ARCH قد بلغت (0.8434) وهي أكبر من 5% ، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين .

7ـ اختبار الاستقرارية(Stablity) لمعاملات نموذج ARDL

كي يتم التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغييرات هيكلية فيها لاسيما معلمات العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل خلال المدة المستعملة في تقدير أنموذج (ARDL) ، لابد من استخدام واحد من الاختبارات المناسبة لذلك مثل : المجموع التراكمي للبواقي المتابع The Cumulative Sum of the recursive residuals (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المثالية The Cumulative Sum of recursive residuals Squared (SUSUMQ) المطورين من قبل براون وآخرين (Broun et al) . إذ يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة . ، إذا

وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم الدراسات قمنا بتطبيق هذين الاختبارين الذين افترضهما كل من Broun , Dublin , Evans (1975) .

من الأشكال البيانية يتضح ان المقدرات ثابتة عبر الزمن ضمن حدود الثقة أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% اي لا توجد لدينا أكثر من معادلة ومما يؤكد على ان المتغيرات مستقرة عبر الزمن وان نموذج (ARDL) هو النموذج الامثل لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الاجل القصير والطويل .

شكل (18)

1. المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) (The Cumulative Sum of the recursive residuals)

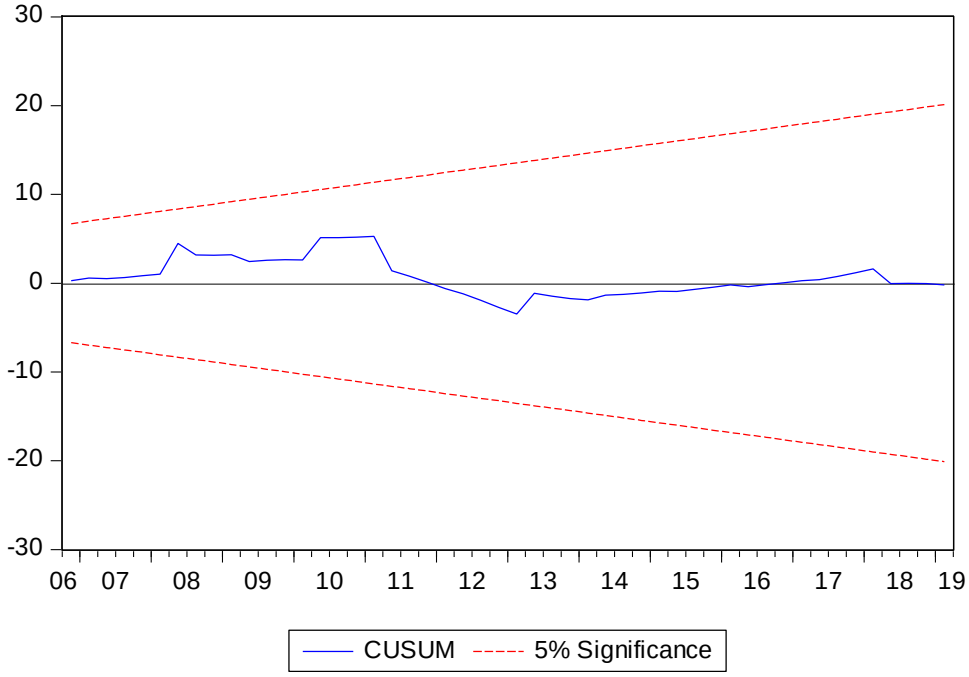

المصدر/ من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي(Eviews)

شكل (19) بواقي النموذج المقدرة والفعلية

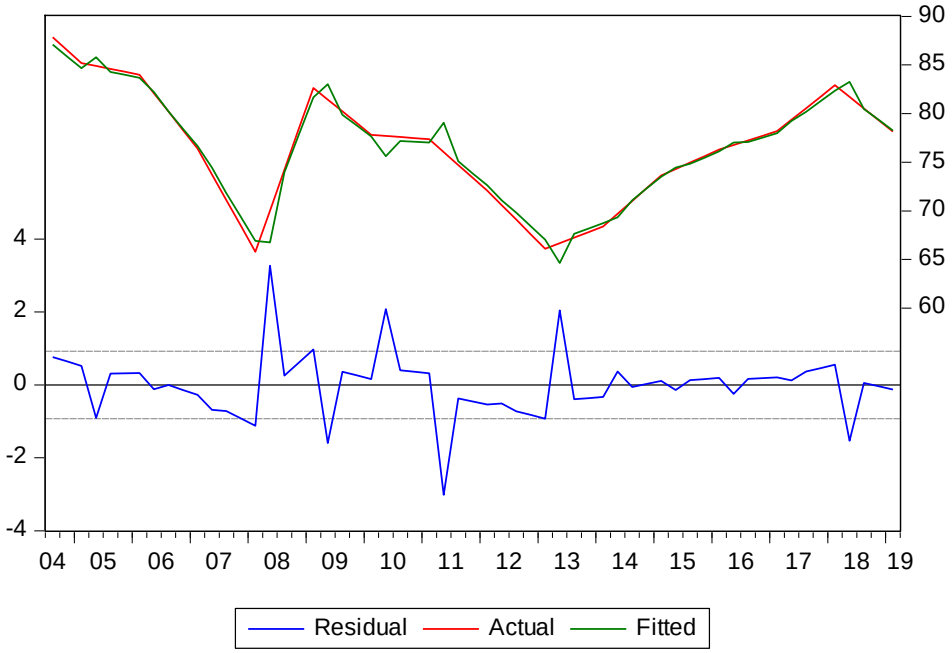

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

ويشير الشكل (19) الى تطابق بواقي النموذج المقدرة والفعلية ويعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقا لمنهجية (ARDL) .

ثالثا: قياس اثر الريع النفطي على نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات

1.تقدير النموذج : نموذج (ARDL) المقدر المبني على أساس ان المتغير التابع نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات (EXR) وان مدة التخلف الزمني (2،0) بناءا على قيم (Akaike) والتي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائيا من قبل البرنامج ، اذ تم تحديد مدة الابطاء الزمني الى (2) تخلفين زمنيين للمتغير (EXR) ، وعدم وجود تخلف زمني للمتغير (RORE) وفقا لمعيار (Akaike) ، وكما موضح في الجدول(25) .

جدول (25)

تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

Dependent Variable: EXR
Method: ARDL
Date: 07/08/21 Time: 12:37
Sample (adjusted): 2004Q3 2019Q4
Included observations: 62 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): RORE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(2, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EXR(-1)	1.615599	0.096550	16.73328	0.0000
EXR(-2)	-0.685738	0.098288	-6.976813	0.0000
RORE	0.004717	0.017675	0.266880	0.7905
C	0.010392	0.942068	0.011031	0.9912

R-squared	0.959459	Mean dependent var	3.735081
Adjusted R-squared	0.957362	S.D. dependent var	3.601913
S.E. of regression	0.743755	Akaike info criterion	2.308130
Sum squared resid	32.08391	Schwarz criterion	2.445364
Log likelihood	-67.55202	Hannan-Quinn criter.	2.362011
F-statistic	457.5540	Durbin-Watson stat	1.829351
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

ويتضح من الاختبارات الاحصائية للنموذج معنوية هذه الاختبارات وجودة النموذج المقدر من خلال (R2) المعدل والبالغة (95%)فضلاً عن قيمة (F – Statistic) والبالغة (457.5540)وبمستوى معنوية إحصائية (01, 0). لذلك نقبل فرضية العدم (H0) ، اي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ في النموذج المقدر .

2.اختبار الحدود للتكامل المشترك :

بعد تقدير نموذج (ARDL) نعمل اختبار الحدود المقترح من قبل (Pesaran et al) عام 2001 ، للتأكد من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنيه طويلة الاجل) بين المتغيرات ، ويتم اختبار فرضية العدم أو الفرضية البديلة ويتم ذلك باستخدام اختبار (F– Statistic) بعد إجراء إختبار(F) لمعلمات مستويات المتغيرات ، فاذا كانت (F) المحتسبة أكبر من الجدولية دل ذلك على وجود تكامل مشترك وبالعكس ، أما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة تقع بين القيمتين فلا يمكن أتخاذ قرار حاسم ، ويبين الجدول(26) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL .

جدول (26) اختبار الحدود للتكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EXR)
Selected Model: ARDL(2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/08/21 Time: 12:42
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 62

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	2.159666	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	62	Finite Sample: n=65		
		10%	3.143	3.623
		5%	3.787	4.343
		1%	5.35	6.017
		Finite Sample: n=60		
		10%	3.127	3.65
		5%	3.803	4.363
		1%	5.383	6.033

المصدر / إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

الجدول (26) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود اذ تبين ان القيم المحتسبة لاختبار (F –Statistic) والبالغة (2.1596) وهي أقل من قيم الحدود العليا الجدولية لقيم احصائية F وفقا لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى معنوية (10%) ، وهذا يشير الى عدم

وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة ، اي نقبل فرضية العدم اي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، وطبقا لهذا الاختبار نذهب نحو تحديد العلاقة القصيرة والطويلة الاجل .

3. نموذج تصحيح الخطأ (ECM)وفق منهجية ARDL

تقدير العلاقة قصيرة الاجل : ان العلاقة القصيرة الأجل تتمثل بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، والذي يمثل التعبير عن المتغيرات المستعملة بصيغة الفرق الاول مع إضافة حد تصحيح الخطأ متباطئ لمدة زمنية واحدة (ECMt −1) بوصفه متغيراً تفسيرياً ، ويقيس حد تصحيح الخطأ سرعة تكيف الاختلال في الاجل القصير الى التوازن الطويل الاجل ، فاذا كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية دل ذلك على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين ، ويوضح الجدول (27) نتائج تقدير أثر الريع النفطي على نسبة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات في الاجل القصير .

جدول (27)

تقدير العلاقة قصيرة الاجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(EXR)
Selected Model: ARDL(2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/08/21 Time: 12:45
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 62

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXR(-1))	0.685738	0.093801	7.310523	0.0000
CointEq(-1)*	-0.070139	0.027092	-2.588902	0.0122

R-squared	0.481710	Mean dependent var	0.038306
Adjusted R-squared	0.473072	S.D. dependent var	1.007378
S.E. of regression	0.731254	Akaike info criterion	2.243614
Sum squared resid	32.08391	Schwarz criterion	2.312231
Log likelihood	-67.55202	Hannan-Quinn criter.	2.270554
Durbin-Watson stat	1.829351		

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

يبين الجدول (27) أنموذج تصحيح الخطأ والمعلمات قصيرة الاجل لمتغيرات النموذج . إذ تشير النتائج الى ان المتغيرات لها الاشارة المتوقعة ، إذ من المتوقع ان تكون الاشارة سالبة. إذ تؤدي زيادة الريع النفطي بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي

الصادرات بمقدار(0.070139−) وحدة . أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ ، فقد جاءت قيمته موجبة ومعنوية ، إذ بلغت قيمته(0.027092)وبمعنوية منخفضة جدا بلغت (0.0122) ، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرين قيد الدراسة في الامد القصير ، وتبين قيمة معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي 2% من الاختلال قصير الاجل في قيمة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات في المدة السابقة (t−1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة حالة التوازن في الاجل الطويل عند حدوث اي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية .

4.تقدير العلاقة طويلة الاجل

جدول(28) تقدير العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RORE	0.067255	0.241565	0.278412	0.7817
C	0.148166	13.45146	0.011015	0.9912

EC = EXR - (0.0673*RORE + 0.1482)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EXR)
Selected Model: ARDL(2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/08/21 Time: 12:46
Sample: 2004Q1 2019Q4
Included observations: 62

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

يبين الجدول (28) أثر الريع النفطي على نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات في الاجل الطويل ، ونلاحظ من خلال الجدول ان تأثير الريع النفطي معنوي من الناحية الاحصائية ، إذ بلغت قيمة (0.7817).Prob وهي اكبر من 1% لذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل ، وان اتجاه هذه العلاقة يكون من الريع النفطي ←الى نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات ، إذ إن زيادة الريع النفطي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات .

5. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي جدول (29)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.892965	Prob. F(2,56)	0.1601
Obs*R-squared	3.926135	Prob. Chi-Square(2)	0.1404

سادسا": اختبار مشكلة عدم تجانس التباين جدول(30)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.409321	Prob. F(1,59)	0.5248
Obs*R-squared	0.420280	Prob. Chi-Square(1)	0.5168

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

وبعد فحص مدى معنوية النموذج من الناحية الاحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبار التشخيص للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية ، أذ بينت النتائج بأن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Breusch –Godfrey Serial Correlation LM Test ، إذ بلغت قيمة (0.1404) Prob. Chi – square كما هو موضح في الجدول (29) وهي أكبر من (0.05) ، أي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطا ذاتيا ، وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد ان قيمة Prob. Chi – squareلاختبار Heteroskedasticity Test ARCH قد بلغت (0.5168) وهي أكبر من 5% ، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين .

سابعا" : اختبار الاستقرارية(Stablity) لمعاملات نموذج ARDL

شكل(20)

1. المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) (The Cumulative Sum of the recursive residuals)

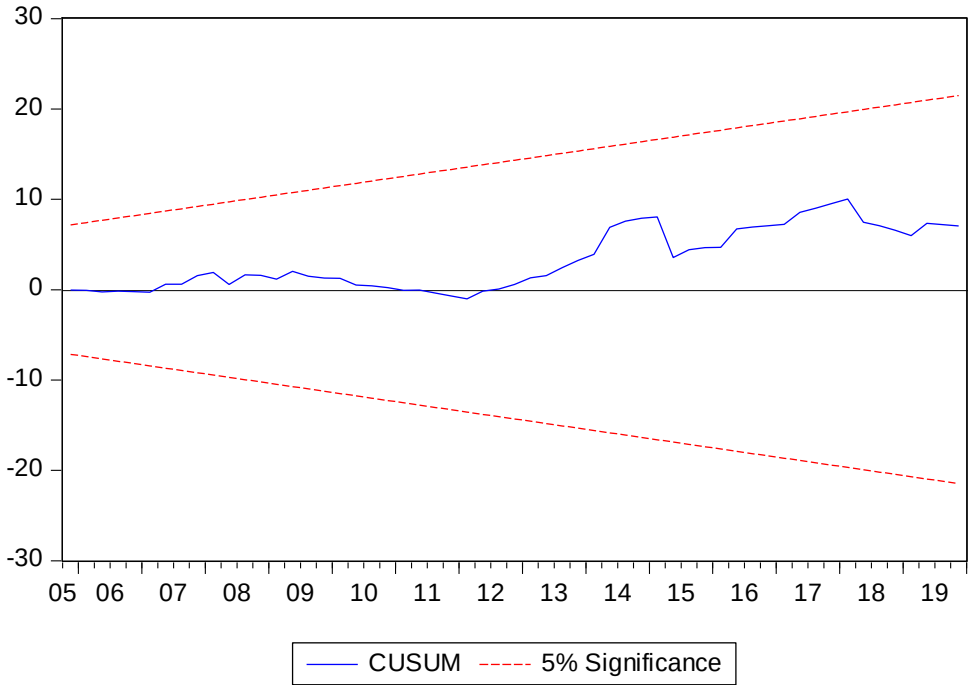

المصدر / من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

من الاشكال البيانية يتضح ان المقدرات ثابتة عبر الزمن ضمن حدود الثقة او داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% أي لا توجد لدينا اكثر من معادلة ومما يؤكد على ان المتغيرات مستقرة عبر الزمن وان النموذج (ARDL) هو النموذج الامثل لوجود الانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل .

الشكل(21) بواقي النموذج المقدرة والفعلية

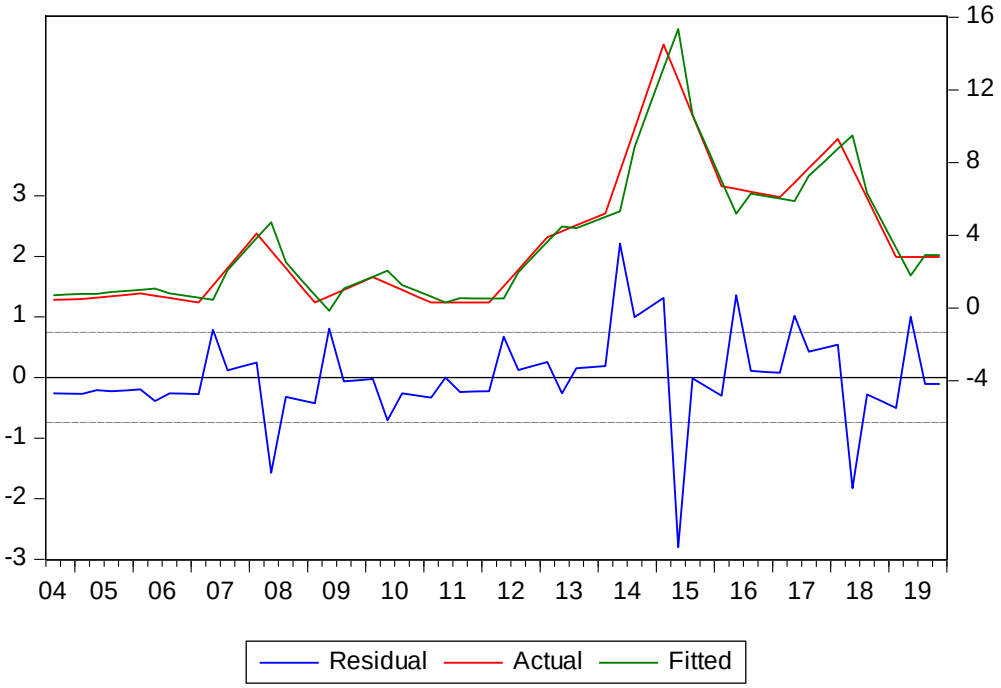

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews)

ويشير الشكل (21) الى تطابق بواقي النموذج المقدرة والفعلية ويعكس دقة وجودة النموذج المقدر وفقا لمنهجية (ARDL) .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات منها :

1. يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية ،اذ يعتمد بشكل رئيس على القطاع النفطي ، فيما تنخفض مساهمة القطاعات الاخرى في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا من شأنه ان يجعل من عملية الاصلاح الاقتصادي عملية يكتنفها الكثير من الصعوبات أذا ما اخذنا بنظر الاعتبار اسعار النفط الحالية والانخفاض المتواصل في الطلب العالمي على النفط ، لذلك يجب ان تعمل الحكومة على تنويع الاقتصاد .
2. يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في هيكل الموازنة العامة لاعتماده على الايرادات النفطية التي تتعرض باستمرار الى التقلبات في اسعار النفط العالمية .
3. ان طاقة العراق الانتاجية من النفط هي المحدد الوحيد للموارد ، أذ شكلت نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات بلغت (96.6%) كمتوسط لمدة الدراسة ، فيما شكلت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية حوالي (2.4%) ، وهذا يشير الى اعتماد العراق على الصادرات النفطية .
4. على الرغم مما يمتلكه العراق من موارد مادية وبشرية ومالية الا انه يعاني من الاختلالات الهيكلية ، الامر الذي يتطلب اعادة هيكلة الاقتصاد على المستوين الكلي والقطاعي من اجل تحقيق النمو السريع والمرونة من اجل مواجهة التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي و عانى العراق من كثرة الحروب وعدم الاستقرار السياسي والامني ، مما ادى ذلك الى عدم الاستفادة من الوفورات النفطية ، بل ادت هذه الظروف الى تبديد العوائد النفطية في الاستيراد العسكري والامني والذي ادى الى عدم توجيهها لبناء قاعدة اقتصادية متنوعة .
5. يبين اختبار السكون للنماذج ان كل من (RORE) و(IND) و (CUEX) و (EXR) لم يحقق السكون بالمستوى ، وانما حقق السكون بالفرق الاول ، مما تطلب استخدام أنموذج (ARDL) .
6. يشير اختبار الحدود للتكامل المشترك الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الريع النفطي ونسبة مساهمة قطاع الصناعة في GDP ، اذ تبين ان قيمة F المحتسبة اكبر من الحدود العليا

الجدولية لقيم احصائية F وعند مستوى معنوية 10% . وكذلك الحال بالنسبة للنموذج الثاني اثر الريع النفطي على نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات .

7. نلاحظ من خلال انموذج تصحيح الخطأ الى ان زيادة الريع النفطي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.012-) وحدة ، كما ان زيادة الريع النفطي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة نسبة مساهمة النفقات الجارية الى اجمالي النفقات بمقدار (0.6387) وحدة ، وان زيادة الريع النفطي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات بنسبة (0.0701-) وحدة وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين .
8. من خلال اختبارات استقراريه النماذج الثلاثة نلاحظ من الاشكال البيانية للنماذج المقدرة ان المقدرات ثابتة عبر الزمن ضمن حدود الثقة أو داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، مما يؤكد على ان المتغيرات مستقرة عبر الزمن وان أنموذج (ARDL) هو النموذج الامثل ، كما ان تطابق بواقي النماذج المقدرة والفعلية يعكس دقة وجودة النماذج المقدرة وفقا لمنهجية (ARDL) .

التوصيات

1. ضرورة تبني برنامج اصلاحي فعال ، وكذلك يجب توفر ادارة سياسية حازمة على ان يرافق ذلك وجود قوى اجتماعية قادرة على وضع مشروع الاصلاح موضع التطبيق وتحوله الى واقع ملموس وبرنامج عمل ، بالإضافة الى تجاوز كل قرار تأجيل لعملية الاصلاح ، وكذلك عدم الاكتفاء بخطوات ترقيعيه لا تؤدي الى تغير الواقع والنهوض بالاقتصاد العراقي .
2. العمل على تفعيل التعددية الاقتصادية في هذه المرحلة ، اي تحسين أداء الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة (العام ، الخاص ، التعاوني ، المختلط .. الخ) ، اذ ان لكل قطاع دوره الواضح في التنمية ، وان التنمية المطلوبة في هذه الفترة تعني من بين ما تعنيه الاستفادة القصوى من كافة القطاعات وتوظيفها بالشكل الامثل والاحسن والافضل .
3. العمل على تنويع الاقتصاد من خلال رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعمل على دعم القطاع الخاص واعطائه الفرصة لممارسة العمل الاقتصادي وكذلك زيادة اسهامه في عملية التنمية لما له من دور كبير في عملية تنويع الاقتصاد ، مما ينعكس بشكل مباشر في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج غير النفطي وتقليل البطالة وتقليل الاعتماد على الريع النفطي . يجب ضبط وترشيد الانفاق العام وتوسيع الايرادات الاخرى (غير النفطية) كالضرائب مثلا لتقليل اعتماد الموازنة العامة على الايرادات النفطية ، وبالتالي تحسن هيكل الموازنة العامة للدولة .
4. تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على الصادرات النفطية فقط ، ويتم ذلك من خلال وضع استراتيجية واضحة للقطاع الصناعي لما يحققه هذا القطاع من قاعدة صناعية واسعة ونمو صناعي وكذلك توفير فرص العمل والقضاء على البطالة ، فالصناعة المتطورة تخلق تجارة متطورة ، وكذلك لابد من اعادة هيكلة التجارة الخارجية من خلال زيادة نسبة الصادرات عن الاستيرادات ، واتباع استراتيجية الانتاج من اجل التصدير .
5. ينبغي الاستفادة من الاستثمار الاجنبي لما يعزز من قوة الاقتصاد وتنشيط دور الاستثمار الوطني بما يساهم في رفع الكفاءات والخبرات الوطنية في المجال النفطي و الاهتمام بالقطاع

السياحي ، من خلال تطوير المرافق السياحية وتحسين الخدمات ،اذ تحتل السياحة مكانة مهمة كونها تعتبر رافدا من روافد التنمية الاقتصادية .

6. العمل على تحسن الانتاج الزراعي كما ونوعا من خلال الاهتمام بهذا القطاع الحيوي ، ويتم ذلك من خلال نشر التكنولوجيا الحديثة ، وتوفير كافة المستلزمات اللازمة للنهوض بهذا القطاع .
7. حماية الصناعات الوطنية من سياسات الباب المفتوح ودعم المنتج الوطني ومع تفعيل دور المواطن لتشجيع اقتصاد الصناعة المحلية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب

1. إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، 2009.
2. احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق ، رؤية مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة االبصرة، 2007 .
3. احمد عمر الراوي ، القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مركز العراق للدراسات ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، ع2006،4.
4. احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الكتب ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2010 .
5. اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ،ط1، دار المواهب ، النجف الاشرف ، 2015.
6. تراقش واجنر ، البيئة من حولنا، ترجمة محمد صابر، الجمعية المصرية ، المعرفة الثقافية العالية ، ط1 ، القاهرة : 1997 .
7. جياكومو لوتشياني: دول التخصيصات مقابل دول الانتاج، ندوة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج1، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1089.
8. جيمس بلا كورد ، الموجز في النظرية الاقتصادية ، ترجمة اشرف محمود ، دار زهران للنشر ، عمان ، 2009 .
9. حسام الدين مصطفى ، لهيب النفط ، الاقتصاد السياسي للاستبداد ، جمعية المترجمين اللغوين المصرين ، مصر ، 2010 .
10. حسن صالح ياسر ، الريوع النفطية وبناء الديمقراطية والثنائية المستحيلة في اقتصاد ريعي. مركز المعلومة بغداد ، 2013 .
11. خميس خلف موسى الفهداوي ومازن عيسى الشيخ راضي: التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة . النجف.
12. د. اسماعيل ابراهيم البدوي، التوزيع والنقود في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي، الكويت، لجنة التأليف والتبويب والنشر، 2004.

13. زاهد قاسم بدن الساعدي، التضخم الركودي والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2017 ، الطبعة الاولى.
14. زياد الحافظ وآخرون: النسبة الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، ط1، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2009.
15. سامي فاضل عطو ، حول تعددية اسعار الصرف وآثارها الاقتصادية ، المؤتمر العلمي الثاني ، بيت الحكمة ، 2001.
16. سيمون فونت واخرون ، ترجمة خليل ابو عياش ، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية ،مؤسسة فريدرش ابيرت، برلين ، 2013.
17. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق ، مؤسسة فريدريش إيبرت ، مكتب الأردن والعراق، 2013 .
18. صبري زاير السعدي ، التجربة الاقتصادية في العراق : النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني ، ط1، دار المدى ، بغداد ، 2009 .
19. طارق فاروق الحصري، الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي (البطالة، الفقر، التعاون في توزيع الدخل) ، المنصورة ، مصر ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، ط1، 2007.
20. طارق فاروق المصري ، الآثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي ،ط1،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، 2007 .
21. عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق – تنظير لجدوى
22. عبد القادر السيد متولي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر للنشر ، عمان ،ط1 ، 2010 .
23. عبد الله جنابي: الاقتصاد الريعي يتعارض مع مقومات الخليجي (انموذجاً)، الشرق الأوسط للنشر، البحرين، 2003.
24. عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية ، مطبعة دراسات عراقية ، بغداد ، ط1 ، 2013 .
25. عدنان الوردي : "اساليب التبنؤ الاحصائي ، طرق وتطبيقات ، جامعة البصرة ، 1990 .
26. فليح حسن خلق: التنمية والتخطيط الاقتصادي، اربد. الاردن، عام الكتاب الحديث، ط1 ،2006.
27. فلاديمير لنين، كارل ماركس ، سيرة مختصرة وعرض للماركسية ، (تونس ، دار صامد).
28. كامل كاظم بشير ، ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل ، نظرة في التحليل الاستراتيجي ، ط1 ، دار الكتب ، بغداد ، 2013 .

29. كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد والطبعة الاولى، توزيع المكتبة القانونية ، 2011.
30. محسن خليل، تصدع الهيكل الثالث، دار الثقافة العامة، بغداد، 1989، ص 21. 22.
31. محمد بن خيتان ، والدولة الريعية، مجلس التعاون الخليجي نحو ذجا ، الشرقية الاوسط والعدد 1811، يوليو ، معلومات على الانترنيت على الموقع.
32. محمد بن صنيتان: الدولة الربيعية، مجلس التعاون الخليجي (انموذجاً)، الشرق الأوسط للنشر والتوزيع، الكويت، 2003.
33. محمود حسين الوادي واحمد العساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسرة للنشر، عمان، 2009.
34. مظهر محمد صالح، ملاحظات غير منشورة عن السياسة النقدية الجديدة في العراق ، 13 ايلول.
35. منى يونس حسين ، التوازن النقدي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق ، ط1 ، مكتب الفتح ، بغداد ، 2007 .
36. مهدي الحافظ ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ، معهد التقدم والسياسة الانمائية ، اتحاد رجال الاعمال ، لبنان ، 2007 .
37. ميكل موريس، الاقتصاد السياسي للعنة الموارد في النفط والاستبداد (الاقتصاد السياسي للدولة الريعية) معهد الدراسات الاستراتيجية ، العراق ، 2007 .
38. نبيل جعفر عبد الرضا ،خالد مطر مشاري ، مستقبل الدولة الريعية في العراق ،ط1 ، شركة الغدير للطباعة والنشر ، البصرة ، 2016.
39. نبيل جعفر عبد الرضا، في مواجهة التخلف ،شركة الغدير للطباعة والنشر ،البصرة الطبعة الاولى 2013 .
40. وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، الطبعة الاولى مكتبة حسن العصري للصناعة، بيروت ،2010.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

1. محمد حسين كاظم، تحدد حجم الانفاق العام الأمثل في الاقتصادات الريعية دراسة في بلدان عربية مختاره للمدة (1988 . 2009)،أطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة .

2. نعيمة بن جودي، تأثير الريع النفطي على السياسة المالية دراسة حالة الجزائر 2012-2017 رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري /الجزائر 2017 .
3. عباس فضيل عيوي الكلابي، الريع النفطي ودوره في تنويع الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2014) ،رسالة ماجستير /جامعة الكوفة ،2006 .
4. أسماء خضير السامرائي. تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية من العراق، أطروحة دكتوراء غير منشورة، جامعة بغداد، 1993.
5. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، رسالة ماجيستير غير منشورة ، جامعة أمحمد بوقرة : بومرداس ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية ،2008 .
6. حسبن عبدالكريم جعاز الشمري، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع اشارة الى العراق للمدة(1990-2013) ،رسالة ماجستير ،جامعة كربلاء،2016 .
7. حسن هادي صالح ،دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تصحيح. الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية (تجارب إصلاح مختارة) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية،2007.
8. رائدة محمود قنديل، المساعدات الدولية و المجلس التشريعي الفلسطيني، رسالة ماجستير ،جامعة بيزيت /فلسطين، 2003.
9. رشا سلمان محمد ابو مطلق ،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني وسبل علاجها ، رسالة ماجستير/ جامعة الازهر فلسطين ،2016 .
10. رشا سلمان محمد ابو مطلق، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني وسبل علاجها ،رسالة ماجستير ،جامعة غزة ، 2016.
11. سلام كاظم شأني، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء ، 2011.
12. طراب حياة، زغدود شهيرة ، الاقتصادات الريعية في المنطقة المغاربية وتأثيرها على التنمية ، دراسة حالة الجزائر ،1986 -2015 ،رسالة ماجستير ،جامعة مولود معمري ،2017 .
13. علاء الدين عماري ،حكيم بو ناصري ،اثر تقلبت اسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ،رسالة ماجستير ،جامعة العربي التبسي /الجزائر 2016.

14. منال عطا المولي عباس سياسات سعر الصرف وأثرها علي الاستقرار الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990-2001م) رسالة ماجستير العلوم في التخطيط التنموي، جامعة الخرطوم 2003.

15. نوال بولعواد ، الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للمدة 1973-2013 ،رسالة ماجستير /جامعة باتنة 1 الحاج لخضر 2018 ..

ثالثاً: المجلات والدوريات

1. أحمد الإدريسي ، اقتصاد الريع وآثاره الاجتماعية والاقتصادية ، مجلة ذخائر للعلوم الانسانية المغرب ، العدد 4 ، 2018 .

2. اديب قاسم شندي ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، ع11، 2006.

3. د. محمد التميمي، مستقبل التنمية والديمقراطية في الوطن العربي ، الوسيط اليمنية ، العدد 110، / 26/ يوليو /2006.

4. آزاد احمد وآخرون ، اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2010)، مجلة تكريت ، ع23، مجلد 7 .

5. استبرق اسماعيل ، جليل كامل غيدان ، اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة 2012-1990 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، ع17 ، 2015 .

6. ألاء إسماعيل خليف عفو، مهيب كامل فليح الراوي ، العلاقة بين الهيكل الاقتصادي و تطور البنية المكانية للإقليم حالة دراسية/أبو غريب، مجلة كلية التربية للبنات، مجلد 29(2) ، 2018 .

7. ايمان عبد خضير ،وعبير علي كاظم ، دور صناعة السياحة في تطوير الاقتصاد العراقي للمدة(1990 – 2009) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 12، ع4 .

8. حسين سناوة مجيد ،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،مجلد 1 عدد 5 ،2011.

9. حسين سناوة مجيد ،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،مجلد 1 عدد 5 ، 2011.

10. حسين سناوة مجيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصاد والادارية ع 5 م1-2011.

11. حسين شناوة مجيد ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، ع5 ، المجلد1، 2011.

12. خليل اسماعيل عزيز وآخرون ، قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990 – 2016) ،مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية ، جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد13 ، ع40 ، 2017 .

13. رنا عبد الكريم عبد، جليل كامل غيدان، تصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي العراقي، مجلة واسط للعلوم الانسانية مجلد 14 ، عدد ج1 ، 2018 .

14. سعد محمد كريم ، العلاقة بين بنية الدولة الريعية وازمة تراكم راس المال واعاقة الديمقراطية، مجلة جامعة التنمية البشرية مجلد 2 ،عدد 4 ،2016 .

15. سعد محمود الكواز، عبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الاكاديمية الجامعة نوروز، المجلد 7 ، العدد 2 ، 2018 .

16. سعود غالي صبر، شفان جمال حمو سعيد، قياس و تحليل مساهمة الايرادات النفطية و غير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017) ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 34 ، 2019.

17. عاطف لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة ، التنويع الاقتصادي مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 8 ، ع31 ، 2014.

18. عبد الحسين جليل الغالبي وآخرون ، سياسة سعر الصرف الاجنبي في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 5 ، العدد 20 ، 2008.

19. عدنان حسين يونس واخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012) ، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الرابع، العدد السادس عشر .

20. عدنان حسين يونس واخرون، واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2012 مجلة الادارة والاقتصاد المجلد الرابع // العدد السادس عشر 2013 .

21. علي مجيد الحمادي، البنية الصناعية في البلدان مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي، عدد 3، السنة 10 نيسان 1989.
22. عمار عبد الجبار، التضخم في الاقتصاد العراقي، بغداد . العراق، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، العدد 3، ت 1، عام 2006
23. كريم سالم حسين ، وقاسم جبار خلف ، تنمية القطاع السياحي في العراق / المقومات والتحديات ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 18 ، العدد1، 2016 .
24. كنعان حمه غريب عبد الله ، اثر الاقتصاد الريعي على الاقتصاد السياسي ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد 3 ، العدد 3 ، 2017 .
25. لطرش الطاهر، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري ، أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية و القانونية العدد 10،2013 .
26. لورنس يحيى صالح، محمد طاهر نوري الموسوي، الاختلالات الهيكلية واثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي ، دراسة تحليلية للمدة (2003– 2015) ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 24 ، عدد 109 ،2018 .
27. مايح شبيب الشمري، الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق (دراسة قياسية للمدة 1985–2015)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد 23 ، السنة 12، 2018.
28. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العراق ، مجلد3 ، 2010 .
29. محمد صالح سلمان الكبيسي وعمار محمد خلف ، تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم بالاقتصاد العراقي للمدة (1980–2009) ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 1 ، ع4 ، 2012 .
30. هند غانم محمد المحنه، حنان عبد الخضر هاشم ،الاختلالات الهيكلية في العراق وسبل المعالجة التنموية للمدة 1994–2010 ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، عدد 51 ، 2015 .

رابعاً: التقارير

1-برنامج الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، سوريا، 2000.

2-التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي ، 2017 .

3-صندوق النقد الدولي ، التقرير الاقتصادي ، 2016 .

خامساً: المصادر الأجنبية

1. Adelman , A ,The real Oil problem ,Regulation , vol.27,No.1,2004.
2. Csaba Deák , RENT THEORY AND THE PRICE OF URBAN LAND Spatial organization in a capitalist economy , A dissertation submitted for the degree of Doctor of Philosophy at the University of Cambridge, King's College March 1985 .
3. Joseph Loreto Collins, Possession vis-à-vis Power: Rent Theory, Global
4. Mining and Modern Landed Property in Australia 1861-2014, A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the award of the degree of Doctor of Philosophy, Western Sydney University, 2016.
5. Pesaran , M. , Shin, Y. and smith , R., Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship , Journal of Applied Econometrics , Vol.16, 2001.
6. THOMAS MULLIGAN , Do People Deserve their Economic Rents? Erasmus Journal for Philosophy and Economics, 163Volume11, Issue2, Autumn، 2018 .

سادساً: مواقع الانترنيت

1. عبد الله السلام اديب، تاريخ اقتصاد الريع في المغرب في:HTT// WWW.M. ahewar. Or .g/ s. asp? Aid 33324 50 ;
2. حسين كريم عاني ، العراق في مدركات الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية : اضواء ومعالجات ، ورقة نقاشية منشورة على الموقع : www.http/nazaha.

Conclusion:

Iraq is one of the countries whose economy depends entirely on oil to provide the requirements of what the state needs, and this matter indicates the seriousness of the situation not only for Iraq, but also for all countries that have become dependent in the preparation of their plans and programs on oil in light of the sharp decline in oil prices as a result, Not for political and economic reasons on the one hand, and for not benefiting from the financial abundance that was achieved from the excessive rise of years ago to build a strong base that contributes effectively to the GDP. We note that Iraq has gained a comparative advantage in the production and export of oil, until oil acquired most of the added value from GDP in Iraq.

We note that oil exports accounted for more than 90% of the total Iraqi exports, so oil revenues are the only and main source in supporting the general budget of the Iraqi economy, despite the positive role shown by oil revenues to the Iraqi economy through its contribution to the formation of the gross domestic product Financing the general budget and raising the volume of total exports, but those returns had significant and dangerous negative repercussions. It is clear from this that the study proceeds from the hypothesis that Iraq's dependence on oil revenues has led to the deepening of structural imbalances in the Iraqi economy due to fluctuations in oil prices in global markets. The study also reached a number of conclusions and recommendations, including that the Iraqi economy is considered one of the rentier economies, as it depends mainly on the oil sector, while the contribution of other sectors to the composition of the gross domestic product decreases, and this would expose the economy to external shocks as a result of changing world oil prices Crude, and despite what Iraq possesses of material, human and financial resources, it suffers from structural imbalances, which requires restructuring the economy at the macro and sectorial levels in

order to achieve rapid growth and flexibility in order to face the changes taking place at the international level.

The study recommended working on diversifying the economy by raising the percentage of non-oil sectors' contribution to the real GDP, working to support the private sector and giving it the opportunity to practice economic work and working to increase its contribution to the development process because of its major role in the process of diversifying the economy, which is directly reflected In the high proportion of its contribution to the formation of fixed capital from real GDP and non-oil output, reducing unemployment and reducing dependence on oil rents.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

AL- Qadisiya University

Administration and Economics College

Department of Economics

Oil rents and their impact on structural imbalances in the Iraqi economy after 2003

Introduction message
To the Council of the College of Administration and Economics, University of Qadisiyah, as part of the requirements for obtaining a master's degree in economic science

by the student
Amira Naru Yassin

Supervisor
Dr.. Nadia Khudair Gnawi Chalabjawi

2021 A.D **1442 A.H**